



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الرابعة عشرة
من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة لمجلس
الامة الحادي عشر المنعقدة في ٣/٣/١٤١٣ هجرية الموافق
٣/٨/١٩٩٢ ميلادية.

(الجلد ٢٩)

(العدد ١٤)

جدول الأعمال

الصفحة

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة. ٤
- ٢ - الاجازات والاعتذارات : لا احد. ٥
- ٣ - استكمال البحث في تقرير لجنة التحقيق النيابية . تحدث السادة النواب التالي
اسماؤهم :
 - ١ - سعادة الدكتور همام سعيد .
 - ٢ - سعادة السيد عيسى الريموني .
 - ٣ - سعادة السيد حمزة منصور .
 - ٤ - سعادة السيد عيسى مدانات .
 - ٥ - سعادة الدكتور محمد الحاج .
 - ٦ - معالي السيد ابراهيم الغباشة .
 - ٧ - سعادة الدكتور احمد العبادي .
 - ٨ - معالي السيد هشام الشراري .

ملحق من الملحق

- ٩ - معالي السيد عبدالسلام فرحات.
- ١٠ - معالي السيد عبدالمجيد الشريده.
- ١١ - سعادة الدكتور احمد عناب.
- ١٢ - سعادة السيد احمد الكفاوي.
- ١٣ - سعادة الدكتور احمد عناب.
- ١٤ - سعادة السيد منصور مراد.
- ١٥ - معالي الدكتور محمد الزين.
- ١٦ - سعادة السيد محمد المعمر.
- ١٧ - سعادة الدكتور فوزي الطعيمه.
- ١٨ - السيد عبدالمعتم ابو زنت.
- ١٩ - سعادة السيد فيصل الجازي.
- ٢٠ - سعادة الدكتور علي الحوامده.
- ٢١ - سعادة الدكتور سعد حدادين.
- ٢٢ - سعادة السيد عبدالعزيز جبر.
- ٢٣ - سعادة السيد سلامه الغويري.
- ٢٤ - سعادة السيد ابراهيم خريسات.
- ٢٥ - سعادة الدكتور ذيب مرجي.
- ٢٦ - سعادة السيد يوسف الخصاونه.
- ٢٧ - سعادة السيد فخري قعوار.
- ٢٨ - سعادة السيد كامل العمري.
- ٢٩ - سعادة السيد محمد الدردور.
- ٣٠ - سعادة السيد نادر الظهيريات.
- ٣١ - سعادة السيد زياد ابو محفوظ.
- ٣٢ - سعادة الدكتور احمد الكوفحي.
- ٣٣ - معالي الدكتور عوني البشير.
- ٣٤ - سعاد السيد داود قوجق.
- ٣٥ - سماحة السيد عبدالباقى جو.

- ٤ - موضوع مكاتب النواب في المحافظات والدوائر الانتخابية / اؤجل الى جلسة قادمة.
 - ٥ - ما يجد من اعمال.
 - ٦ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.
- عشره يوم الاربعاء القادم ١٩٩٢/٨/٥ الساعة العاشرة صباحاً.

١٠٤

١٠٤

مجلس النواب

محضر الجلسة

في تمام الساعة (الخامسة) من مساء يوم (الاثنين) الموافق ٣/صفر/١٤١٣ هجري، الواقع في ١٩٩٢/٨/٣ ميلادي، عقد مجلس (النواب) جلسته (الرابعة عشرة) من الدورة (الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة) برئاسة (معالي الدكتور عبداللطيف عربيات) وحضور (عطوفة امين عام مجلس الأمة السيد (صالح الزعبي).

وتغيب باجازه من الاعضاء السادة: مروان الحمود، سلطان العدوان، زياد الشويخ.

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة: لا احد.

وتغيب عن الجلسة من الاعضاء السادة: لا احد.

وحضر من الحكومة:

- ١ . سيادة الشريف زيد بن شاكز: رئيس الوزراء وزير الدفاع.
- ٢ . معالي السيد ذوقان الهنداوي: نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم.
- ٣ . معالي السيد علي السحيمات: نائب رئيس الوزراء وزير النقل.
- ٤ - معالي الدكتور عبدالله النصور: وزير الصناعة والتجارة.
- ٥ - معالي الدكتور عوض خليفات: وزير التعليم العالي.

- ٦ - معالي السيد يثال حكمت: وزير السياحة والآثار.
- ٧ - معالي السيد ابراهيم عز الدين: وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء.
- ٨ - معالي الدكتور زياد فريز: وزير التخطيط.
- ٩ - معالي السيد يوسف المبيضين: وزير العدل.
- ١٠ - معالي السيد عبدالكريم الكباريتي: وزير العمل.
- ١١ - معالي السيد جمال الصرايره: وزير البريد والاتصالات.
- ١٢ - معالي المهندس سعد هائل السرور: وزير الاشغال العامة والاسكان.
- ١٣ - معالي المهندس سمير قعوار: وزير المياه والري.
- ١٤ - معالي السيد جمال حديثه الخريشا: وزير الدولة.
- ١٥ - معالي السيد جودت السبول: وزير الداخلية.
- ١٦ - معالي المهندس علي ابو الراهب: وزير الطاقة والثروة المعدنية.
- ١٧ - معالي الدكتور صالح ارشيدات: وزير الشباب.
- ١٨ - معالي السيد محمود الشريف: وزير الاعلام.
- ١٩ - معالي السيد عاطف البطوش: وزير الدولة للشؤون البرلمانية.
- ٢٠ - معالي الدكتور محمود السمره: وزير الثقافة.

هذا من الأعمال

- ٢١ - معالي السيد محمد السقايف: وزير التمرين.
- ٢٢ - معالي السيد الدكتور عارف البطاينة: وزير الصحة.
- ٢٣ - معالي الدكتور أمين عواد المشاقبة: وزير التنمية الاجتماعية.
- وحضر من الامانة العامة السادة التالية اسمائهم: علي الحسيان، د. مصطفى العدوان، محمد الرديني، رائد الحلبيوني.
- افتتاح الجلسة:
- معالي رئيس المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم، النصاب مكتمل، بسم الله نفتتح الجلسة. الاستاذ الامين العام جدول الاعمال.
- السيد الامين العام: شكراً معالي الرئيس.
- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.
- الاجازات:-
- أ - طلب اجازة مقدم من سعادة الدكتور علي الحوامدة.
- ب - طلب اجازة مقدم من معالي السيد مروان الحمود.
- ج - طلب اجازة مقدم من معالي السيد سلطان العدوان.
- د - طلب اجازة مقدم من معالي السيد يوسف العظم.
- هـ - طلب اجازة مقدم من سعادة السيد زياد الشويخ.
- المعذرات:-
- أ - طلب معذرة مقدم من معالي السيد

- عبدالمجيد الشريدة.
- ب - طلب معذرة مقدم من معالي السيد يوسف مبيضين.
- ج - طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور عبدالله النصور.
- د - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد ذيب أنيس.
- هـ - طلب معذرة مقدم من معالي السيد نواف الخوالدة.
- الغياب بدون عذر:
- السيد يعقوب قرش، السيد عيسى الريموني، الدكتور قسيم عبيدات، الدكتور فوزي الطعيمه.
- الذين تأخروا عن الجلسة.
- أولاً: بعد الساعة السادسة والربع، السيد ابراهيم خريسات، السيد ليث شبيلات، السيد فارس النابلسي، الدكتور محمد ابو عليم، السيد عبدالسلام فريجات.
- ثانياً: بعد الساعة السادسة والنصف، الشيخ عبدالمنعم ابوزنط، السيد سليم الزعبي، الدكتور حسني الشيباب، السيد عبدالكريم الكباريتي، السيد سعد هایل السورور، الدكتور ماجد خليفة.
- بعد الساعة السابعة، السيد محمود الموهيل، السيد جمال الصرايره.
- الذين خرجوا بعد الاستراحة ولم يرجعوا وبدون معذرة، الدكتور همام سعيد، الدكتور محمد ابو فارس، السيد داود قوجق، السيد محمد الدردور، السيد سليم الزعبي، السيد نادر الظهيريات، السيد فواد الخلفات، والسيد

- ابراهيم الغبابشة.
- بمعذرة الدكتور عوني البشير.
- ٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.
- هنالك معذرتان.
- أ - طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور عبدالله النصور سيلتحق في نهاية الجلسة.
- ب - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور علي الحوامدة والتي تنص على ما يلي:
- ارجو ان اكتب خطياً لمعاليتكم، مخاطباً معالي رئيس المجلس، بأنني مع قرار لجنة التحقيقات النيابية وأؤيدها في قرارها جمعياً، واذا حضرتت الجلسة للتصويت سوف أعلن هذا تحت قبة البرلمان. واذا تعذر ذلك بسبب وجودي خارج البلاد لحضور مؤتمرات طبية في اسطنبول والقاهرة أرجو قراءة هذا القرار مني على الاخوة النواب تحت القبة... والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
- وقد حضر سعادة الدكتور لاحقاً.
- * قام السيد عمر الشويكة بتزويد الامانة العامة بالاجازات والاعتذارات والغياب بدون عذر والذين تأخروا عن الجلسة والذين خرجوا بعد الاستراحة ولم يرجعوا بدون معذرة.
- معالي رئيس المجلس: الاستاذ عيسى الريموني.
- السيد عيسى الريموني: البرقية المرسلة من سعادة النائب علي الحوامدة لا يجوز قراءته لانه غير دستوري.
- معالي رئيس المجلس: ليس موضوع
- بحث، كتاب موجه من نائب وليس موضوع بحث. ادعو الان الاستئناف متابعة الحديث حول التقرير المقدم من لجنة التحقيقات النيابية، وأدعو الاستاذ مقرر لجنة التحقيقات النيابية الاسماء التي لدي مسجلة من الجلسة الماضية، د. همام سعيد، عيسى الريموني، عيسى مدانات، حمزة منصور، محمد الحاج، ابراهيم الغبابشة، احمد عويدي، هشام الشراري، عبدالسلام فريجات، احمد كفارين، نايف ابو تايه، منصور مراد، عبدالمجيد الشريدة، عبدالمنعم ابوزنط، احمد عناب، فوزي الطعيمه، علي الحوامدة، ابراهيم خريسات، عبد العزيز جبر، كامل العمري، محمد المرعر، ذيب مرجي، حسين مجلي، عبدالله العكايله، يوسف الحصاونة.
- نسجل البقية مش هيك؟ الاستاذ الدغمي.
- السيد عبدالكريم الدغمي: اريد فقط ان أسأل هل يحق لاعضاء اللجنة أن يتكلموا ام يدافع عن قراراتهم الرئيس والمقرر؟
- معالي رئيس المجلس: اعضاء اللجنة لا يجوز نعم.
- السيد عبدالكريم الدغمي: ارجو ان تلاحظ ذلك سيدي الرئيس.
- معالي رئيس المجلس: نعم، هذا صحيح، تفضل استاذ فخري.
- السيد فخري قموار: الحقيقة انني على ما اذكر سجلت اسمي في الجلسة الماضية ومع ذلك

لم يذكر، وكان ترتيبه قبل هذه الاسماء كل ظني
أنني سأكون أول المتحدثين.

أصوات: نعم ، نعم .

معالي رئيس المجلس: على كل حال
هؤلاء، شهود عدول.

السيد فخري قموار: وأنا شاهد عادل
ايضاً.

معالي رئيس المجلس: انت شاهد
لنفسك، اذن الاستاذ فخري قموار، الاستاذ
فارس النابلسي تفضل.

السيد فارس النابلسي: شكراً معالي
الرئيس.

تفضلت وقلت ان اعضاء اللجنة ممنوع
ان يتكلموا لكن انا لي مخالف وارجو تسجيل
اسمي لكي اُتلو مخالفتي ... وشكراً.

معالي رئيس المجلس: المخالفة تقدم في
حينها يا ابو سليمان، أضيفت الاسماء التالية،
فخري قموار، سعد حدادين، سلامة
الغويري، محمد الزين، محمد الدودور، نادر
الظهيرات، زياد ابو محفوظ، فيصل الجازي،
احمد الكوفحي، تفضل دكتور حسني.

الدكتور حسني الشيباب: من تحدثوا في
الجلسة الماضية هل يمكن تسجيل اسمائهم من
جديد للحديث؟

معالي رئيس المجلس: مسجلين ،
الاستاذ يوسف العظم، محمد فارس، حسني
الشيباب، عبدالله زريقات، سليم الزعبي،

بسام حدادين، سليمان عرار، يعقوب قرش،
عبدالرحيم العكسور، عبدالكريم الدغمي،
عبدالكريم الكباريتي ، جمال حداد.

اخواني قبل ان نبدأ في الحديث أحب ان
اكرر وأعيد للاخوة الافاضل، شيخ عبدالباقى
تفضل.

السيد عبدالباقى: طلبت يا معالي الرئيس
حتى تسجل اسمي .

معالي رئيس المجلس: طيب، ارجو
اخواني ان اكرر ما ذكر في الجلسة الماضية من ان
الدستور اعطى الاخوة اعضاء المجلس الكريم
حق الاتهام في قضايا معينة محدودة للوزراء
والوزراء السابقين، ولهذا هذه الجلسة جلسة
قضائية.

ونرجو ان نلتزم باطار ومفهوم الاتهام من
قبل جهة قضائية تقومون بدور قضائي، ويطبق
على ذلك قواعد وأصول المحاكمات الجزائية.

ولهذا ارجو من يتحدث ان يكون ضمن
هذا الاطار، وأي خروج عن هذا الموضوع
اعذروني انني سأعمل على إيقاف أي خروج عن
هذا الموضوع .

المجلس الكريم ايضاً شكل لجنة منه
حسب نص الدستور وطلب اليها تقديم هذا
التقرير، ولا يجوز بحال من الاحوال التعريض
بهذه اللجنة او بما قدمته هذه اللجنة، وانما يُرد
منطقياً وموضوعياً على ما قدم .

نؤكد على اننا نفعل الدستور واننا بعيون
كل البعد عن القضايا الشخصية، واننا نخط
خطاً جديداً في مدرسة المسيرة الديمقراطية التي
تثبت قواعد وتبني معالم على هذه المسيرة. ولهذا

ويعلن عنه.

ولهذا الحديث منصب على موضوع محدد
وارجو عدم الخروج عنه، وشكراً للأخ ليث
على الاشارة. الدكتور همام سميد تفضل.

الدكتور همام سميد.

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس.

معالي الرئيس

حضرات الزملاء النواب

اننا اليوم امام قضية فساد مالي واداري.
الاصابع فيها تتوجه الى فئة من الطبقة العليا من
السلطة التنفيذية. وتتلخص هذه القضية بأهدار
ما لا يقل عن خمسين مليوناً من الدنانير في
مشروع خاسر تعتمد الوزراء المعنيون بمن فيهم
السيد زيد الرفاعي مخالفة للرأي والمشورة
والخبرة والمنطق والمصلحة. ولكون هؤلاء من
الفئة العليا فإن جرمهم اكبر من جرائم الفئات
الدنيا الذين اودعوا السجون من اجل عشرات
الدنانير. وتأخذ هذه القضية اهميتها من حيث
كونها اول قضية تفتح فيها ملفات الفساد، فاذا
قام نواب الشعب بدورهم الذي يملية عليهم
دينهم وأمانتهم ومواطنتهم ووفائهم لما عاهدوا
عليه ناخبينهم فسيضعون حداً للفساد والاعتداء
على المال العام، ويجعلون كل مسؤول يتولى امراً
من الأمور بحسب ألف مرة قبل أن يفرط في أمانته
ومستولته. والمطلوب الآن هو البحث والاتهام،
والمتهم بريء حتى تثبت إدانته.

ان مجلس النواب سلطة رقابية تشريعية،
وليس سلطة قضائية، ومن واجب المجلس ان

لا نستغرب أننا نخوض في بعض القضايا لأول
مرة بتاريخ العمل النيابي في هذا البلد الطيب.
الاخوان في الشرفات هناك مواد محددة في
النظام الداخلي، المواد ١٢٠، ١٢١، ١٢٢،
تحدد انه لا يجوز بحال من الاحوال إظهار أي
انواع من الاستحسان او الاستهجان. لا يجوز
في الاحوال العادية ناهيك عن هذه الجلسة التي
هي جلسة قضائية.

ولهذا النظام الداخلي يحدد اخراج كل من
يظهر اي نوع من الاستحسان او الاستهجان او
أي كلام يخالف ما هو مقرر في هذا النظام. لذا
ارجو الالتزام الكامل بالذي ذكرت وهو
منصوص عليه في المواد (١٢٠، ١٢١، ١٢٢)
من النظام الداخلي.

نقطة أخيره ارجو من الاخوة الزملاء
الاختصار الشديد وخاصة ان بقية اعضاء
المجلس سجلوا للحديث، الاختصار الشديد
وعدم التكرار والحديث ضمن إطار ما هو
موضوع البحث في النظر في تنسيب اللجنة
القضائية في هذا المفهوم، المفهوم جلسة قضائية
تطبق فيها قواعد واحكام المحاكمات الجزائية.

نرجو ان نبدأ على هذا الاساس، الرئيس
والمقرر لكما الحق بعد ان نبدأ، انا قلت ان هذا
المجلس الكريم قد شكل لجنة منه حسب نص
الدستور تقوم بالاتهام، ونحن نبحت في موضوع
معين، قضية معينة محددة فيها تهم ويقوم
المجلس بحق الاتهام.

موضوعات اللجنة التي اشار اليها الاستاذ
ليث، القضايا الادارية، القضايا التنظيمية لها
جلسة خاصة يبحث فيها هذا الموضوع تفصيلاً،
ونأمل ان يكون هذا يوم الاثنين القادم وسيحدد

يمارس حقه في الرقابة والاهتمام جزءاً من هذه الرقابة عندما تتيقن للمجلس شواهد وقرائن وشهادات وخبرات تشي كلها الى التهمة.

انني ادعو اخواني نواب هذا المجلس الى عدم التهرب من فتح الملفات والاحالة الى المحكمة ومسئولية هذا المجلس مسئولية تاريخية فاما أن يفشل ويعود أدراجه الى الوراء ليستشري الفساد ويستصحب الفساد في المرة القادمة عصاه الغليظة حتى لا تقوم قائمة لمن يأمر بمعروف او ينهي عن منكر.

معالي الرئيس
حضرات الزملاء

لقد قامت جهات معينة بالاتصال بعدد كبير من النواب للضغط عليهم خلال الاسبوع الماضي لتغيير مواقفهم من هذه القضية، وانني اعتبر هذه الجهات شريكة في الفساد ومتسترة عليه وداعمة له وحرصة على وجوده.

وأما الدفع بأن السلطة التنفيذية لا تمارس وظيفتها الا وهي موضع ثقة الشعب فأتنا نعلم جميعاً ان الشعب قد نزع ثقته من رموز السلطة التنفيذية التي كانت مسؤولة عن تلك الفترة ومن أجل ذلك كانت هبة نيسان وكان الضغط الشعبي من أجل الانتخابات. وان ما قاله الشعب في هذا الشأن وغيره هو اكبر اتهام صدر ضد مسؤولين في حياة هذا البلد السياسية. وهذه القضية هي قضية الشعب الجائع المثقل بالديون الذي خسر أكثر من نصف الدينار في لحظة واحدة فخسر بذلك نصف ثروته.

واما القول بأن الذين تم التحقيق معهم

إنما يتم معهم ذلك بسبب اعمال او ممارسات قاموا بها وهم يؤدون عملاً رسمياً. فالجواب على هذا الدفع أنهم يُعفون من المسؤولية اذا نصحوا الأمة وهذه القضية قضية غش فادح واضح صريح.

وهي تسليم أموال الشعب للشركات الاجنبية بغير وجه حق، ونحن نعلم ان المبالغ كلما كبرت كان ذلك إدعى لوجود العمولات واستفادة الوسطاء من هذه العمولات. ان القول بعدم توافر اركان الجريمة لا يعني اسقاط المسؤولية، بل تبقى المسؤولية حتى لا يعود هؤلاء المتسببون في هذه المصائب الى السلطة التنفيذية مرة اخرى. وحتى لا يكتوي الشعب بنارهم بعد كل هذه المخالفات. وبذلك يكون الشعب مسلطاً على اولئك الذين بددوا أمواله بسوء نية او بحسن نية.

معالي الرئيس
الاخوة الزملاء

انني اقدر عالياً تقرير لجنة التحقيقات النيابية واطالب المجلس الكريم بالموافقة على قرارها، واطالب المجلس الكريم باصدار قراره بالاهتمام لتأخذ العدالة مجراها. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، الاستاذ عيسى الريموني.
السيد عيسى الريموني: شكراً معالي الرئيس.

معالي الرئيس
حضرات الاخوة النواب المحترمين،
بلء صوتي اعلنها من هنا مدوية عالية ان

اللجنة في محاولتها للوصول الى الحقائق، ولانني غير مقتنع بالوقائع والمعلومات التي تضمنها التقرير فاني اعلن رفضي القاطع بالموافقة على توصيات اللجنة مؤكداً للجميع ان الفساد والمديونية لا زالت تحت عنوان فاعل مجهول، فلنبحث عنه سوياً دون الانتقاء والانتقائية. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، الاستاذ حمزة منصور.

السيد حمزة منصور: بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً معالي الرئيس

قبل البدء بابداء رأيي في تقرير لجنة التحقيقات النيابية اود ان اسجل عتبي على وسائل الاعلام في بلدي، هذه الوسائل التي اغفلت موضوع جلسة هذا اليوم على اهميته وهو موضوع بدء بدراسته في الاسبوع الماضي وحددت له هذه الجلسة واعطيت مزيداً من الاهمية كما بدا ذلك واضحاً في صيغة البرقية الصادرة عن الامانة العامة لهذا المجلس. ومع ذلك فقد همشت او غيبت ويبدو ان هذا التهميش والتقييب مقصودان وهو امر يدعو للاسف حيث ان وسائل الاعلام هي ملك هذا الشعب ويفترض ان تتحرك بنفض هذا الشعب ومثله مجلس النواب والا فان علامات استفهام سترسم على كل سلوك لا ينسجم مع روح الشعب وهمومه.

لدى دراسة تقرير لجنة التحقيقات النيابية تبين لي ان هذا البلد العظيم في مسؤولياته الفقير في موارده تعرض لسلوك مالي من قبل رئيس

الفساد مرفوض مرفوض... واغتيال الناس بالشبهات ايضاً مرفوض مرفوض... والانتقائية في محاكمة الفساد والتحقيقات مرفوض مرفوض... ومرفوضة ايضاً اساليب الكيد والتكايات والتواطؤ من اجل تسجيل المواقف الظلمة طمعاً في كسب التأييد على حساب الحق والحق الضرر والظلم بالابرياء.

ودعونا نسأل يا سادة لماذا يأتي التشديد على الفساد وتصدر لجنة التحقيقات تقريرها بالرغم من مرور عدة سنوات على تشكيلها في هذا الوقت بالذات ويتزامن مع ارتفاع وتيرة الحملات الضارية على الاردن والجهود الرامية لتحقيق السلام، وتشديد الحصار وتجويع اطفال العراق وحصار العقبة من قبل القوات الاميركية، ونقشي البطالة وارتفاع الاسعار... انني أخشى ان نسجل هنا اليوم ليس مجزرة للفساد كما قالت الصحافة العالمية وانما مجزرة للعدل والحق ولمهابة تشغلنا عن القضايا الاهم فقدم الابرياء قرايين على مذابح الشهوات والمزايدات... فأتنا اعلم علم اليقين ان البعض منا يقف اليوم ازاء هذه القضية موقفاً صعباً مسلط فوق رقبته سيف من قبل جهات حشدت جهودها لتصوير رفض الظلم، انه تشجيع على الفساد والافساد... واعلم امامكم انني لا اقبل ان اقايض الفساد بالظلم، لأن الله يكره الظلم ولأن الظلم اساس الفساد، ولا أخشى في الحق لومة لائم.

معالي الرئيس،
حضرات النواب المحترمين،
مع تقديري للوقت الثمين الذي بذلته

الوزراء الاسبق السيد زيد الرفاعي واثنين من وزرائه هما السيد محمود الحوامدة والسيد حنا عودة. هذا السلوك رتب على الخزينة اعباء مالية جسيمة بالقياس الى امكانيات البلد كما شكل اعتداء على الدستور واستخفافاً باللجان الفنية التي يفترض ان تحترم توصياتها باعتبارها صاحبة الاختصاص كما شكل اساءة لسمعة المملكة على الاقل امام الشركات المنافسة التي تعرف كيف تم التلزييم.

معالي الرئيس

نحن نتكلم عن ارقام كبيرة، نتكلم عن ١٨,٥ مليون دينار تمثل الفرق بين كلفة الخلطة الاسفلتية التي اوصى بها المكتب الاستشاري وتبنتها اللجنة الفنية وضرب بها عرض الحائط من اصحاب القرار في حينه، نتكلم عن ١٤ مليون دينار ترتبت على تثبيت سعر صرف الدولار بمبلغ ٣٤٢٥ فلس، نتكلم عن ثلاثة ملايين دينار تمثل الفرق بين عرض الشركة الوطنية الهندسية والتلزييم الذي تم لصالح شركة سوم دات وشريكها ام. ام. تي. سي. نتكلم عن تجاوز للدستور الذي نص في المادة ١١٥ على انه لا يخصص اي جزء من اموال الخزينة العامة ولا ينفق لاي غرض منها كان نوعه الا بقانون.

نتكلم عن ثروات تبدد بلا حساب ولا رقيب وشروط يوقع عليها ليس لها سابقة من قبل، نتكلم عن موظفين شرفاء ابدوا رأيهم بأمانة واسمعوا اصواتهم للمسؤولين ولكن اصواتهم ذهبت مع الزبج وراوا ثروات بلدهم تذهب للأجنبي بغير وجه حق.

معالي الرئيس

نحن في بداية مرحلة تحول ديمقراطي شوري نريد لهذه المرحلة ان ترسخ نهجاً مجي وطننا ويعزز استقلالنا ويبنى اقتصادنا على اسس سليمة وهذا يجتم على هذا المجلس الكريم الذي شهد له القاضي والداني بالمواقف المسؤولة ان يقف وقفة سياسال عنها امام الشعب الذي وكله بالدفاع عن حقوقه ومحاسبة المرفطين بها، كما سياسال عنها بين يدي الله يوم لا ينفع مال ولا بنون.

وليعلم الجميع ان ذاكرة شعبنا واعية ونحسن المساءلة في الوقت المناسب وليقل المجلس كلمته يؤيد بها ما ذهبت اليه لجنة التحقيقات النيابية بتوجيه التهم للأشخاص الثلاثة تاركا للقضاء المجال ليقول كلمته التي تعزز ثقة المواطنين بل والجهات القضائية العربية والدولية بقضائنا.

معالي الرئيس،

انني اقدر دوافع الزملاء الذين انبروا للدفاع عن الاشخاص المعنيتين بهذه القضية ولا اظن ان في هذا المجلس نائبا حريصا على تحريم برىء لأن الظلم ظلمات يوم القيامة ولكن اعضاء هذا المجلس حريصون على احقاق الحق ورد الحقوق وتصويب الخطأ.

والمعنيتون بهذه القضية معالي الرئيس مواطنون من ابناء هذا البلد قبل ان يكونوا في موقع اتخاذ القرار فلهم والحالة هذه ان نقف الى جانبهم في كل قضية عادلة وما أخالهم الا مؤمنين بأن قضاءنا وحده هو الكفيل بإصدار الحكم لهم او عليهم فاذا ما ثبتت براءتهم فلهم علينا ان

مارستها المستقبلية لشؤون الحكم.

هذا اول تهويل .. اول محاولة للتخويف والارهاب والحقيقة انه ليس صحيحا ان السلطة التنفيذية، موضوع الاتهام مارست وظائفها وهي موضع ثقة الشعب .. . ودليل ذلك ان الشعب قد انفجر غضباً ضدها في نيسان عام ١٩٨٩ حينما نفذت طاقته على الاحتمال واصبح من غير الممكن استمرار الوضع الذي كان سائداً آنذاك من جراء اليأس الذي بلغه الناس وعدم القدرة على تأمين متطلبات الحياة الاولى، وهي الحالة التي قال بصدها الثوري الاسلامي الخالد ابوذر الغفاري:

«عجبت لمن لا يجد القوت في بيته، كيف لا يخرج الى الناس شاهراً سيفه».

كما ليس صحيحاً، ان السلطة التنفيذية، موضوع البحث، كانت موضع ثقة من وضعهم في امكانها، بدليل ان من وضعها في امكانها، والمقصود هنا بالطبع جلالة الملك، قد استشعر ارادة الشعب فصرفها عن امكانها والزمها منازلها.

اما التهويل الثاني فيتمثل في اثاره مخادير وهمية للحيلولة دون ان يتخذ المجلس موقفاً صائباً ينسجم مع رغبة الشعب التي استهتر بها رموز السلطة التنفيذية آنذاك . كالقول بان مجريات التحقيق او الاتهام بشأن هذه القضية ستكون اول سابقة، في نظامنا الدستوري وفي نظامنا البرلماني وفي نظامنا القانوني القضائي .. . حيث ستصبح سوابق قضائية لأول مرة في نظامنا القضائي، ومبادئ قانونية مرجعية تقتبس وتحتذى ويشار اليها ولست ارى ما العيب في كل

نبتهم واذا ما ثبت العكس فان القضية لا تعدو ان تكون اخطاء وقع فيها مواطنون في مواقع متقدمة من السلطة من حق شعبهم ان يسترد منهم ما ضيعوه من حقوقه.

معالي الرئيس

ان المصلحة الوطنية والمصلحة الشخصية للأخوة المعنيتين في هذه القضية تفرض عليهم قبل ان تفرض على هذا المجلس الكريم التقدم بطلب للمثول امام قضائنا حتى لا يبقى الرأي العام يدينهم ويدين من حال دون تقديمهم للمحكمة.

لذا فاني اؤكد على هذا المجلس الكريم ان يتبنى تنسيب لجنة التحقيقات النيابية مع عظيم الشكر للجهد المبذول في هذا التقرير.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلامة ورحمة الله وبركاته، الاستاذ عيسى مدانات.

السيد عيسى مدانات:

معالي الرئيس

الاخوة الزملاء المحترمون

أشعر ان هناك من يقذف بالتهويل على مجلسنا لبث الرعب فيه، وجعله يتردد في اتخاذ موقف مبني حازم ضد الذين اساءوا استخدام السلطة، واهدروا المال العام.

والا فاما معنى القول التالي: «من المفروض ان السلطة التنفيذية لا تمارس وظائفها الا وهي موضع ثقة الشعب، وموضع ثقة من وضعهم في امكانهم وبحالة توجيه الاتهام لاعضاء هذه السلطة فان ذلك سوف يؤثر على هذه السلطة في

هكذا من الله على

ذلك؟ وعلى العكس من ذلك اشعر باننا نرسي ايجاداً وتقاليدها دستورية وبرلمانية وقضائية، هي مدعاة للاعتزاز وليس العكس . . . وقد سبقنا

دول كثيرة مارست هذا النوع من الممارسات الدستورية والبرلمانية والقضائية واكتسبت شهرة عالمية واصبحت مضرب المثل ولم تهبط السهائم على الارض من جراء ذلك. وانا واثق باننا لو فعلنا ذلك سيكون مجلسنا قد سجل منعطفاً تاريخياً جيداً في تقاليدنا الدستورية والبرلمانية والقضائية يتجاوب مع رغبة الشعب المحقة التي تستند للواقع، وذلك هو المعيار الحقيقي لصحة وسلامة المسيرة، الامر الذي من شأنه ان يعزز ثقة الشعب بنوابه، ويجعله يتمسك بنهج الديموقراطية ويدافع عنه بالتواجد وحتى النهاية.

فاذا عدنا للجانب القانوني في القضية التي نحن بصدددها، ومع الاعتراف بأنني لست قانونياً، ومع ذلك فان ثمة اوليات في القانون لا تحتاج الى اختصاص . . . وبين هذه الاوليات ما يلي:

اعتقد ان لا مكان في التحقيقات الجزائية للاستناد لاحكام المطبقة في مجال النزاعات الحقوقية مثل القانون المدني ومثل قانون البيئات لأن المرجع في القضايا الجزائية هو قانون العقوبات الذي يبين الاركان الواجب توافرها في كل جريمة من الجرائم، ويعالج القصد الجرمي من عدمه والركن المعنوي للجريمة اي النية لارتكاب الجرم، وإن اصول المحاكمات الجزائية هو الذي يربط البيئات الواجب تقديمها وفق احكام اصول المحاكمات الجزائية المنصوص عليها في ذلك القانون ويبقى من

الطلاقاً عما تقدم فان الاحكام التي اشار اليها الزميل المحترم حسين مجلي من الشريعة الاسلامية هي احكام يسترشد بها القاضي، وفي

حالتنا هذه المجلس العالي يسترشد بها ويلتزم الحكم بمقتضاها القاضي الذي هو في الحالة هذه المجلس العالي.

اما بالنسبة للمدعي العام الذي هو، في حالتنا هذه لجنة التحقيق النيابية فليس من مهمته وزن البينة ليخرج بالنتيجة اذا كانت ثمة جريمة ارتكبتها المتهم او المتهمون او لا . . . ذلك ان وظيفة المدعي العام، وبالتالي لجنة التحقيق، هي التحقيق من وجود بينة اولى تكفي للمحاكمة، وهذا البينة الاولى فيما ارى، متوفرة في الحالات التي بين ايدينا فتقرير لجنة التحقيق النيابية يتضمن وقائع كافية.

وتبين من تقرير اللجنة ان المشتكى عليه السيد زيد الرفاعي لم يمثل امامها بصفته مشتكى عليه، وكما اشار النائب المحترم سليم الزعبي، يعتبر نقصاً جوهرياً في التحقيق، اذ يتوجب حضور المشتكى عليه سنداً، لاحكام المواد ٦٣، ١١٨، ١١٩ من قانون اصول المحاكمات الجزائية واني اثني على اقتراح الزميل الزعبي، بضرورة استيفاء هذا النقص واعادتها للمجلس باقصى سرعة. وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الدكتور محمد الحاج.

الدكتور محمد الحاج: بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً معالي الرئيس.

أولاً انا مع قرار لجنة التحقيق النيابية ولن ادخل في مجال تأييد اللجنة لان عدداً من الاخوة قد غطوا ذلك واكتفي بشكري لرئيس اللجنة واعضاؤها وكل من امدها بوثيقة ساعدتها في

مهمتها الكبيرة.

سيدي الرئيس - الاخوة الاعضاء

ان شعبنا اليوم في عرس كبير وفرحة كبيرة وان لم تشارك فيها وسائل اعلامنا التي تعددت تهميش الحدث فلم تتكلف حتى بذكر جلسة هذا اليوم التاريخية.

ان هذا الشعب الذي اكتوى بسياسات الظلم والتسلط من هؤلاء الذين ما خطى على بالهم في يوم من الايام ان حسيباً ما يمكن ان يسائلهم. ولذلك فانهم لم يعرفوا اي اهتمام بدراسة فنية او استشارة قانونية او نصيحة اخوية لانهم كانوا يعتبرون انفسهم فوق الدراسات وفوق الاستشارات وفوق النصائح.

إن هذا الشعب ينتظر هذا اليوم بفارغ الصبر لعل صدره يشفى من لظى الظلم، ولعله يخفف من آلام قلبه التي نتجت عن المديونية المطلقة فوق راسه وهو يعلم علم اليقين ان هذه المديونية ما كانت لتكون بمثل هذا الحجم المتجاوز، خط الخطر لو لم تمتد تلك الايدي الاثيمة الى قوت الشعب وماله العام فتلعب وتعبث به كما شاءت.

واعجب من المخالفة التي راحت تضع تبريرات او محاولات لتي المجلس عن قراره او لي المجلس عن اتخاذ قراره الذي يتجاوب مع ارادة الشعب.

قيل ان توجيه الاهتمام الى الاعضاء هذه السلطة سوف يؤثر على السلطة في ممارستها المستقبلية لشؤون الحكم. فهل اخضاع صاحب القرار للمحاسبة والمسؤولية يعني هذا التأثير

هاتين من الشاهل

السلبى الذي تحذر منه المخالفة، ولا ادري هنا كيف تكون نتيجة البراءة اذاته كما ذكرت المخالفة فالفرق بين الادانة والبراءة كبيراً جداً يا سيدي.

ان مجلسنا لا يملك الا حق الاتهام، ان مجلسنا ليس محكمة تحاكم، ثلك فقط حق الاتهام ونحيل الى القضاء. وان الاتهام واضح عند كل فرد من افراد شعبنا.

ان رغبة الشعب واضحة تلمسها في كل موقع من مواقع هذا البلد الصابر المربط، هذه الرغبة لم تأت من فراغ وما كانت في يوم من الايام غير محقة كما زعمت المخالفة. انها رغبة نابعة من الألم والمرارة وحصاد سني الظلم وامتناس دم الشعب وقوت ابنائه. ان الشعب ينظر الى العقارات والقصور ويسمع بالارصدة والرحلات الى اوروبا التي يقوم بها هؤلاء المتهمون وهم لا يستطيعون الحصول على وثائق الادانة لأنها بعيدة عن متناول ايدي الجميع.

كيف فرّق المخالفة بين الشؤون والأموال حيث قال ان الوزير يدير شؤوناً وليس أموالاً، فكيف أخرج المخالف الشؤون المالية من عموم الشؤون العامة المتعلقة، بالوزارة فاذا كان الدستور قد جعل الوزير مسؤولاً عن ادارة جميع الشؤون المتعلقة بوزارته فما هي هذه الشؤون ان لم تكن القضايا المالية بما فيها قضايا المشاريع المختلفة داخلية فيها.

ان العمل الذي قام به الوزير تنسب الى مجلس الوزراء صاحب القرار نعم، وهل التنسب الذي يطوي على فساد مالي واداري وفروقات لا تفسر الا على انها اتهام بالرشوة

والاختلاس هل مثل هذا التنسب امر عادي معفو عنه؟ ان مجرد مثل هذا التنسب الذي يعد اعتداء على الأموال العامة يعتبر غمة حتى ولو لم يوافق مجلس الوزراء عليه، فكيف اذا صاحبه الكولسه وحصل على قرار الموافقة وضاعت من جرائم الملايين التي هي جزء من المديونية التي لا زال هذا البلد يكتوي بنارها ويخضع لابتزازات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من جرائمها.

استغرب التساؤل القائل: هل يجوز بأي حال معاقبة من يستخدم صلاحياته القانونية؟ أقول الجواب واضح: إن استخدمها بحق فلا غبار بل هو المطلوب اما ان أساء استخدامها مما ادى إلى إلحاق بالمال العام فلماذا لا يعاقب على ذلك؟ او على الأقل لماذا لا توجه اليه التهمة بذلك ليحقق القضاء معه إن كان قد أساء استخدام سلطاته او لم يسأ.

اذكر بأننا لسنا اصحاب قرار الحكم وإنما نحن فقط نتهم ونحيل الى القضاء التزبه.

لقد تجت المخالفة على القانون المدني الأردني وعلى مجلة الاحكام العدلية المأخوذة من الفقه الحنفي بل وعلى الفقه الاسلامي بكل مذاهبه حين ذهبت الى ان هذه التشريعات عجزت عن تعرف الضمان اذ حصرت في تلف المال، ولم تصرف الشريعة الاسلامية هذا الحصر اللهم الا على طريقة من رأي ان ضرب الوالدين جائز والمحظور محصور في ان تقول لها آوف او ان تهرهما.

فهل تعتبر الشريعة الاسلامية ان من تصرف تصرفاً عن سابق قصد واصرار ادى الى

خسارة واضحة على الدولة او حتى على فرد معين، فهل تعتبر الشريعة الاسلامية هذا التسبب بريئاً لا ضمان عليه؟ لقد نص فقهاؤنا على ان الراعي إذا تلفت عنده شاة وكان هذا التلف ناجم عن تقصير منه فإنه يضمنها.

ان الشريعة الاسلامية لا يمكن ان تكون بهذا القصور ولقد نص الفقهاء على الضمان كما قلت.

سيدي الرئيس... اخوتي الزملاء... إن مجلسنا اليوم امام هذا الامتحان وهو مطالب بأن يقف هذا الموقف، واخشى ان يسفر هذا المجلس عن تبرئة المتهمين فتكون المجالس السابقة التي سكنت عن المحاسبة احسن حالاً من مجلسنا هذا الذي يعطي، لا سمح الله، حسن سلوك هؤلاء، المتهمين. شكراً سيدي الرئيس والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، الاستاذ رئيس لجنة التحقيقات النيابة.

السيد ليث شبيلات رئيس لجنة التحقيقات النيابة: بسم الله الرحمن الرحيم. شكراً معالي الرئيس. ارجو ان اذكر سيادتكم بأن بين يدينا تقريراً طويلاً كتبه اللجنة توجه فيه اتهاماً او تطلب من المجلس الكريم أن يوجه اتهاماً، والبحث يجب ان ينصب ضمن هذا التقرير.

ولا يمكن، للمرة الثانية، سيدي الرئيس للجنة ان تقبل طعناً فيها من الزملاء وكأنها هي المحاكمة، ويلهب الشطط ببعض الزملاء لينسوا انهم هم الذين أحالوا على هذه اللجنة

هذه القضية وليست انتقائية، فقول انتقائية مرفوض مردود.

سيدي الرئيس، الذي لا يريد ان يؤيد اللجنة عليه أن يشير في اية صفحة ذهبت اللجنة بالشطط، اي معلومات اعطتها اللجنة خاطئة، كان يقول أرفض ما جاء في الصفحة العاشرة هذا ضعيف ولا يكفي للاتهام. أما ان نتخطى ذلك لنوجه اتهاماً للجنة كأنها هي المتهمه فهذا مرفوض. ولقد اتفقنا سيدي الرئيس على ان هذا الموضوع، موضوع سير عمل اللجنة، وأما اننا زعّم أمانتها هو موضوع جلسة أخرى ستقدم اللجنة فيها تقريرها، وستبحث الاستقالات المعلقة من رئيس اللجنة ومن المقرر، إذا ما دام مصراً على ذلك، وعند ذلك ستبادل ونعرف ما هي الاسباب وراء تأخر اللجنة.

ولكن لا بد من التوضيح لمن قال ان هذه القضية لها سنوات فلماذا الآن، لا بد من توضيح الحثيات التالية:-

أولاً: ان هذه القضية احيلت من النيابة العامة ثم ذهبت الى اللجنة المالية، من اللجنة المالية ذهبت الى النيابة العامة والنيابة العامة اعادت بعض هذه القرارات لنا... اذا سمحتو هذا من حق رئيس اللجنة، ارجو عدم المقاطعة سيدي الرئيس.

ثم بعد ذلك اجتمعت اللجنة وكانت تجتمع فقط اثناء انعقاد الدورات، حتى تقدمنا الى المجلس قائلين لا بد للجنة ان تجتمع طوال السنة فوافق المجلس على ذلك. اكثني سيدي الرئيس.

هذا من الشغل

معالي رئيس المجلس: شكراً، ما قيل قلت في بداية حديثي ان هذه اللجنة مكلفة من هذا المجلس، واللجنة قامت بواجبها. والحديث منصب على دقة ما ذهبت اليه او عدم دقة ذلك، ولا يجوز بأي حال من الاحوال ام يطعن بمهمة اللجنة ولا بحقها في تقديم التقرير الذي قدمت. وانما ينتقد التقرير من حيث دقته او عدم دقته، هذه قضية محسومة وأرجوا ان لا نعود لمثل ذلك مرة اخرى، الاستاذ ابراهيم الغبايشة.

السيد ابراهيم الغبايشة: شكراً معالي الرئيس.
ايها الزملاء الكرام - السلام عليكم ورحمة الله وبعد.

انتنا اليوم نناقش قضية هامة اشغلت الرأي العام الاردني وكذلك اخذت البعد الكبير من التعليق الداخلي والخارجي حول مضمونها. فكان هناك من يؤيد ومن يعارض مضمون هذه القضية، خاصة في مثل هذه الظروف التي تمر بها الأمة العربية بكاملها والاردن بشكل خاص.

فان مثل هذه القضية تتطلب منا نواب الشعب، ان يكون كل منا مسؤول بالدرجة الاولى عن قراره الذي ينبثق عن قناعاته التي يتوصل اليها من خلال قراءة تقرير اللجنة الموجود بين ايدينا.

لذا فاني اهاب بالاخوة الزملاء احترام قناعات وقرارات زملائهم حول هذه القضية، ممن يؤيد قرار اللجنة او من يخالفها، على ان لا يكون قرار اي زميل عرضة للهجوم او التجريح.

من فئة اخرى مضادة، حيث ان قرار اي زميل يكون نابع عن دراسة وافية وتحليل كاف لا يتوفر لديه من معلومات تضمنها التقرير، فيجب علينا ان نكون ديمقراطيين في التعامل مع بعضنا البعض وان نحترم الرأي والرأي الآخر. خاصة واننا جميعا هدفنا خدمة هذا الوطن والحفاظ عليه في ظل هذه الظروف الصعبة التي تتطلب منا الحرص الشديد والتضحية الكبيرة، لكي نتجاوز مثل هذه المحن التي تحيط بنا والتي همها الوحيد النيل من امن واستقرار هذا الشعب ونظامه لمواقفه الوطنية والقومية التي اصبحت لا تخفى على احد في العالم اجمع. فاننا مستعدون لا محالة، واسأل الله ان يحمينا جميعاً من كل سوء وان يهدينا الى سبيل الرشاد وحسن القرار ان شاء الله.

ايها الاخوة

لقد سمعنا مراراً وتكراراً تحت هذه القبة بالتطوير الاداري ويوضع الانسان المناسب في المكان المناسب، ولكن الواقع الذي نلمسه وهو خلع الانسان المناسب من المكان المناسب فاین هو التطوير الاداري الذي ننشده ونطالب به من هذا الواقع.

نتكلم عن الفساد والمفسدين، هل الفساد المالي مرتبط بالأرقام الكبيرة فقط. ام يجب محاربة الفساد بجميع وجوهه في هذا البلد وبغض النظر عن مواقع هؤلاء من الفئات المختلفة دون ذكر الأحرف، ولكن الاسماء واضحة حتى يتعلم الجيل القادم بأن هناك عقاباً لمن تسول له نفسه في الاعتداء على المال العام. فاني اتفق على الزملاء الكرام ومن باب اولي ان نفتح ملف كل حكومة ونحاسبها على

فانني ارى ان القضية المطروحة هي مسؤولية الوزراء كاملاً حيث انه صاحب الولاية في ذلك الحين علماً بأن القرار موقع من كافة مجلس الوزراء في حينه. قرار مجلس الوزراء الذي الزم الطريق المشار اليها في القضية موقع من كافة الوزراء باستثناء وزير التعليم العالي ووزير الصحة في ذلك الوقت.

فيه بعض زملاء يقولوا انه ما فيه قرار مجلس وزراء في هذه القضية، وهذا هو قرار مجلس الوزراء اذا حايين يوزع عليكم الآن.

معالي رئيس المجلس: اذا سمحت لك الان حق الكلام ثم لك ما تشاء بعد ذلك.

السيد ابراهيم الغبايشة: لذا اقترح اعادة اوراق هذه القضية الى لجنة التحقيقات النيابية، ومن ثم فتح ملف تحقيق كامل لكل الاطراف المعنية فيها ومن ثم تعاد الى مجلسكم الكريم والتصويت عليها.

اما بخصوص صرف مبلغ ٦,٥ مليون دينار وهو غير مخصص في الموازنة العامة لعام ١٩٨٧ معتمداً على النظام المالي رقم ٢١ لسنة ١٩٨١ وبالمادة ١٢ - (أ) منه كان على لجنة التحقيق النيابية ان تحقق في كل ما صرف من اموال من خزانة الدولة منذ عام ١٩٨١ بما ان تلك المادة هي غير قانونية وتتناق مع الدستور ايضاً. وان كانت اللجنة تبحث عن الفساد المالي في السنوات الماضية فأولى ان تبدأ من اصل هذه المخالفة بغض النظر عن اشخاصها لا ان تأخذ جزء من كل.

لذا فاني اقترح على مجلسكم الكريم حول موضوع هذا النظام المالي ما يلي:

اخطائها المالية والادارية، ومن خلال حقائق ووقائع ملموسة ومثبتة بالدليل القاطع والتي لا مجال للشك فيها.

هذا مع يقيني بأن معظم الاخوة الزملاء لديهم الشيء الكثير من الادلة والمؤشرات التي تتعلق بالفساد الاداري والمالي الذي لا زال يمارس في مختلف الوزارات والدوائر الحكومية ويماركة منا نواب الشعب.

فعودة الى موضوع القضية المطروحة، فانه من خلال قراءتي لتقرير اللجنة وتوصياتها لمجلسكم الكريم، فان لي الملاحظات التالية:

- ١ - لماذا يحقق مع هؤلاء الثلاثة فقط.
- ٢ - لماذا لم يحقق مع اعضاء لجنة التفاوض.
- ٣ - لماذا يدان ثلاثة اعضاء فقط من مجلس الوزراء.

أورد الملاحظة الهامة التالية: ان قرار تلزم الطريق مدار البحث هو قرار مجلس وزراء والكل يعلم بأن اي قرار لمجلس الوزراء هو قرار يتحمل مسؤوليته كافة اعضاء مجلس الوزراء ولا يعنى اي وزير من نتائج هذا القرار ان كان سلباً او ايجاباً.

من هنا اتت ملاحظاتي على تقرير اللجنة المقدم لمجلسكم الكريم بينودها الثلاثة السابقة فكان على لجنة التحقيق ان تستدعي جميع اعضاء مجلس الوزراء والتحقيق معهم حول هذه القضية فلو تم ذلك لكان التقرير اشمل واوضح بمحتواه، وقد يكون هناك امور اخرى قد تستجد وتغني تقرير اللجنة والذي من خلاله تكتمل القناعة لدينا ويكون قرارنا صائب وعليه لا نظلم احد ولا نظلم انفسنا ايضاً.

أ - مراجعة كافة القرارات المالية التي تم اتخاذها بموجب هذا النظام منذ البدء بالعمل به سنة ١٩٨١.

ب - أطلب بأن يتم مناقشة ودراسة هذا النظام في اللجنتين القانونية والمالية وإبداء الرأي فيه لمجلسكم الكريم واتخاذ اقرار المناسب بخصوصه.

سيدي الرئيس

تلخيصاً لما ذكره ارجوان ابيّن لمعالي الرئيس والزعماء الكرام بأن هذه الطريق هي صفقة تجارية بين حكومتين الحكومة الاردنية والهندية وليست عطاءً فالحكومة الهندية تستورد مالا يقل عن ٢٠٠ مليون دولار سنوياً من الفوسفات والاسمدة ولا يستورد الاردن بالمقابل اكثر من ١٠ ملايين دولار لذلك طلبت الحكومة الهندية اعطائها بعض المشاريع لاجل تعادل الميزان التجاري بين البلدين كما ذكره رئيس الوزراء السابق تحت قبة هذا البرلمان في المجلس السابق العاشر رداً على سؤال النائب المحترم د. عبدالله المكايلة عضو لجنة التحقيقات النيابية وبوجود النائب المحترم ايضاً السيد ليث الشبيلات رئيس لجنة التحقيقات النيابية الحالية واقتنعا بالجواب في ذلك الحين، ماذا جرى بعد ذلك ايها الزعماء في الحكومات المتعاقبة ارجوان اعلم مجلسكم الكريم بأن الحكومات اللاحقة قد قررت رفع نسبة الاعفاءات من ضريبة الدخل التي منحها تلك الحكومة وكانت ٣٠٪ لنفس الشركة مدار البحث الى ١٠٠٪ في شهر نيسان من هذه السنة ويتسبب من وزير الصناعة والتجارة الحالي معالي النائب المحترم د. عبدالله

النسور بقرار من مجلس الوزراء الحالي. وكذلك ايضاً ايها السادة لماذا دفعت الحكومة السابقة مبلغ مليون و٧٤٢ الف دينار الى نفس الشركة عندما طالبتها الاخيرة بخسارتها وقد طالبت بمبلغ ٨ ملايين دينار وكان ذلك بناءً على تنسيب معالي النائب المحترم السيد عبدالرؤوف الروابدة آنذاك وبقرار من مجلس الوزراء.

وكذلك الافراج عن جميع الكفالات مقابل كفالة بنكية ولقد كنت احد اعضاء مجلس الوزراء هذا. وانا على ثقة بأن قرار الحكومتين الاخيرتين صائباً في ظل الظروف السائدة فكيف نوجه الاتهام لحكومة قبلنا اتخذت اجراءات اقل مما اتخذناه؟

اما فيما يتعلق بكون الطريق مدة خرسانية (اسمنتية) وليست اسفلتية فأنتم تعلمون جميعاً بأن الطريق تقع بين قاعدتين جويتين وانتم تعرفون ما نحن به من حالة سلم او حرب مع عدونا الصهيوني كما تعرفون جيداً بأن مصنع اسمنت الجنوب وانتاجه في تلك الفترة والذي كاد ان يتوقف وقد استعملت هذه الشركة ما يقارب الـ ٣٥٠ الف طن من الاسمنت قيمتها ١٢ مليون دينار بيعت للشركة الهندية بالسعر الرسمي آنذاك وهذا المبلغ يعادل ثلث قيمة التلزم فهل هذه سياسة لحكومة كانت تجتهد للصالح العام هي خاطئة وتستحق منا الاتهام؟ كما واذكر ان الزميل الكاتب السيد فخري قعواد قد كتب في صحيفة الرأي مقالاً في ذلك الوقت طالب فيه الحكومة بمد شوارعنا وطرقنا بالاسمنت بدلاً من الاسفلت المستورد نظراً لكساد سوق الاسمنت. اعود واكرر ثانية بأن

القرار كان لمجلس وزراء كامل فيجب التحقيق مع كامل المجلس ومن ثم توجيه الاتهام لكامل المجلس او براءته من خلال مجلسكم الكريم وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الدكتور احمد العبادي.

الدكتور احمد العبادي: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد.. وبعد شكراً سيدي الرئيس.

يشاركني في هذه الكلمة اصحاب السعادة الزملاء، النائب عطا الشهبان والنائب نواف فارس الخوالدة.

معالي الرئيس، الاخوة الزملاء،

فنناقش اليوم تقرير لجنة التحقيقات النيابية ولسنا في معرض المدح او القدر لأحد، ولا المجوم على طرف او الدفاع عن طرف اخر، وانما السدقاع عن الاردن والشعب الاردني والعدالة.

واننا اذ نشكر لجنة التحقيقات على جهدها واجتهادها لتجد لزاماً ان نبين ملحوظاتنا التالية على تقرير اللجنة الموقرة في امرين هامين هما الشكل والموضوع.

اما من حيث الشكل وكلنا يعرف ان الشكل اساس للموضوع، وان التحقيق هو الوصول الى الحقيقة. فيتميز التقرير في هذا المجال، رغم وجهة بعض الفقرات، اقول يتميز بالافتقار الى عناصر التحقيق وقواعده.

حيث ان سرد الوقائع جاء مبتوراً وغير دقيق، بل غير متكامل يعتمد عنصر الانتقاء المحدد للوصول الى نقاط تدعم نية مبيتة مسبقاً باتخاذ

قرار محدد بغض النظر عن صحة او عدم صحة الدليل، وبغض النظر عن نقصه او تكامله.

وان ايسر شكايات التحقيق التي يعتمد عليها الموضوع هو ان تضع اللجنة في تقريرها معلومات اولية عن الموضوع وتكلف مجلسنا الكريم لها للقيام بمهامها والطريقة التي تم فيها التحقيق. وملخصاً لوقائع وافادات كل واحد بما يشتمل على النقاط التي للمتهم والنقاط التي عليه، وان يتم تدوين ساعة التحقيق ومكانه ومعلومات ضرورية عن الذي تم التحقيق معه.

بعد وضع ملخص الافادات توضع النتيجة ثم الرأي ثم لائحة الاتهام، هذا من حيث الشكل. وان تجاوز هذه الشكلية كفيل يرد التقرير الى اللجنة الموقرة لاعادة اعتماد الاصول الصحيحة للوصول الى الحقيقة.

ثانياً: اما من حيث الموضوع فقد اعتمدت اللجنة الموقرة عنصر الانتقاء، اذ جاء الاتهام لثلاثة وزراء بعينهم في هذه القضية، رغم ان مسؤولية مجلس الوزراء تكافلية متكاملة.

اذ وردت موافقة مجلس الوزراء بقراره رقم «٤٤٩٨» تاريخ ١٩٨٧/١/٣ تلزم ائتلاف الشريكين الهنديتين «سوم دات» و«ام ام تي سي» لانشاء طريق الجفر - الازرق بقيمة اجمالية مقدارها «٣٥.٣١٦.١٥٩» دينار.

ولست ادري لماذا استثنت لجنة التحقيق بقية الوزراء الذين وقعوا هذا القرار طالما انها اعتبرت ذلك قضية فيها هدر للمال العام، وهذه صورة عن القرار بين يدي،

هنا في الكتاب رقم ٢٢٧/٤/٦/٦. تاريخ ١٩٨٧/١/٥. الكتاب يقول

هذا من المجلد

هذه من المجلد

معالي وزير الاشغال العامة

اشير الى كتابكم رقم ٨٦/١٦٣ / ١٣١٠٧ تاريخ ١٢/٣١/١٩٨٦.

بناء على تنسيب معاليكم، قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٧/١/٣ الموافقة على تلزيم ائتلاف الشركتين الهنديتين (SOM DATT & MMTc) اعمال انشاء طريق الجفر - الازرق بقيمة اجمالية مقدارها (٣٥,٩١٦,١٥٩) خمسة وثلاثون مليوناً وتسعمائة وستة عشر الفا ومائة وثمانون ديناراً حسب الشروط والمواصفات الموضوعة لذلك.

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

وهذا قرار مجلس الوزراء موقع منهم جميعاً ما عدا وزير التعليم العالي والصحة.

رقم القرار

٤٤٩٨

بسم الله الرحمن الرحيم
مجلس الوزراء

بناء على تنسيب معالي وزير الاشغال العامة، قرر مجلس الوزراء الموافقة على تلزيم ائتلاف الشركتين الهنديتين (SOM DATT & MMTc) اعمال انشاء طريق الجفر - الازرق بقيمة اجمالية مقدارها (٣٥,٩١٦,١٥٩) خمسة وثلاثون مليوناً وتسعمائة وستة عشر الفا ومائة وثمانون ديناراً حسب الشروط والمواصفات الموضوعة لذلك.

١٩٨٧/١/٣

وزير الدولة للشؤون البرلمانية، نائب رئيس الوزراء ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء، رئيس الوزراء ووزير الدفاع، وزير الزراعة، وزير الخارجية، وزير المواصلات، وزير التربية والتعليم، وزير العمل والتنمية الاجتماعية، وزير المالية، وزير التكوين والصناعة والتجارة، وزير الاشغال العامة، وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية، وزير شؤون الارض المحتلة، وزير العدل، وزير الاعلام والثقافة والسياحة والاثار، وزير النقل، وزير الطاقة والثروة المعدنية، وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة، وزير الشباب، وزير الداخلية، وزير التخطيط.

فلست ادري لماذا يتم الانتقاء لثلاثة وزراء بعينهم ويستثنى جميع الوزراء المشاركون في التوقيع والمسؤولية المتكافئة المتضامنة بموجب الدستور.

وتغاضت اللجنة الموقرة من حيث الموضوع ايضاً عن كتاب رئيس الوزراء رقم ١١٨٨٨ / ٢/٦/٦ تاريخ ١٩٩٠/٩/١٦، أي زمن دولة الاستاذ مضر بدران، الموجه الى معالي وزير الاشغال العامة في حينه، يعلمه فيه ان مجلس الوزراء اتخذ قراراً ورقمه ١٦٦٥ في جلسته المنعقدة في ١٩٩٠/٩/١٥ بالموافقة على المخالصة. وهذا يعني اعتراف ضمني بشرعية مبلغ ٣٥,٩١٦,١٥٩، التي نعتبرها هدراً للمال العام، على المخالصة مع شركة الائتلاف الهندي ودفع تعويضات بمطالبات الائتلاف ومقدارها ١,٧٣٤,٠٠٠ دينار اردني مبنية في كتاب معالي وزير الاشغال رقم

١١٢٠٠/٨٧/٦ تاريخ ١٢/٩/١٩٩٠.

ومثل هذا التعويض يعني موافقة مجلس الوزراء في حينه على المبلغ الذي ذكرناه. واذا كان لابد من مسؤولية فانها يجب ان تطال مجلسي الوزراء كليهما ورئيسي الوزراء كليهما. وهذا الكتاب الرسمي بين يدي.

وهذا هو نص الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم ١١٨٨٨ / ٢/٦/٦

التاريخ ١٤١١/٣/٢٦

الموافق ١٩٩٠/٩/١٦

معالي وزير الاشغال العامة والاسكان

اشير الى كتابكم رقم ١١٢١٠/٨٧/٦ تاريخ ١٢/٩/١٩٩٠.

بعد ان اطلع مجلس الوزراء على كتاب معاليكم المشار اليه اعلاه بشأن المباحثات التي عقدت مع اعضاء الجانب الهندي في اللجنة الاردنية الهندية المشتركة بشأن تعويض مقال طريق الازرق - الجفر (ائتلاف شركة سوم دات مع المؤسسة الهندية لتجارة المواد والمعادن) عن مطالباته الناجمة عن تدليب الاسعار نتيجة الازمة الاقتصادية، وبناء على تنسيب معاليكم، قرر المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٠/٩/١٥ الموافقة على المخالصة التي تم التوقيع عليها بين الطرفين بشكلها المرفق.

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

رقم القرار

١٦٦٥

بسم الله الرحمن الرحيم
مجلس الوزراء

بعد ان اطلع مجلس الوزراء على كتاب معالي وزير الاشغال العامة والاسكان رقم ٢١٠/٨٧/٦ تاريخ ١٢/٩/١٩٩٠ بشأن المباحثات التي عقدت مع اعضاء الجانب الهندي في اللجنة الاردنية الهندية المشتركة بشأن تعويض مقال طريق الازرق - الجفر (ائتلاف شركة سوم دات مع المؤسسة الهندية لتجارة المواد والمعادن) عن مطالباته الناجمة عن تدليب الاسعار نتيجة الازمة الاقتصادية، وبناء على تنسيب معاليه، قرر المجلس الموافقة على المخالصة التي تم التوقيع عليها بين الطرفين بشكلها المرفق.

١٩٩٠/٩/١٥

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الاشغال العامة والاسكان

الرقم: ١١٢١٠/٨٧/٦

التاريخ: ١٢/٩/١٩٩٠

دولة رئيس الوزراء

لاحقا لكتابي رقم ٣٦١٧/٨٧/٦ تاريخ ١٩٩٠/٤/٢ بخصوص تعويض مقال طريق الازرق / الجفر (ائتلاف شركة سوم دات مع المؤسسة الهندية لتجارة المواد والمعادن) وعطفاً على الحديث الذي دار في مجلس الوزراء.

١ - لقد تم اجتماع في مكنتي حضره اعضاء الجانب الهندي في اللجنة الاردنية الهندية المشتركة كل من السيد راو نائب وزير

هذا من الأول

التجارة الخارجية والسيد اجرافال رئيس مجلس ادارة المؤسسة الهندية لتجارة المواد والمعادن بالإضافة الى الدكتور صوم دات مدير عام شركة صوم دات ومعالي المهندس علي النسور مدير عام شركة البوتاس الاردنية وعطوفة السيد واصف عازر مدير عام شركة الفوسفات الاردنية، للبحث في تعويض الائتلاف الهندي عن مطالباته الناجمة عن تذبذب الاسعار نتيجة الازمة الاقتصادية.

٢ - ولقد تم الاتفاق مع الوفد المذكور على ما يلي:

أ . ان تعوض وزارة الاشغال العامة والاسكان الائتلاف بمبلغ ١,٧٤٣,٠٠٠ ديناراً.
ب . ان تفرج الوزارة عن كامل قيمة المبالغ المحتجزة لديها مقابل كفالة بنكية مصدقة ومقبولة.

ج . عدم احقية المقاول بتقديم اية مطالبات تعويض مستقبلية نتيجة لاية اسباب حتى تاريخ ١٠/٩/١٩٩٠ وان اية مطالبات تعويض تستحق بعد تاريخ ١٠/٩/١٩٩٠ نتيجة لظروف قد تطرأ بعد هذا التاريخ ولما بقي من أعمال سيتم النظر بها طبقاً لشروط الاتفاقية الموقعة بين الطرفين.

د . اية تعديلات او الغاء او تغييرات او اضافات ستعامل طبقاً لنصوص العقد.

ارجو دولتكم عرض موضوع هذه المخالصة على مجلس الوزراء الموقر مرفقاً طياً نسخة من المخالصة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

وزير الاشغال العامة والاسكان
عبدالرؤوف الروابدة

معالي رئيس المجلس: اذا سمحت اخ احمد قل ما تشاء وما فيه لزوم لهذا التفصيل، كل فحوى المطلوب وصله.

الدكتور احمد العبادي: يا سيدي لما ناس يطعن تسمح له اما احنا لما ندافع ما تسمح لنا.

معالي رئيس المجلس: احكي بالعربي واللغة الرسمية هي العربية اذا سمحت.

الدكتور احمد العبادي: وهذا قرار مجلس الوزراء رقم ١٦٦٥ وموقع عليه جميع الوزراء ما عدا وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية ووزير الشؤون البلدية والقروية.

وهذا هو نص القرار

بسم الله الرحمن الرحيم
مجلس الوزراء

بعد ان اطلع مجلس الوزراء على كتاب معالي وزير الاشغال العامة والاسكان رقم ٢١٠/٨٧/٦ تاريخ ١٢/٩/١٩٩٠ بشأن المباحثات التي عقدت مع اعضاء الجانب الهندي في اللجنة الاردنية الهندية المشتركة بشأن تعويض مقاول طريق الازرق - الجفر (ائتلاف شركة سوم دات مع المؤسسة الهندية لتجارة المواد والمعادن) عن مطالباته الناجمة عن تذبذب

ودولة السيد مضر بدران ومجلسنا الكريم والمجلس العاشر بشرعية صرف هذه المبالغ وتلزم العطاء للشركة المذكورة. وإذا كان لا بد من مساءلة، وكلنا ضد الفساد والافساد، فأنها يجب ان تطل مجلسي الوزراء كليهما ومجلسي النواب كليهما بما فيه مجلسنا الموقر.

معالي الرئيس، الاخوة الزملاء
وقد تفاضت اللجنة الكريمة عن كتاب معالي وزير الصناعة والتجارة الحالي الدكتور عبدالله النسور رقم ٦١١/١٥/٨/٤٦١٠ تاريخ ٢٦/٤/١٩٩٢ الذي نسب فيه الى مجلس الوزراء الموقر، الحالي، تلبية مطالبة الحكومة الهندية باعفاء الشركة الهندية التي عملت في هذا المشروع، وهو طريق الجفر - الازرق، من ضريبة الدخل بنسبة ١٠٠٪ مع ذكر اسباب تدو وجيهة لهذا الاعفاء وهو توثيق الروابط التجارية بين الاردن والهند ضمن المصلحة العليا للدولة، وهي الاسباب التي كانت كامنة وراء قراره مجلسي الوزراء السابقين ومجلسي النواب.

وقد شعرنا، نحن اصحاب الكلمة، ان هناك تخوف من ابداء اية مخالفة لهذا التقرير، فانما نتحدث في امور علمية بعيدة عن العاطفة وعن القضايا الشخصية وعن سرقة الشعبية التي تفوق في جرمها سرقة المال العام.

وايضاً فاننا نتحدث بموجب الوثائق فاذا كان هناك من فساد او فساد فكلنا جميعاً مشاركون فيه في هذه القضية بالذات، كلنا مشاركون فيه وكلنا يجب ان يسأل أمام الشعب وأن يسأله الشعب، ولا يرى احدنا نفسه او يريه الاخرين او يهتمهم بسرقة شعبية تفوق في

الاسعار نتيجة الازمة الاقتصادية، وبناء على تنسب معاليه، قرر المجلس الموافقة على المخالصة التي تم التوقيع عليها بين الطرفين بشكلها المرفق.

١٩٩٠/٩/١٥

وزير الصحة، وزير التنمية الاجتماعية، نائب رئيس الوزراء ووزير غلخارجية، نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية، رئيس الوزراء ووزير الدفاع، وزير الاعلام، وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء، وزير الترمين ووزير الصناعة والتجارة بالوكالة، وزير الاشغال العامة والاسكان، وزير العدل، وزير التربية والتعليم والتعليم العالي، وزير دولة للشؤون البرلمانية، وزير المالية، وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة، وزير السياحة والآثار، وزير العمل، وزير التخطيط، وزير الثقافة، وزير الزراعة، وزير الطاقة والثروة المعدنية، وزير النقل والاتصالات، وزير المياه والري.

الدكتور احمد العبادي: كما تفاضت اللجنة الموقرة عن قرار مجلس النواب العاشر الذي اقر بالاجماع في الموازنة الطارئة اعتماد مبلغ ١٥٩١٦٩٠٣٥٠٠ للغايات التي رصد من أجلها وهي تنفيذ تلزيم طريق الازرق الجفر. وتفاضت اللجنة الموقرة عن قرار مجلسي النواب والوزراء الذي عادة يعطي شرعية لأي موضوع يتخلونه قراراً.

كما ان مجلسنا الكريم أقر في موازنة الدولة عام ٨٩/٩٠ التي اشتملت على مبلغ ١٧٣٤٠٠٠٠٠ وهذا يعني اعتراف ضمني من مجلس وزراء كل من دولة السيد زيد الرفاعي

هناك من المذاهب

جرمها سرقة المال العام.

وايضاً لسنا هنا في معرض تصنيفية حسابات سياسية بمقدار ما نحن أمام تحقيق عدالة.

معالي رئيس المجلس: خليك لوسمحت دكتور أحمد في الحدود اللي بدأت فيها، ضمن النظام بدون اتهام.

الدكتور أحمد العبادي: يا سيدي الله يرضى عليك لما واحد يشلخ للبلد تسمح له أما لما واحد يدافع عن البلد ما تسمح له، ليش؟ الله يرضى عليك.

معالي رئيس المجلس: اذا سمحت، مسموح لك بحدود النظام.

الدكتور أحمد العبادي: أنا بدي أحكي، أنا لما أخبركم على النقطة الحساسة تزعلو ليش؟ أنا أحكي الصح. يا أخي انتم تحكو غلط وأنا أحكي الصح، أنا بدي أحكي.

معالي رئيس المجلس: يا أخ أحمد اذا سمحت للمرء الأخيرة اذا خرجت عن الاطار أوقف الكلمة، خليك في حدود الموضوع رجاء.

الدكتور أحمد العبادي: أولاً أرجو ان تسكت كل واحد يتجاوز الذوق العام في مقاطعة الزميل، أي زميل هذه واحدة.

معالي رئيس المجلس: الحديث معي وأنا اللي أوجه الكلام.

الدكتور أحمد العبادي: سيدي أنا أحكي معك ولا أحكي مع أحد غيرك، الشيء الثاني أنا سألتهم بالفرايبك سنرى الآن كيف ان

السهام مستصوب، اذا كنت تمنع جميع السهام عن الوطن وعن الحقيقة أنا والله لا ادافع عن زيد الرفاعي ولا عن مضر بدران ولا اللي علاقة فيهم. بالعكس زيد الرفاعي هو اللي إحالي على التقاعد ومنعني من العمل والسفر، أنا ادافع عن الحقيقة وعن الوطن، أنا ادافع عن الحقيقة وعن الوطن. لذلك سيدي الرئيس أنا اکتفي بما قلت.

معالي رئيس المجلس: عد الى الموضوع وتكلم ضمن النظام.

الدكتور أحمد العبادي: والله يا أخي ظل عندي الشيء الكثير يدين ناس كثير أنا عندي ملفات كثيرة، أنا ما بدي أحكي.

معالي رئيس المجلس: بالضبط.

الدكتور أحمد العبادي: ليش زعلتو لما أنا حكيت الصحيح؟ وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: لك ان تقول وقد قلت ما شئت، لكن لا يسمح لك بالخروج عن الموضوع. اذا أردت ان تكمل لك ذلك؟ ما بديك انت حر. الاستاذ عبدالرؤوف نقطة نظام.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: أنا لن اتحدث في هذا الموضوع وإنما ردأ على ما أثير.

معالي رئيس المجلس: ليس مجال رد اذا سمحت.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: لا، على ما أثير بذكر الاسماء سيدي.

معالي رئيس المجلس: لا نقطة نظام.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: نقطة نظام

اذا اثير الاسم من حق الطرف الذي اثير اسمه...

معالي رئيس المجلس: اعطيك واسجل دورك.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: اذا سمحت سيدي سنداً لأحكام النظام ليس دوراً.

معالي رئيس المجلس: هذا موضوع جلسة خاصة ومعدة، ما ذكر اسم، لم يذكر اسماء.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: معالي الزميل الاستاذ ابراهيم الغياشبة ذكر وزيران بالاسم الكامل والوظيفة ورفعت يدي طالباً ورجوتك.

معالي رئيس المجلس: ليست نقطة نظام، اسجلك هنا.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: سيدي المادة «٥٤» رجاء ان تقرأ الرد على الفقرة «٤» منها.

معالي رئيس المجلس: اسجلك كمتحدث.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: لست متحدثاً لأنني لا ارجب الحديث في هذا الموضوع، الفقرة «٤» الرد على قول يتعلق بشخص طالب الكلام.

معالي رئيس المجلس: اذا سمحت اسجلك كمتحدث ولك ان تبدي رأيك.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: يا سيدي

ليس لي ان اتحدث في موضوع النقاش، لا يجوز ان تتجاوز النظام معالي الرئيس. جرى تشكيك في ذمة وزراء في جلسة تحاكم الفساد المالي.

معالي رئيس المجلس: لماذا لا تتحدث وترد على هذا؟

السيد عبدالرؤوف الروابدة: يا سيدي ليس الرد هذا يتعلق بطالب الكلام وليس في الموضوع، المادة «٥٤» يؤذن دائماً في الكلام...

معالي رئيس المجلس: اذا سمحت ابو عصام.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: أنا اتقن على زملائي النواب ان يتحدثوا.

معالي رئيس المجلس: أخي ابو عصام اذا سمحت، هناك ذكر كلام باسم وبدون اسم. لو أن الامر سيعطى لكل انسان في هذا الموضوع بالذات ذكر اسمه بصورة مباشرة او غير مباشرة لن تنتهي ونعود عشر مرات لكل نائب. فاذا سمحت اسجلك كمتحدث.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: ما بدي اتحدث معالي الرئيس، أنا اتحدث في النظام الداخلي.

معالي رئيس المجلس: ليست نقطة نظام.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: كيف ليست نقطة نظام معالي الرئيس؟ أرجو ان تحتكم الى المجلس. اذا اختلفت وياك المجلس الحكم، أنا اقرأ مادة معالي الرئيس. أرجو ان تحتكم الى المجلس.

معالي رئيس المجلس: اذا سمحت ليست نقطة نظام.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: المادة ٥٤٤ معالي الرئيس اتفق ان تلتوها ويؤذن دائماً في الكلام في الحالات التالية.

معالي رئيس المجلس: يا سيدي سأعطيك الحديث، هذا حديث شامل.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: سيدي «يؤذن دائماً في الحالات التالية» يوقف اي بحث اذا طلب أحدهم عدم المناقشة، واذا طلب التأجيل واذا طلب ارجاء الموضوع لبحث موضوع اخر واذا طلب الرد على قول يس طالب الكلام. انا لا اعرف ما هذا الحكم الجديد في النظام الداخلي، ارجو ان تحتكم الى المجلس سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: لماذا لا نتحدث وتأخذ ساعة كاملة؟

السيد عبدالرؤوف الروابدة: لانني عند الحديث واجبي ان اتحدث في القضية، وانا لا اريد ان اتحدث في القضية موضوع البحث.

معالي رئيس المجلس: ما الذي يمنعك من ذلك؟ ما الذي يمنعك من ذلك وانت مسؤول.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: لانني لا اريد الحديث في هذه القضية، بالنسبة لي واضحة وضوح الشمس، الكلام بها لا يضيف اليها شيئاً.

معالي رئيس المجلس: يا ابراهيم اذا

تكرمت علينا هذا الموضوع وخصوصيته...

السيد عبدالرؤوف الروابدة: ارجو ان تحتكم الى المجلس سيدي، المجلس حكم بيتنا اذا اختلفنا واتفق على رئيس اللجنة القانونية ان يحكي وله العادة ان يكون حامياً للنظام الداخلي.

معالي رئيس المجلس: اذا سمحت لا أجد سبباً لعدم حديثك عن الموضوع وتردد على ما تشاء، أسجلك لتتحدث بما تشاء.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: لا يا سيدي انا شاكر لك كرمك.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ هشام الشراري.

السيد هشام الشراري: بسم الله الرحمن الرحيم. معالي الرئيس إن السلطة التنفيذية مارست حقها في الدستور وهذه صلاحيات غوله لرئيس الوزراء ومجلس الوزراء له الحق بذلك.

وهذه اول مرة يحصل في مجلس النواب، وهذا لم نألفه ابداً، فاعتقد بأن طرح هذه القضية هي قضية شهيرة وليست قضية عدالة او مؤاخلة قانونية.

معالي رئيس المجلس: اذا سمحت هشام اوقفك عن الكلام، هذه مخالفة دستورية وانت تخالف الدستور والنظام معاً. هذا كلام غير مسموح فيه، هذه مخالفة دستورية، ليس لك حق ان تخالف الدستور. استاذ عبدالسلام فريجات.

السيد عبدالسلام فريجات: شكراً معالي

الرئيس.
معالي رئيس المجلس: فيه شيء ابراهيم؟ ليس الان مجال بحث تسأل عنها وتنظر في الشريط.
الدكتور محمد ابو عليم: ليش اسأل عنها، اريد ان اوافق انا اولاً.
معالي رئيس المجلس: ليس هنا مجالها، اعطيت زميل آخر ويعدين تتأكد.
السيد عبدالسلام فريجات.
بسم الله الرحمن الرحيم
معالي الرئيس / حضرات الزملاء المحترمين

ان اي مناقشة لهذا الموضوع المطروح للبحث وهو على درجة عالية من الاهمية سواء من حيث الاشخاص موضوع الاتهام بصفتهم كانوا يشغلون مناصب متقدمة في الحكومة. منهم رئيس وزراء اسبق واعضاء في حكومة سابقة، او من حيث موضوع التهم ذاتها والاطار او الجهة التي قدمت من خلالها. فالتهم تتعلق باضرار لحقت بالمال العام والادارة العامة خلافاً لاحكام القانون والجهة التي قدمت من خلالها هي لجنة التحقيقات النيابة وهذا هو اول تقرير نتقدم به بهذا الوصف الى المجلس الموقر. من هنا يأتي القول بأن جلسة المجلس لهذا اليوم تختلف عن الجلسات الأخرى فهي جلسة من نوع خاص يتعقد بها المجلس بصفته يقوم بدور النيابة العامة الجزائية مهمة النظر في الوقائع والبيانات التي اوردتها لجنة التحقيق في تقريرها وتكييف التهمة المسندة للمشتكى عليهم وفقاً

١ - أولاً: وقائع القضية وإدلة الإثبات فيها:
تؤكد البيانات والوقائع ان طريق الجفر الازرق احييت على الشركة الهندسية الموصوفة بتقرير لجنة التحقيقات وأنه نتج عن ذلك فروق بالاسعار تكبدتها خزانة الدولة والحقت ضرراً بالادارة العامة وان المشتكى عليهم لم يتكروا الوقائع والتهم المسندة اليهم وفقاً لما جاء بتقرير لجنة التحقيقات.

٢ - ان الاعمال المسندة للمشتكى عليهم والتي تم اقترافها تشكل مجملها مجتمعة او

منفردة جرمًا جنائيًا خلافاً لأحكام المادة (١٧٥) من قانون العقوبات.

٣ - أن الجرائم المنسوبة للمشتكى عليهم ناتجة عن تأدية وظائفهم وأن محاكمتهم عنها يجب أن تتم وفقاً لأحكام المادة (٥٥) من الدستور.

من هنا فإن مجلس النواب صاحب السلطة في الاتهام حسب أحكام المادة (٥٦) من الدستور وباعتباره ملتزماً بتطبيق أحكام قانون اصول المحاكمات الجزائية فإنه يترتب عليه القيام بدور النيابة العامة الجزائية وفقاً لما جاء بالمادة (١٣٣) من قانون العقوبات والتي تنص في بعض فقراتها على الآتي:

«فقرة (١) إذا تبين للمدعي العام «هنا هو لجنة التحقيق النيابة» أن الفعل يؤلف جريمة جنائياً أن الأدلة كافية لاحالة المشتكى عليه للمحكمة، يقرر الظن عليه بذلك الجرم على أن يحاكم أمام المحكمة الجنائية ذات الاختصاص. ويرسل اضرارة الدعوى إلى النائب العام - وهذا ما فعلته لجنة التحقيقات النيابة بصفتها تمثل المدعي العام.

فقرة (٢) إذا وجد النائب العام قرار الظن في محله يقرر اتهام المشتكى عليه بذلك الجرم ويعيد اضرارة الدعوى إلى المدعي العام ليقدمها إلى المحكمة ذات الاختصاص لمحاكمتها.

فقرة (٣) إذا وجد النائب العام أنه يجب إجراء تحقيقات أخرى... يعيد الاضرارة إلى المدعي العام للقيام بتلك التحقيقات».

اذن فمهمة المجلس محدودة ومحصورة ضمن هذا الإطار بعد أن أثبت تقرير اللجنة

وقوع الجرم وكفاية الأدلة، التي لم يرد ما ينفيها أو يناقضها ومن هنا يجدر القول بأنه ليس للمجلس بهذه الصفة التي اناطها به الدستور وليس لاحد من اعضاءه ان ينبري للدفاع عن اي طرف من اطراف هذه الشكوى مهما كانت الاسباب والحجج والدرائع وتحت اي عنوان من العناوين التي سمعنا بعضها في الجلسة السابقة او في قرار المخالفة فهذه مهمة تقع على عاتق الدفاع لا على سلطة التحقيق والاثام.

ثانياً: القانون الواجب التطبيق على المشتكى عليهم بصفتهم وزراء:

لقد استندت لجنة التحقيق قرارها بالظن أو الاتهام على المشتكى عليهم إلى المادة (١٧٥) من قانون العقوبات، والتي تنص على أن «من وكل إليه بيع أو شراء / أو ادارة اموال منقولة أو غير منقولة لحساب الدولة أو لحساب ادارة عامة فاقترف غش» في احد هذه الاعمال أو خالف الاحكام التي تسري عليها اما لجر مغنم ذاتي أو مراعاة لفريق أو اضراراً بالفريق الآخر أو اضراراً بالادارة العامة عوقب بالاشغال الشاقة المؤقتة وغرامه تعادل قيمة الضرر الناجم».

ولا شك أن قرار اللجنة في هذا الاسناد يأتي في محله وهو قرار سليم وصحيح من الناحية القانونية ولا مجال لأي شك أو تشكيك في هذا القرار. كان يقال بأن هذه المادة تقع تحت الفصل الاول المتعلق بالجرائم المخلة بواجبات الوظيفة والوزير ليس موظفاً حسب تعريف المادة (١٦٩) إذ أن الزد على ذلك يتلخص بالآتي:

١ - الفصل الاول المشار إليه يأتي ضمن الباب الثالث وعنوان هذا الباب الجرائم التي تقع

على الادارة العامة.

٢ - أن مطلع المادة (١٧٥) يبتدىء بعبارة «من وكل إليه...» وهي عبارة عامة تعني وتطال كل شخص ممن وكل اليهم ادارة الاموال العامة ولا يقتصر مدلولها على الموظف المعرف بالمادة (١٦٩) من القانون.

٣ - وفوق ذلك ومهما كان الاجتهاد فإن القانون الاسمي وهو الدستور يؤكد في مادته (٥٥) محاكمة الوزراء عن الجرائم الناتجة عن تأدية وظائفهم أي أن الدستور يعتبر عمل الوزير لغايات تطبيق قانون العقوبات عملاً وظيفياً. كما أن المادة (٥٨) من الدستور تحيل في التطبيق على الوزراء إلى الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات وكذلك الحال في القانون الخاص بمحاكمة الوزراء أيضاً.

ملاحظات سريعة على مضمون قرار المخالفة وهي ملاحظات تنحصر في إطار الفهم والتفسير القانوني لما ورد في القرار حتى لا يظن السامع بأنها قواعد قانونية ثابتة لا تقبل التفسير أو التأويل ولا يأتيها الباطل من بين ايديها ولا من خلفها. والزميل المخالف وهو استاذ ضليع في القانون أحترمه وأجله يدرك أكثر مني هذه الحقائق ولن يتأثر من الناحية الشخصية بأي تفسير أو فهم آخر يتعارض مع فهمه وتفسيره فهله تقاليد جرى العرف عليها بين المحامين. وملخص تلك الملاحظات يأتي على السجوة التالي:

أ - أن قول الزميل الفاضل / بأن مجرد

التحقيق والاثام حتى لو كانت النتيجة براءة يعتبر في حد ذاته من الناحية الواقعية إدانة كلام قد يكون له ما يستند من حيث الواقع العام، ولكن ما دمتا بصدد عمل قانوني خالص فإن القول الذي يرد هو القاعدة القانونية المشهورة بأن المتهم بريء حتى تثبت ادانته.

ب - اجد نفسي مضطراً لمخالفة الزميل مرة اخرى في الفقرة (٢/د) ص ٢ حيث يتساءل بقوله «هل ينطبق على هؤلاء الناس صفة الموظف العام حتى تطبق عليهم الجرائم الموصوف فيها الفاعل بأنه موظف عام - وبعبارة اخرى والكلام ايضاً للزميل هل الوزير موظف عام بالمعنى الوارد في قانون العقوبات اذ ليس في قانون العقوبات نصوص تجرم الفاعل بصفته وزيراً هذا هو كلام الزميل الفاضل، وحول هذا الموضوع اقول بأننا اذا اخذنا بهذا الرأي فمعنى ذلك أن الوزير مهما اقترف من افعال جرمية فإنه لا يحاسب عليها أي كانه مصون وغير مسؤول وهذا ما لا يتفق مع قواعد الدستور والقانون كما بينا من قبل.

ج - اما قول الزميل في الصفحة الخامسة الفقرة الاخيرة منها «وبالنتيجة نرى ان الوزير استعمل صلاحياته وسلطته القانونية بالتناسب باصدار القرار فهل يجوز بأي حال معاقبة من يستخدم صلاحياته القانونية لانه استخدم الصلاحيات المخولة له في الدستور والقانون».

هذا من المذلول

هذا من المادى

والسلام عليكم.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، تحقيقاً لمبدأ أن هذا المجلس هو مدرسة وهذا ما نؤمن به بقيناً، فقد وردني ملاحظة من الدكتور ابو عليم يقول فيها ارجو من الزميل والاخ اعطاء الكلام لمن لم يسمح لهم بالكلام، ولبن لم يسمح لهم بالرد حتى تستوي هذه القضية جميع جوانبها وتفتح الاقاول. واعتقد انك لا تمنع بذلك لأنك ليس لك مصلحة سوى الحقيقة والعدالة وانت رئيس المجلس وانا اشاركك البحث عن الحقيقة . . . الخ.

حقيقة انا لم امنع احد ان يتحدث والاخ هشام الشراري حقيقة كان في مطلع - حديثه يشكك في اللجنة وتقاريرها. وقلت هذه مخالفة دستورية وله ان يتحدث اذا اراد وقلت له أكمل بدون هذه المقدمة فتوقف عن الكلام.

النقطة الثانية، الامتاذ احمد عويدي تكلم كلاماً مسهباً ولم اوقفه الا عندما بدأ التعريض بقضايا جانبية، لا نحب جميعاً ان نخرج عن الاصل ونضيق الحقيقة بين خلاف على قضايا جانبية.

فلهما ان يكملتا اذا اراد ولم امنع ولن امنع احد.

النقطة الثانية شكوى اقدرها واعتز بها من الاخ عبدالرؤوف الروابده وإنطلاقاً من مبدأ سيادة القانون ومن منطلق اننا حماة الديمقراطية ومدروستها حسب رأيكم الصحيح. واستناداً الى احكام المادة «٥٤» من النظام الداخلي فأني

وهنا لا املك الا ان اشير بأنني اتفق مع رأي الزميل الفاضل في ان من يستعمل صلاحياته وسلطنة القانونية لا يجوز ان يعاقب فعلاً/ ولكن دون اساءة لاستعمالها او مخالفة لاحكامها. اما اذا خالف احكام القانون والدستور وأساء استعمال تلك الصلاحيات والسلطات. فهل تمتنع محاسنته ومعاقبته وفقاً لاحكام القانون والدستور.

د - في الصفحة السادسة: تحدث المخالف عن قضية التعويض وعدم صلاحية الاستناد للقانون المدني للمطالبة بالتعويض.

ولا ادري كيف ادخلت قضية التعويض والقانون المدني في هذه الدعوى. ليستغرق البحث حولها صفحة ونصف تقريباً فالدعوى المنظورة امامنا دعوى جزائية عكومية من اولها لآخرها بقانون العقوبات وقانون اصول المحاكمات الجزائية والقانون المدني ليس طرفاً فيها. كما ان التعويض ليس وارداً ولم يقل به احد في هذه الدعوى. الا اذا كانت المخالفة تقصد الغرامه المشار اليها في عجز المادة (١٧٥) من قانون العقوبات. والغرامة حسب التعريف القانوني ليست تعريضاً وانما هي جزء من العقوبة. وهذا امر لا يخفى على الاخوة وخاصة القانونيين منهم.

معالي الرئيس / حضرات الزملاء لا ارجو ان استطرد كثيراً في بقية المواضيع، واكتفي بهذا القدر من الايضاحات. مؤكداً انني مع قرار اللجنة بالقناعة واليقين.

والله اسأل ان يوفقنا الى الحق والصواب،

بالنتيجة مرهون بتطبيق المادة «٥١» من النظام الداخلي التي تقول «لا يجوز لأحد ان يتكلم الا اذا اذن له الرئيس والا فللرئيس ان يمنعه وكذلك له ان يأمر بعدم اثبات اقواله بمحضر الجلسة. وليس للرئيس ان يرفض الاذن في الكلام لغير سبب مشروع» وهنا تدخل السلطة التقديرية. «وعند الخلاف على ذلك يؤخذ رأي المجلس». يعني تحت عبارة «سبب مشروع» تدخل السلطة التقديرية إذا اختلفنا عليها بصوت على ذلك لمجلس، وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، وهذا ما أحبيت ان اثيره بالضبط وشكراً لك ان اثرتها قبل ان اصل اليها.

انا وجهة نظري تقديرية انه، وعلى ما سمعت، لم يذكر احد بالاسم، وانما ذكرت وزارة الاشغال، وهناك كتب كثيرة ذكرها الاخ احمد عويدي. وانا تقديري الحقيقة الخاص بهذا خصوصية هذه الجلسة التي اشار اليها أكثر من اخ ومنهم الاخ عبد السلام.

ثانياً: أن هذا الموضوع الشائك وهي محكمة منعقدة، جلسة اتهام منعقدة يذكر بها كل شيء من قريب او بعيد هل ان مجرد ذكر الوظيفة يعطي الحق لأي انسان ان يتدخل في أي لحظة؟ هذا هو التقدير الذي في ذهني ولهذا قلت أننا اذا دخلنا، وأشرت للاخ عبدالرؤوف، اننا اذا اعطينا هذا الحق فنندور في دائرة ان كل اخ له الحق ان يتحدث بمثل هذا الكلام.

فتقديري كان هو عدم السماح واعطيت الاخ عبدالرؤوف حق الكلام الكامل ليرد به على أي شيء يريد، هذه وجهة نظري وهذا هو

اتقدم الى مجلس النواب بالشكوى على معاليكم بالتعفف واساءة استعمال السلطة بعدم تطبيق احكام النظام الداخلي والانفراد بالرأي فيما جرى بالرد على نقطة النظام التي اثيرتها اليوم الاثنين ١٩٩٢/٨/٣ نائب محافظة اربيد عبدالرؤوف الروابده.

اشكر الاخ عبدالرؤوف على هذا الملاحظة وهذه الشكوى وأحيل هذه الشكوى الى المجلس الكريم. وأود ان أقرأ المادة «٥٤» التي اشار اليها الزميل عبدالرؤوف، تقول «يؤذن دائماً في الكلام في الاحوال التالية:-

- ١ - ابداء الدفع بعدم المناقشة.
- ٢ - طلب التأجيل.
- ٣ - ارجاء النظر في الموضوع المطروح للبحث الى ما بعد الفصل في موضوع آخر يجب البت فيه أولاً.
- ٤ - الرد على قول يتعلق بشخص طالب الكلام.
- ٥ - توجيه النظر الى مراعاة . . . الخ».

البند «٤» يؤذن بالحديث للرد على قول يتعلق بشخص طالب الكلام، اود ان اطرح على المجلس الكريم وجهة نظري في هذا الموضوع.

اذا سمحتو هذا الموضوع مطروح عليكم، هذا الموضوع اذا تم الاختلاف يطرح على المجلس مباشرة حتى يبت فيه ولكم الرأي في ذلك. استاذ سليم الزعبي نقطة نظام.

السيد سليم الزعبي: شكراً سيدي الرئيس. ما تفضلت به وما تفضل به الزميل عبدالرؤوف الروابده صحيح، لكن الامر

كلنا من الأدعي

تقديري وشكراً للاستاذ سليم أنكم أشرتُم لما كان بذهني في هذا الموضوع.

هذا هو تقديري وهذا ما اراه في صالح موضوع البحث ولهذا القرار لكم، اذا اختلفنا ورأيتُم ان في هذا وجهة فأنا انصاع لقرار المجلس. نقطة نظام الشيخ علي.

الدكتور علي الفقير: شكراً معالي الرئيس.

في الفقرة ٥٥ من المادة ٥٤ بعد توجيه النظر الى مراعاة أحكام النظام الداخلي جاء النص ولكل هذه الطلبات اي الخمسة المذكورة وأولوية على الموضوع الاصلي يترتب عليها وقف المناقشة فيه حتى يتم أخذ الرأي عليها ولا يسوغ مع ذلك ان يؤذن في الكلام في هذه الاحوال الا بعد ان يتم الخطيب مقاله. من حق الاستاذ عبدالرؤوف الروابدة ان يتكلم وقد ذكر اسمه.

معالي رئيس المجلس: اذا سمحت هذه ليست نقطة نظام.

الدكتور علي الفقير: عفواً، الان أحيل الى المجلس، الموضوع أحيل الى المجلس معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: انا أحلت هذا للمجلس.

الدكتور علي الفقير: وتتكلم الان من هذا المنطلق، من حق ان يتكلم لانه ذكر بالاسم.

معالي رئيس المجلس: ليست نقطة نظام اذا سمحت، انا أحيت حقيقة ان ابين وجهة

نظري وتقديري للموقف. والقرار لكم، ولذا اخذتم بهذا المبدأ فأنا اوافق عليه ثوراً. نقطة نظام الدكتور همام.

الدكتور همام سعيد: اعتقد معالي الرئيس ان تفسير هذه المادة ليس كما ذهب اليه الزملاء معالي النائب الاستاذ عبدالرؤوف الروابدة وسماحة الشيخ علي الفقير. لأن الموضوع اذا كان يتعلق بشخص أحد النواب، يعني مثلاً لو تكلم الزميل احمد عويدي عن عبدالرؤوف الروابدة بصفته نائباً في المجلس ومن خلال أعمال المجلس ومناقشات المجلس فان له عندئذ ان يرد فعلاً وان يأخذ الكلام. لكن اذا تكلم عن قضية تاريخية قديمة سواء كان الاستاذ عبدالرؤوف في المجلس او خارج المجلس فإنه عندئذ، في تصوري، أن القضية ليست هنا من خلال هذه المادة، لأن المادة تتكلم فقط عن كلام مجلس النواب والنواب في داخل القبة المتعلقة بأمر برلمانية. اما وقد صدر الكلام عن وزير للاشغال العامة، قد يكون معالي الاخ عبدالرؤوف او غيره، من هنا فأنتي في الحقيقة اوافق معالي الرئيس على عدم اعطاء الكلمة لمعالي الاخ عبدالرؤوف الروابدة واعتبر هذا اجراء صحيحاً وشكراً.

أصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: شكراً، معالي الاخ عبدالرؤوف الروابدة.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: معالي الرئيس، لأن موضوع النقاش أكبر مني وأكبر من الموضوع الذي أثرته، ولأنك كنت كبيراً بأنك طرحت شكواي فوراً فأنتي اسحبها... شكراً

سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، لا يجوز وأكرر المنع المطلق لأي اشارة لاستحسان او استهجان حسب النظام الداخلي. شكراً للاخ عبدالرؤوف وشكراً لكم جميعاً. الاستاذ عبدالمجيد الشريدة.

السيد عبدالمجيد الشريدة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبيه الامين. معالي الرئيس: لقد تم تشكيل لجنة التحقيق النيابية قبل سنتين تقريباً. مهمتها الكشف عن قنوات الفساد ومحاسبة المفسدين والعائشين والمستسيين بمديونية الدولة التي تجاوزت العشرة آلاف مليون دولار. وتعلمون انه رافق انشاء هذه اللجنة ضجة اعلامية واسعة مارس الاخوة النواب بخطبهم وبياناتهم الثورة الديمقراطية العارمة على اشكال الفساد اين كان موقعه او شكله او اتجاهه. وتعلمون معاليكم ان هذه الضجة والاتهامات عمقت اليقين آنذاك في الداخل والخارج، بأن الاردن اصبح عنوان الفساد والرشوة والاختلاس مما تسبب في زعزعة مصداقيته وهز الثقة به.

ولا ادري إن كنا على صواب عندما اتهمنا بلدنا بهذه السلبات وابرزنا صور الفساد فيه بالشكل الذي طرحناه امام العالم.

ليس كان من الاجدى ان نعالج امراضنا ونصوب اخطائنا ونضمد جراحنا بعيداً عن الاعلام ووسائل التشهير.

والسؤال المطروح: هل وصل الاردن

فعلاً الى هذا المنحدر؟ وهل صحيح ان اخلاقنا قد استشرى بها الفساد الى هذا المستوى الذي صورناه عندما كنا نتسابق على اظهار السلبات في الاردن وتجاهل ما هو ايجابي فيه؟

معالي الرئيس: عندما تشكلت لجنة التحقيق النيابية، كان مجلسكم الكريم حريصاً على ان يختار أعضائها من الاخوة النواب الذين ورد في خطبهم وبياناتهم ما يشير الى ان لديهم المعلومات والوثائق التي تقود التحقيق الى اشخاص الفساد وقضايا الاختلاس. اما وقد مر على انشاء هذه اللجنة ما يقارب عامين فأين انجازاتها وماذا قدمت لمجلسكم عن اعمالها؟

معالي رئيس المجلس: اذا سمحت أبو جمال طلبنا عدم ذكر هذا الموضوع لأن له جلسة خاصة.

السيد عبدالمجيد الشريدة: ان قضايا الفساد كانت بالعشرات، ولكن الذي قدمته اللجنة بعد هذا الغياب الطويل هي قضية طريق الازرق الجفر بمفردها، وتذرعت لجنة التحقيق النيابية بأن الحكومة لم تتعاون معها ولم تعطها الوثائق والبيانات التي لديها، رغم المطالبات المتكررة.

وهنا يرد السؤال لماذا في هذه القضية بالذات فقط استطاعت اللجنة من الحصول على المعلومات وتعزز عليها في باقي القضايا الاخرى؟

ولماذا لم تقدم اللجنة تقريراً الى مجلسكم الكريم تشكو الحكومة من موقفها هذا لكي يساندها المجلس ويسائل الحكومة عن اسباب هذا الامتناع؟

كل من الأدلة

تعلم لجنة التحقيق النيابية ان مجلس النواب هو المرجع لها، فلماذا لم تحطه علماً بكل ما توصلت اليه حول قضايا الفساد وخاصة تلك التي كانت موثقة وتشير اليها بقوة اصابع الاتهام ليكون عل الأقل لدى المجلس تصور واضح عن اختلاط الأمور او عن موقف الحكومة السليبي قبل ان تطرح قضية الازرق الجفر بهذه السرعة امام مجلسكم الكريم.

هل يعني هذا ان قضية طريق الازرق الجفر هي وحدها محور الفساد في الاردن؟ وهل ايترازا اربعماية مليون دينار في قضية بنك البتراء طويت ملفاتها؟ والجناء كلهم من خارج الاردن. من او من الذين تم تهريبهم الى خارج الاردن. من اذن المسؤول في هذه القضية؟

والسؤال ايضاً: اين قضايا الفساد الاخرى التي اهدر في قناتها عشرة آلاف مليون دولار، كما اشارت اليه خطب النواب وبياناتهم؟

معالي رئيس المجلس: اذا سمحت ابو جمال نقطة نظامية، احنا في موضوع محدد، هذا الموضوع ليس مطلوب من اللجنة ما تطلبه الان، فيه قضية محددة نتكلم فيها. تكلم عن موضوع البحث رجاء.

السيد عبدالمجيد الشريدة: ان لجنة التحقيق النيابية لكي تغطي تأخيرها عمدت الى تضخيم هذه القضية، فادخلت اسم السيد زيد الرفاعي فيها ليعطى اتهامه كرتيس وزراء بعداً اعلامياً واسعاً، وفي نفس الوقت قتلا معنوياً وسياسياً له. وليس الى هذا الحد لحسب. بل فإن ذلك هو القتل للوطن واجهزة الحكم فيه.

معالي الرئيس من العدل والحق ان تقدم هذه القضية الى القضاء لأن الوزراء هم المسؤولون عن اعمال وزاراتهم، ولكن ليس من العدل ان يزج باسم رئيس الوزراء في هذه القضية لأن مسؤوليته ليست فنية، وليس لديه اجهزة متخصصة في رئاسة الوزراء لتدقيق كل عطاء او مناقشة كل تقرير يأتي من وزير.

لهذا فان التهمة الموجهة الى دولة السيد زيد الرفاعي ليست بالحجم الذي يتعرض بسببها اسمه الى هذا الحد من الاساءة والشهير، اللهم الا اذا كان في ذلك عمل كيدي، مخطط له ومدروس.

معالي الرئيس: الا يكفي ما فقد الاردن من مصداقيته وما نزع من كرامته وسمعته حتى نعود مجدداً لنحتفل بتلك الذكرى قبل سنتين ونعيد لاذهان العالم صور الفساد في الاردن وما رافق من تسيب ورشوة واختلاس؟ واتساءل ايضاً لماذا اختارت اللجنة هذا الوقت بالذات لطرح هذه القضية.

ان بلدنا مستهدف واعدائه كثيرون ولا ادري كيف نطلب من دول العالم المساعدة والقروض والهبات واستثمار رؤوس الاموال ونحن ما زلنا نشهر بالاردن، وكأننا نوحى للقريب والبعيد ان كل ما يدخل الاردن من مال سوف يلذهب لا محالة الى جيوب الفساد. ان الاستثمار واستقطاب المستثمرين يحتاج الى ارضية صالحة ومناخ ملائم. من الامانة والامان والثقة والاطمئنان. كيف نأمل ان تتعامل معنا الدول وتعاون، وتضع في اقتصادنا رؤوس اموالها وهباتها ومساعداتها في الاردن ونحن في

كل يوم ومناسبة ولاسباب وبدون اسباب تنتهم اجهزة الدولة ومسؤوليها بأنهم لصصوص ومرتشون.

نحن اخرج من اي وقت مضى الى وحدة الصف وليس من العدل ان تبقى هذه المهاترات بدون قيود او حدود. فالديمقراطية ليست مذبة اذا حملها احداً يطعن بها الاخر ولا مظلة نرتكب تحت ظل شرعيتها اعمال تصفية الحسابات.

معالي الرئيس باسمي ونيابة عن منطقتي اقول ان دولة السيد زيد الرفاعي له تاريخ في بلده ولم يأت من فراغ. لقد بذل واعطى وتحمل المسؤوليات في احلك الظروف، لم نعرفه من خلال هذه المسيرة الطويلة الا الرجل المسؤول الحكيم نق به ونقف الى جانبه وقفنا الى جانب الحق. ولن نسمح مجلسكم باغتياله وهو البريء ولن نسمح بأكل لحمه على موائد الاحقاد وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، يعز علي جداً ان اقاطع زميل يتحدث، لكن عندما أرى المخالفة الصريحة لمجريات القضية فقط اعيد الى الاذهان ان المجلس الكريم قد تلقى «٩» قضايا سميت قضايا الفساد. وأن المجلس قد أحال هذه القضايا بتاريخ ٩٠/٣/٢٠، واحالها الى القضاء جميعاً وان القضاء قد اعاد «٤» قضايا وقضية طريق الازرق . . الجفر هي رقم «١» في القضايا المعادة وقضية سجدة، وقضية ابو نصير، وقضية مستودعات وزارة التموين من مادة الشعير وغيرها.

هذه قضايا اعيدت من القضاء الى المجلس الكريم بحجة عدم الاختصاص لأن

هذه تتعلق بوزراء ورؤساء وزراء، وقد استشير المجلس العالي لتفسير الدستور وأبقى ان الوزير السابق كالوزير الحالي. وهذه القضايا لم تبتدع ابتداءً، ومجلسكم شكل لجنة أحال اليها هذه القضايا بقرار منكم واستغرب ان نعيد الموضوع بصورة مقلوبة، وأنا لست مع من يحيل هذا على طرف او آخر لأننا نريد العدالة والعدالة، ولنا مع طرف ضد طرف. وانما انتم محكمة وعدالة، لكن مجريات القضية هي ما ذكرت. وأرجو عدم العودة الى الخلط في الاوراق والخروج عن المطلوب والحديث عن القضايا لا علاقة لها بالموضوع.

ارجو عدم الخروج عن ذلك وقد طلبت ذلك اكثر من مرة وكرر ذلك الان، فأرجو ان نتحدث حسب طلبكم وقراركم ومن هذا يجب ان تقدم بهذه القضية، وهذه قضية رقم «١» وهناك ثلاث قضايا باقية. فأرجو ان يكون ذلك واضحاً للجميع، الدكتور احمد عتاب.

الدكتور احمد عتاب: شكراً معالي الرئيس: بداية اريد ان اؤكد ان الشعب دائماً على حق وليس له هوى او ميل او رغبة غير حقيقية لأن الشعب لا يخطيء والا لماذا جئنا من قبله الى هنا.

لا يوجد هناك فرق بين خطأ او جريمة يقوم به او بها وزير او موظف في وزارة او بين وزير ووزير او رئيس وزراء.

يجب ان لا نذهب بعيداً ونفتت قانون العقوبات بين مواطن ووزير بتأويلات قانونية او ادراك مقصود او ترتيب عن قصد. أن اي قرار للجنة التحقيقات لا يأتي من فراغ. فالمستندات

كل من لا يملك

والوثائق جاءت ترجمة لعمل حدث فعلاً. لكن لا نحكم سلفاً لأن تكيف هذه القضية، طريق الجفر - الأزرق، قد ينقصها بعض الدقائق المادية والمعنوية والشخصية لغياب بعض الحقائق مع بعض المشاركين الغير مطالبين او مطالبين الى الان.

لا نريد ان نكون بديلاً للمتهم بداعي الرحمة، ولكن لا نريد ان نكون مختصرين او مقتصرين ايضاً حتى لا نستبدل الظلم بظلم.

ان مجرد قيام اللجنة بالتحقيق والتوصل الى نتيجة فان هذا يترجم قوة وروح المجلس نفسه لانه هو صاحب المبادئ والمبادرة.

لذا فاذا اردنا ان نكون رحماء كبداية فأننا لا نستطيع حقيقة ان نكون قادرين عن الدفاع عن المتهمين بقوة الاصلاء المعين، وعليه فان المتهم سيكون أكبر واعظم وهو يدافع عن نفسه بنفسه ليصل الى البراءة المقدسة. لأن الدفاع سلفاً او الاتهام سلفاً هونوع من المجاملات الاجتماعية البدائية الشرقية، وكأن لسان كل منا يقول من كان منكم بلا خطيئة فليرمي بحجر. من يمنع حكومة الهند او البرلمان الهندي ان تقوم بالتحقيق في هذه القضية؟ قد يصلنا بعض المعلومات اذن، لذا فانا مع السير بالتحقيقات بجميع القضايا التي وردت من المجلس للجنة التحقيقات ونضر عليها جميعها وفي الجهات الاربع مع الوزارات السابقة لهذه القضية قبلها وما بعدها. لأن تاريخ الحكومات التي توالى منذ ١٩٦٧ تاريخ متشابه لظروف معينة ومناسبات من الخارج.

لذا اقترح التوسع بهذه القضية والتي

تغطي حقبة واحدة من زمن الحكومة حتى نكون عادلين أكثر في عملنا، اذ قد يكون هناك امكانية التعاون بالاستعانة مع ساسة هنود من البرلمان الهندي لعلاقتهم بهذه القضية من خلال قنوات معينة. ثم التريث بتقديم التحقيق الى المجلس الى ان تنتهي اللجنة من عملها من جميع القضايا التي تقدم بها المجلس الى اللجنة لأجل ان نصبح حكماء عادلين بين جميع اعضاء الحكومات التي شاركت واشتركت في هذه القضية وغيرها من القضايا، وحتى لا يكيل نائب لنائب اخر اتهامات غير ضرورية.

وانا شخصياً قد تعرضت لظلم من حكومتين عتيدتين، احدهما عاشت سنة ١٩٨٢ اذ فرضت على اقامة لمجرد اني ابلدت رأيي في رئيس مجلس بلدي صديق لوزير البلديات. ثم تعرضت الى تنزيل من مدير صحة الى مساعد مدير صحة في حكومة ١٩٨٨ لمجرد اني من منطقة نائية ليس لها قوة سياسية.

أكرر اقتراحي بتقديم جميع القضايا التي أمر هذا المجلس بتقليدها الى اللجنة بعد ان يستوفي التحقيق كل دقائقها المعنوية ومقوماتها معاً حتى لا يكون هناك عدم عدالة بين هذه القضايا... وشكراً.

مصالي ورئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ احمد الكفاوين.

السيد احمد الكفاوين: بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً معالي الرئيس ويا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً.

بدانية كل الشكر والتقدير للجنة التحقيقات الثيائية على ما قدمت في سبيل

الوصول الى الحقيقة وكشف جيوب او مسطحات الفساد التي اوصلت بلدنا الحبيب الى ما وصل اليه ولولا رحمة الله ثم جهود المخلصين لكان الطوفان وتتمنى ان تصلنا ثمار جديدة لهذه اللجنة ارجو ان اذكر بداية بأن القعر الاجتماعي السياسي لا بد وان يتحول ببساطة الى عنف سياسي والعنف السياسي لا يصبح ظاهرة الا اذا اكملت دورته: بسطة مستبدلة وشعب مقهور وقمع وعنف سلطوي يقابلها ردود أفعال شعبية عنيفة ولهذا نلاحظ ان العنف السياسي محصور بشكل رئيس على المجتمعات ذات الانظمة الدكتاتورية الفردية وهذا ما نشهده من اول لحظة خلال مناقشة التقرير الذي بين ايدينا فالدراسات التي كلفت بها الحكومة الشركات الاستشارية والتقارير التي وردت من الاجهزة الفنية في وزارة الاشغال العامة المختصة قد ضرب بها بسهولة عرض الحائط وتمت الصفة التي بين ايدينا بإحالة العطاء بالخلطة الاسمنتية المسلحة علماً انه لم يرد تقرير واحد يؤيد التنفيذ بهذا الاسلوب. وهكذا دائماً ايها الاخوان بالاسلوب المزاجي يتم سحق كل الدراسات والتوصيات ولكن لصالح من؟ لصالح هوى النفس والمصالح الشخصية وباسلوب جاف غليظ مع الوزير صاحب الاختصاص. اقتبس الان من افادة السيد محمود الحوامدة وزير الاشغال كما ورد في الصفحة الرابعة ورد بشهادة السيد محمود الحوامدة وزير الاشغال العامة أنه اقتنع بالمدة الاسفلتية بدل الخلطة الاسمنتية ورفض رئيس الوزراء السيد زيد الرفاعي ذلك وأصر على التعيين بالطريقة الحرسانية المسلحة وكان وهذا كلام السيد

الحوامدة في الافادة، وكان غليظاً في مخاطبة وزير الاشغال كما اخبر بذلك السيد الوزير واكد السيد محمود الحوامدة في افادته امام المدعي العام انه مسير من الحكومة وتعليمات دولة السيد زيد الرفاعي، انتهى الاقتباس.

ورغم ذلك ورغم تحذير المكتب الاستشاري من مد الطريق بالمدة الاسمنتية المسلحة وتأكيده اللجنة الفنية في وزارة الاشغال على استبعاد المدة الاسمنتية فقد قرر الوزير اعتماد المدة الاسمنتية المسلحة التي رفضها نفسه من قبل. قبل قليل يقول في افادته بعدم اقتناعه وبعدمه يرفض فتاعته ويقبل ما يريده رئيس الوزراء وكأنه يتصرف في ماله الخاص كما يريد. ألمه الحدود تصل صلاحيات الوزير وهل لا زال الوزراء يتمتعون بنفس الصلاحيات ويقرون ان رغباو اي امر ولو خالف كل الدراسات ومصالح البلاد والعباد.

اما الخسائر التي لحقت بالمال العام فقد قاربت الخمسين مليون دينار ما بين فرق التنفيذ بالمدة الاسمنتية و فرق سعر صرف الدولار والاعفاءات الجمركية ومزايا العمالة الوافدة والاعفاءات الضريبية والتصرف باراضي الوطن الحبيب بلا حسيب ولا رقيب واعطاء السلف للشركة وتخفيض كفالة حسن التنفيذ.

افادة وزير المالية في الصفحة العاشرة من تقرير اللجنة تشير الى ان البلد كان يعيش في حينها حالة من التسبب والفساد:-

- وهنا انصت الجميع واستمعوا الى آذان المغرب - وبمدها عاد السيد احمد الكفاوين لاكمال كلمته.

كتاب من الأدب

معالي رئيس المجلس: تفضل استاذ احمد.

السيد احمد الكفاوين: اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آتي محمدًا الوسيلة والفضيلة وأبعثه اللهم المقام المحمود الذي وعدته انك لا تخلف الميعاد.

١ - وافق وزير المالية السيد حنا عودة على استغلال جزء من اراضي الدولة كمقالع وكسارات ومحاجر للشركة ان لزم المشروع لهوجه الله تعالى علمًا ان الشركة لم تطلب ذلك وليس في شروط العطاء مثل هذا البند.

٢ - وزير مالية بيده مفتاح الخزانة ولا يعلم كما يقول انه تم تثبيت سعر الدولار لصالح الشركة بـ (٣٤٢٥١) فلساً.

٣ - لا يعلم ان العرض يقل بثلاثة ملايين عن سعر التلزم لا أجد تفسيراً لهذا في عالم الواقع او الشهادة.

معالي الرئيس ايها الزملاء الاكارم اذكر نفسي واخواني بالقسم الذي اداه كل منا في بداية ولاية هذا المجلس بأن يكون مخلصين لتراب هذا الوطن وان نقوم بالمهام الموكولة الينا حق القيام. ولا اظن احد منا يزاود بحرصه على البلد اكثر من غيره، فالكل حريص بحمد الله.

على البلد وامنه وماله واستقراره والممارسات التي بين ايدينا كانت من الاسباب الرئيسية لتدهور الأوضاع الاقتصادية سابقاً وتزول سعر صرف الدينار وما تبعه من بطالة وفقر وجوع وحرمان وتسلط قتل الرقاب، ذاب

دخل الجندي الباسل والشرطي الأمين بين يديه فهو يعاني والمعلم والموظف الله اعلم بحاله وأدعياء احتكار الوطنية لا زالوا يظنون انهم الوحيدون المخلصون لهذا البلد وسيرتهم، نب وصب واستغلال للوظيفة وبعد ذلك يشددون بحرصهم على البلاد ورحمة الله الشاعر الذي قال:

اجريت سيني في مجال خناقها ومدامي تجري على خديها ان الأردن بشكل عام ودائري الانتخابية التي اشرف بتمثيلها بشكل خاص قد دفعت ثمن الفساد وممارسات المفسدين فالكل يعلم أحداث نيسان في الجنوب الباسل والدم الزكي الذي اريق على ثرى معان الابية والكرك البهية.

معالي الرئيس، ايها النواب الاكارم

العدل اساس الملك واذكر نفسي واخواني بالبيانات الانتخابية التي قطع كل منا فيها العهد على نفسه بمحاسبة المفسدين وقطع ذبولهم وما بين ايدينا من تقرير لجنة التحقيقات النيابية ليس كل الفساد ولكنه قد يكون المفتاح الذي يدخل مجلسكم الكريم الى ساحات الفساد الكبيرة وتتكشف الحقائق ليكون مجلسكم الكريم الأهل الحقيقي لثقة ابناء هذا الوطن، ومن قال ان محاسبة المفسدين ستجعل الادارة العامة في الدولة والأمانة في نطاق الدولة يمكن ان تكون موضع اتهام وتحقيق والسلطة التي وضع الشعب فيها نقته من خلال مجلس نواب شرعي حر هل تنعاه عن الحقيقة وتترك الجرح يندمل قبل ان يبرأ فينبعث من جديد في ساعة قد لا ينفع فيها الندم.

معالي الرئيس، ايها الزملاء الكرام

اني اثنى على قرار لجنة التحقيقات النيابية واطلب المجلس الكريم ان يريح اعصاب الشعب المنكوب بعدم ترك الموضوع يخوض فيه الفاسي والداني فقصاصنا العادل خير مرجع للعدل ولاحقاق الحق. وليعلم الزملاء الاكارم الذين يحرسون على سمعة الأردن امام الدول العالمية ومؤسسات الاستثمار ان المحاسبة والمراقبة هي اكبر ضمان يدفع بروؤس الاموال ان تشعر بالامان والاطمئنان وتعطي الثقة بالاردن ومؤسساته ونظامه. والسلام عليكم ورحمة الله.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، الدكتور نايف ابو تايه.

الدكتور نايف ابو تايه:

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا وعلى آله واصحابه اجمعين. معالي الرئيس... زملائي الكرام - السلام عليكم ورحمة الله وبركاته نجتمع في يومنا هذا لنتناقش قضية هامة تشكل في اطارها الخارجي مصداقية الاردن وسمعته وتشكل في اطارها الداخلي الامن والسلامة العامة وللمرة الاولى في تاريخ مجلسنا نصغي ونناقش مثل هذه القضايا من هدر للمال العام... مال الشعب... وهي قضية رقم (١) طريق الجفر الازرق فنحن والحمد لله نسمع عن الملايين هله التي جرفت بدون عرف... واهلنا بالاردن بحاجة ماسة لثل هذا البالغ لتعنيهم على الاستمرار بالحياة... ونحن هنا لا ندعي تهمة الاختلاس لهؤلاء الاشخاص

بل القول انهم متهمين ما لم تثبت براءتهم... وحتى لا نكون ظالمين يجب علينا النظر في هذه القضية بضمير حي وعقل نير... وخافة من الله شاكرًا للجنة الكريمة جهودها... في تقديم هذا التقرير طالبًا تحويل معالي الرئيس القضية كاملة الى المجلس العالي.

شاكرًا لكم يا معالي الرئيس والسادة الحضور جميل اصغائكم. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، الاستاذ منصور مراد.

السيد منصور مراد: بسم الله الرحمن الرحيم، شكرًا معالي الرئيس، التزامًا مني بتوجهات الزملاء المحترمين في لجنة التحقيقات النيابية سوف أختصر كلمتي وأؤجل ما أود قوله بالتفصيل حين ان تقدم اللجنة تقريرها لمجلسنا، واتقدم بالشكر العظيم للجهود التي بذلتها اللجنة في هذه القضية التي اهتم رموزها.

اني وبأخلاص وصدق أناشد كل شرفاء بلدنا نوابا ومسؤولين ان تبادر وبسرعة لانقاذ واقعنا ونعيد بناء بلدنا حتى نستطيع مواجهة المخاطر الشديدة التي تحيط بنا داخلاً وخارجاً والتي يعرفها ويشخصها ويحس بها كل عاقل وشريف...

ايها الزملاء المحترمين... ان هذه القضية المطروحة أمامنا ما هي الا قضية صغيرة أمام المشاريع من القضايا التي تنبت عن المشاريع... من مصانع وجسور وطرق ومطارات وحدائق عامه وتجاري ومدن ملاهي

كان من المأهول

وشركات فشلت جميعها وعبر عهد طويل متكررة ودُعمت مراراً بأموال تم إقراضها من الخارج وبفوائد عالية ودُعمت مراراً من المال العام أيضاً مما جر علينا الولايات من فقر وجوع ومرض وأسالت دماء العديد من أبناء شعبنا ... وبالمقابل اغتنت فئة قليلة تغطت وحت نفسها من خلال مواقعها في صنع القرارات ومراكز نفوذها وبغطاء عُرفي دام سنوات وعلى حساب الدستور والقانون.

معالي رئيس المجلس: اذا سمحت استاذ منصور خيلنا في حدود الموضوع.

السيد منصور مراد: لذا وبضمير حي انشد الجميع نواباً الشدد في هذه القضية ومحاسبة ومواجهة كل الذين اوحلونا الى هذا الوضع وعلى رأسهم كبار المسؤولين اللذين اغرقوا البلاد وأبنائه بعشرات المشاريع الفاشلة والتي تدفع ثمنها بطالة وفقرنا بينما هم يتمتعون بالقصور والملايين التي قبضوها وعمولات ورشاي.

معالي رئيس المجلس: اذا سمحت بالموضوع مباشرة.

السيد منصور مراد: كما ذكرت وبناء على رغبة الاخوة اختصر حديثي وأشكر كل النواب الذين سيصوتون لادانة هذه القضية ... وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، نستأذنكم بالاستاذ محمد الزين لطروف خاصة تعطية الدور، الاستاذ محمد الزين.

الدكتور محمد الزين: بسم الله الرحمن

الرحيم.

شكراً معالي الرئيس.

معالي الرئيس، ايها الزملاء إنا بين تحكيم العقل على بينات وبين ضميره ومشاعره لا حصل بالوطن من مديونية وتدني مستوى الدينار. ومع هذا اننا لسنا أمام كسب شعبي او محاولة تصفية حسابات، ولكنني أرى اننا أمام نص دستوري وهو حرمة القسم الذي أقسمه كل منا حيث قلنا «أقسم بالله العظيم ان أكون مخلصاً للملك وأن احافظ على الدستور وأن اخدم الامة وأقوم بالواجبات الموكولة لي بأمانة».

وقد قلت ايها الزملاء في موازنة عام ١٩٩٢ ما نصه ان كل قرش يتبع من خيرات هذا الوطن من حقل او منجم او مصنع، انه افضل من مئات الألوف من نظيرة عوناً او هبة او حتى قرضاً فيه حننه وما تقرير ديوان المحاسبة بالامس الا دليل واضح على الترهل وعدم المبالاة في كثير من الامور وخاصة الجهاز الاداري. وكيف أن مبلغاً ما يزيد على «٥٠٠» مليون دينار لم تحصل بعد.

ولذلك ايها الزملاء الافاضل هناك بعض التساؤلات عندي.

١ - إن تقرير اللجنة وما تفضل به كثير من الزملاء من بينات تجعلنا أمام تساؤل هل الحكومة متكافلة متضامنة في قراراتها؟ ولماذا لم يحقق مع جميع الوزراء في ذلك الوقت؟

٢ - ما هو موقف مجلس النواب في ذلك الوقت عام ١٩٨٦ وماذا كان دور الزميلين الاخ

ليث شبيلات وعبدالله العكايله وكاننا مشاركان في ذلك الوقت؟

٣ - وما هو دور ديوان المحاسبة في ذلك الوقت؟

هذه بعض التساؤلات اود ان اعرفها. ايها الزملاء، يعرف كل من زاملي بالعمل بأنني لست من اصحاب الشلل او الاستزلام، ولكنني رجل من رجالات الوطن وجندي من جنود الحسين.

لذلك إن ما قرأته من قرار اللجنة وما سمعته من الزملاء فأنتي عندما يأتي التصويت سأصوت على كل حالة بعينها. . . وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، من اجل الصلاة ترفع الجلسة لمدة ربع ساعة ونعود بعدها لمابعة الموضوع. ترفع الجلسة.

- وهنا رفعت الجلسة لمدة ربع ساعة ثم عاد بعدها للانعقاد.

- استئناف الجلسة -

معالي رئيس المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم، النصاب مكتمل ونستأنف الجلسة، ونتابع الحديث حسب الدور المقرر، الاستاذ محمد المعمر.

السيد محمد المعمر:

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

السادة النواب

نحن في مجلس الامة، نقوم بالانهاج، في نفية تم الوطن قضية تكلم فيها الناس، من

مكاتب السلطات التنفيذية وموظفيها الى عامة الناس، الفساد استثمار الوظيفة الالهال، المحسوبة.

وقد كانت هذه القضايا، ولا تزال امتحان، لمجلس النواب واعضائه، بأن يتجروا ويسلكو الطريق الذي اختاره لهم الدستور والشعب في تقديم القضايا العامه على الخصوصيات والحرص الكامل على اموال ومقدرات الشعب والبلد.

ان اي مسؤول في شركة بسيطة، يتسبب في افلاسها وخسارتها، يتحمل مسؤولية الخسارة والافلاس في قراراته وتصرفه الخاطيء وأي موظف صغير يتسبب في ذهاب مبلغ زهيد في غير اصول التصرف، يتحمل مسؤولية ما يقوم به ويحرم ويحاكم ونحن نقول ان اموال الدولة، تصرف بقوانين وقرارات ويجب ان تكون قرارات مسؤوله، لأنها اموال عامه لكل الشعب في ملكيتها وسبل صرفها لصالحه وصالح الوطن.

وبجرد الفرق في الكلفة بين عطائين ولو كان زهيداً، جدير باهتمام الوزير ومجلس الوزراء في توفير قرش واحد على هذا البلد وشعبه وهو يعاني ويتحمل فكيف بنا وقد انبطت بنا مسؤولية الاتهام والمراقبة، لا نهتم بفوارق تقدر بالملايين، يمكن ان نعمل بها مصنعاً لمنتجاتنا الزراعية، او سداً لحفظ المياه، او مشروعا لتطوير الارياض، وكيف لا نهتم بالاعفاءات من الضرائب والرسوم والعمالة لشركات مستثمره اجنبية، ولا نعفي فقراءنا واهلنا من تراكم الضرائب وفوارق الاسعار.

كل من الله على

سيدي الرئيس، الزملاء الأكارم

اننا امام ملايين اهدرت من اموال الأمة ومقدراتها وستهدر اموال بلا اهتمام . اذا لم تكن بمستوى المسؤولية أمام الوطن والأمة في اتخاذ القرار بموضوعية واهتمام وإن كان الوزراء قد جعل لهم الدستور مرتبة في التحقيق والمحكمة عن بقية افراد الشعب هذا لا يعني ان هناك ميزة في عدم تحمل المسؤولية بقدر ما يجب ان يكون اشد محاسبة طالما ان القضية صدر الاهتمام فيها من الأمة ممثلة بنوابها.

فهل بهذه الميزة تحرم محاكمتهم ومساءلتهم وهل يوجد ما يمنعنا من اعمال مواد الدستور والقانون في ظل الحرية والعدالة حتى يهاب من يصل الى السلطة والمسؤولية من مد اليد لاموال الأمة والتقصير في حفظ المقدرات والاموال العامة.

لذلك فأنني أرى ان يندقق في لائحة الاتهام باعتمادها على الأصول القانونية في التحقيق والاتهام حتى لا ترد القضية شكلاً أو نقصاً في قرار الاتهام . كما اذكر بما جاء في المادة «٥٥» من الدستور وكذلك المادة «٥٦» في حق مجلس النواب في الاتهام ، وفي مسؤولية الوزير في اعماله وعن ما يجري في وزارته.

لذلك فأنني اشكر اللجنة بانجازها التحقيق أمين من المجلس العالي تحقيق العدالة المطلونة بشرف ما أسند لهذا المجلس من مسؤولية عظيمة . . . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ورحمة الله ، السيد الموقر

الدكتور محمد ابو فارس مقرر لجنة التحقيق الثبائية : بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله .

الحقيقة قضية الانتقائية لم تكن موجودة وإنما أحال هذا المجلس الكريم اول قضية وهي قضية طريق الجفر - الازرق - وحول حوالي «٢٠٠» صفحة صادرة عن المدعي العام يدين بقراره ، إلا ان الموضوع شكلياً انه بموجب المادة «٥٥» و «٥٦» من الدستور انه وجد ليس هناك صلاحية له لمحكمة الوزراء وأقره.

ولذلك لو عدنا الى القرار الموجود يقول وهذا كلام المدعي العام «وإن جميع هذه الاضرار التي لحقت بالاموال العامة كانت مراعاة من وزير الاشغال العامة لحساب مصلحة شركة سوم دات الهندية . هذه الوقائع التي تم التوصل اليها من خلال البيانات المقدمة والمستمنة التي على فرض ثبوتها تشكل جنابة استثمار الوظيفة خلافاً لاحكام المادة «١٧٥» من قانون العقوبات ، وأن هذه الوقائع المشكلة جنابة استثمار الوظيفة المتمثلة بالاضرار العامة ، نتيجة عدم مراعاة القوانين والانظمة المعمول بها منسوبة الى وزير الاشغال العامة محمود صالح الحوامدة في تلك الفترة . وبالرجوع الى احكام المادتين «٥٥» و «٥٦» من الدستور نجد ان محاكمة الوزراء على ما ينسب اليهم من جرائم نالمة عن تأدية وظائفهم من اختصاص المجلس العالي . وإن لمجلس النواب حصر اتهام هؤلاء الوزراء وإحالتهم الى المجلس لتجري محاكمتهم ، وحيث ان الوقائع على فرض ثبوتها ، والمشكلة جرم استثمار الوظيفة خلافاً لاحكام

المادة «١٧٥» من قانون العقوبات منسوبة الى عمود صالح الحوامدة الذي كان يعمل وزيراً للاشغال العامة آنذاك وناتجة عن تأديته لوظيفته . لهذا نقرر عدم الاختصاص في مواصلة التحقيق وإحالة الاوراق التحقيقية الى مجلس النواب حسب الاختصاص ، ورفع الاوراق الى عطوفة النائب العام في عمان لاجراء المقتضى القانوني.

قراراً بأسم حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين تاريخ ١٤/٦/١٩٩٠ .

رئيس هيئة التحقيق
عضو هيئة التحقيق

فاذن القضية حتى هنا حقق في جزء منها وحول القضية لاستكمال التحقيق . هذا جانب اردنا ان نوضحه بالنسبة لهذا القضية . الحقيقة يا اخوة بالنسبة للتقرير هو ملخص افادات ، حوالي (٦٠٠) صفحة وكان هناك نظرة في اللجنة القانونية هل تصور لكل نائب هذه الوثائق ويقرأها؟

فكان الحقيقة الرأي ، وهو الصائب في رأيي ، انه ليس بوسع النواب فعلاً الا اذا اعطيتهم شهراً لقراءة هذه التحقيقات بتفصيلها وتلخيصها . فرؤي أن تلخص ونحضر هذه الوثائق وهذه التحقيقات حتى نجيب على أي سؤال تفصيلي في هذا المجال . هذا امر ثانٍ أحببت ان انبه اليه .

الحقيقة العقد حينما يوقع يجب الوفاء به والالتزام به ، ولا تملك اي حكومة بعد ذلك ان تلغي اي عقد اجرتة اية حكومة سابقة هذا معروف والاصل نحن كنواب نفكر في هذه

القضية انه اي بيع حتى بين اثنين واي عقد بين اثنين لا يلغى الا باتفاق الطرفين وهذا امر واضح .

أما بالنسبة للسيد زيد الرفاعي واستدعائه بموجب المادة «٦٣» التي تنص . . .

معالي رئيس المجلس : دكتور لو سمحت خليك آخر المتحدثين ، خيلي الاخوان يحكوا ويعدين انت كمقرر تكمل .

السيد المقرر : طيب ماشي .
معالي رئيس المجلس : الدكتور فوزي الطعيمة .

الدكتور فوزي الطعيمة : معالي الرئيس ، الاخوة الزملاء .

باديء ذي بدء اود ان اؤكد على ان اراء النواب ممثلي الشعب على اختلافها وتباينها هي آراء مردها الانتباه لهذا الوطن والثاني في خدمة المواطن .

وقد اجمعنا نحن نواب الشعب على نقطة جوهرية اجمع الشعب عليها قبلنا ألا وهي محاربة الفساد والتصدي له والحد من استشرائه - والتي تشكل أمانة في اعناقنا حملنا اياها شعبنا الأبى ومنحنا ثقته على ضرئها .

لذا ، فأنني استهجن بعض الاصوات التي تنطلق من هنا وهناك في محاولة لعرقلة البحث في قضايا تمس المصلحة العامة للوطن والمسيرة الدستورية لهذا المجلس ، والدفاع عن المفسدين تحت حجج ومبررات واهية كالنيل من الأمن القومي الاردني او الاساءة الى سمعة الوطن او النيل من مصداقية النظام الذي ندين

له بالولاء. هؤلاء يؤكد حرصنا على أمن هذا البلد العزيز ونريده ان يبقى آمناً من اعداءه ايأ كانوا في الداخل او الخارج. ولهم أقول ايضاً ان تعمية المفسدين من شأنه ان يعزز هذا الأمن ويؤسسه على ارض صلبة ومتينة، كما ان من شأنه تركيز صدق التغيرات الديمقراطية في وطننا ويجعل مسيرة البناء مسؤولية للوطن كل الوطن.

معالي الرئيس، الاخوة الزملاء

إن الفساد هو فساد يقوم به أناس، لا يحمل الفساد هكذا هل يريدوننا هؤلاء الاخوة ان نصدى للفساد ولا نغس اشخاص ما؟؟

هل يريدون من ابناء الوطن الاعتقاد بأن كل من يتصدى للفساد او يتحدث عنه هو متآمر على البلد، او النظام او متأثر بعوامل غير نزيهه ولا موضوعية؟؟

معالي الرئيس - الاخوة الزملاء

إن هذا هو الارهاب بعينه ان هذا ايبا الاخوة فساد اعظم واقطع واخطر من الفساد ذاته. إنه تكريس للفساد وحماية للفساد وتقديسه في جسم هذه الأمة.

معالي الرئيس، الاخوة الزملاء

اني اطالب لجنة التحقيقات النيابة بضرورة الاسراع في فتح ملفات اخرى وتقديم تقاريرها بشأن قضايا الفساد الاخرى. ان المسؤولية الملقاة على عاتق مجلسكم الموقر كبيرة وعلينا واجب تفعيل مجلسنا هذا على طريق اجتثاث بؤر الفساد وعناصره حتى يتمكن الوطن من احتياز بعض من ازماته وعنه المتراكمة والمزمنة. كما ان هذا البلد يحمل اعباء إضافية من

داخله - اعباء الفاسدين الذين اساءوا وسيئون الى قسدرات هذا البلد وسيادته والنهج الديمقراطي الذي اختاره وزراء ونواب ومسؤولين في اجهزة الدولة المختلفة كل ذلك تحت مظلة الانتباه والحرص على الامن الوطني.

ان الوطن والأمة تستصرخ كل الشرفاء ان لا يخبثوا عن قول الحق ارضاءاً للذي نفوذ أو ابتغاء لمصالح ذاتية.

معالي الرئيس، الاخوة الزملاء

إن في طيات القضية المحالة الينا من قبل لجنة التحقيقات النيابة والمتعلقة بملاسات احالة عطاء وتنفيذ مشروع طريق الجفر - الازرق إن في طياتها من المبررات والمخالفات ما يسر تحويلها الى مجلس القضاء العالي - الجهة الوحيدة المخولة دستورياً بالبت في هذه القضية ولقل فيها كلمة الفصل. فلا معصوم أمام القضاء ليس مطلوب من مجلسنا الموقر ادانة احد كما انه ليس مطلوب منه اعطاء صك غفران لاحد. والسلام عليكم.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام، الشيخ ابو زنت.

السيد عبدالمعتم ابو زنت:

بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً معالي الرئيس، ورد في الصفحة الأولى فقرة (أ) من المخالفة ولعن المفروض ان السلطة التنفيذية لا تمارس وظيفتها الا وهي موضع ثقة الشعب، وموضوع ثقة من وضعهم في أماكنهم وبحالة توجيه الاتهام الى اعضاء هذه السلطة... فإن ذلك سوف يؤثر على هذه السلطة في ممارستها المستقبلية لشؤون الحكم.

في ممارسة السلطة لشؤون الحكم مستقبلياً، فالجواب:- «ولا تزر وزرة ووزر اخرى» ورد في فقرة «ج» من المخالفة:-

ان مجريات التحقيق او الاتهام او المحاكمة او جميعها بشأن هذه القضية ستكون اول سابقة في هذا الشأن في نظامنا الدستوري من حيث اعمال بعض النصوص الدستورية، وفي نظامنا البرلماني من حيث ممارسة مجلس الأمة لتطبيق هذه النصوص.

فأقول رداً على ذلك نعمت السابقة الجلية من منطلق هدي سيدنا رسول الله ﷺ «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته». في ظلال ذلك اعادت العدالة الأمور الى نصابها.

ورد في الفقرة «د» من الصفحة الأولى للمخالفة: بأن عدم الاتهام في هذه القضية يقيم التوازن بين حقوق الجماعة وحقوق وحريات الافراد الذين يتمتعون الى هذه الجماعة من جهة اخرى.

ولست ادري اي توازن تشتم منه راحة بين الحق والباطل وبين الحلال والحرام والعدل والظلم، إلا إذا تحقق التوازن بين ظلم فروع وعدل الخليفة عمر رضي الله عنه.

ورد في الفقرة (هـ) من الصفحة الثانية للمخالفة:

«ان هذه القضية ستكون ايضاً اختباراً لدى فهمنا وتطبيقنا وتمسكنا بمبدأ سيادة القانون المجردة من كل هوئى ورغبة حق من رغبة الشعب غير المحقة التي لا تستند الى الواقع او القانون» فأرد على ذلك.

أمام هذا التوثيق ومنح الثقة لمصدر الفساد فيما مضى فلا بد من التعرية، فأقول وبالله التوفيق لقد أصبحت تلك السلطة المعنية غير موضع ثقة الشعب يوم ان تعمرت على حقيقتها وذلك في ارتكابها جريئة نكراء ضد انسانية الانسان وحرية المواطن في مذبحة جامعة اليرموك سنة ١٩٨٦ م.

معالي رئيس المجلس: ارجو من أراد التحدث ان يرفع يده كنقطة نظام، وأطلب من الشيخ ابو زنت ان تكون في موضوع البحث مباشرة ودون الخروج عنه بأي حال، تفضل شيخ ابو زنت ضمن اطار موضوع البحث. هذه القضية قضائية وكل المجلس الثمانين نائب هو هيئة اتهام وتحدث مباشرة في الموضوع.

السيد عبدالمعتم ابو زنت: معالي الرئيس، لقد منحتني مشكوراً الشرعية في الحديث وإن الذي يقاطعني أشبه كلامه باللحم البلغاري الذي لم يذبح على الشريعة الاسلامية.

معالي الرئيس انني لا بد من أن ارد على تلك الثقة المزيفة التي منحت...

معالي رئيس المجلس: ارجو الشيخ ابو زنت جدت موضوع محدد ولا يجوز الخروج عنه أبداً.

السيد عبدالمعتم ابو زنت: واية ثقة بقيت لذلك رئيس الوزراء المعني - بعد ان اقتلعتها انتفاضة نيسان التي كانت من اهم البواعث لولادة هذا المجلس الكريم.

وأما القول بتأثير الاتهام لتلك السلطة يؤثر

الرسول بلغ ما أنزل اليك من ربك وإن لم تفعل فيها بلغت رسالته.

ويقول الله عز وجل عن نبيه عليه الصلاة والسلام: ولو تقول علينا بعض الأقاويل لآخذنا منه باليمين.

ويقول الله سبحانه أيضاً للرسول محمد عليه الصلاة والسلام: «وان كادوا ليفتنونك عن الذي أوحينا إليك لتفترى علينا غيره وإذا لا تخذوك خليلاً ولو لا أن ثبتناك لقد كدت تركن اليهم شيئاً قليلاً إذاً لأذقناك ضعف الحياة وضعف الممات» أي عاقبتك في الدنيا الضعفين وفي الآخرة الضعفين «ثم لا تجد لك علينا نصيراً».

ورد في الفقرة «ب» من صفحة (٢) للمخالفة: ان المدعي او المشتكي في هذه القضية هو المجتمع وهو الذي قد أثار القضية او حركها باعتباره مجنباً على ماله وحقوقه، ولكن ليس الأشخاص المذكورون قد ارتكبوا الأعمال المذكورة حال كونهم يمارسون مهمة الادارة نيابة عن المجتمع.

هذا كلام المخالفة التعقيب

ان الأشخاص المعنيين بتلك الجريمة والفساد والاداري لم يمارسوا مهمة الادارة العامة نيابة عن المجتمع لان الشعب لم ينتخبهم اذ لو انتخبهم لانتزع حق الطاعة من ذمتهم، وهل يا ترى ان الوزير ورئيسه حالة ممارستهم الادارة العامة يتمتعون بخصائص الوهية كما وصف الله ذاته العلية: ولا يسأل عما يفعل وهم يسألون» وقال تعالى: «ان ربك فعال لما يريد».

فهل هؤلاء المتلاعبون في اموال العباد

لست ادري كيف يوصف الشعب الابي ونوابه الاحرار بالهوى، بينما يوصف مصاصوا دماء الشعب بالتقوى والالتزام الحق حسب مفهوم المخالفة في علم الأصول. وكيف يوصف الشعب في رغبته بغير المحق لأنه يريد تخليص حقه من بين أنياب الافاعي والحيتان التي تعتبر الشعب كله سمكاً صغيراً من بين أنياب الافاعي والحيتان التي تعتبر الشعب كله سمكاً صغيراً لا بد من ابتلاعه، فلست ادري هل بعده الهوى من هوى؟؟

معالي رئيس المجلس: يا شيخ ابو زنت رجاء الالفاظ قانونية وفي الموضوع.

السيد عبدالمعتم ابو زنت: وصدق الله العظيم يقول في حق تلك الافاعي والحيتان والمدافعين عنهم «ولو اتبع الحق أهواءهم لفسدت السماوات والأرض ومن فيهن» ورد في فقرة أ من الصفحة الثانية للمخالفة:-

«ان الأشخاص الذين تم التحقيق معهم وان امكانية توجيه الاتهام لهم في ضوء ذلك التحقيق انما يتم معهم كل ذلك بسبب اعمال وممارسات قاموا بها وهم يؤدون عملاً رسمياً وليس بصفتهم افراداً عاديين».

لست ادري هل من مؤهلات الوزير ورئيس الوزراء المعني ان يمنحه الدستور والقانون حق التعمص بشخصيتين. تارة بصفته الرسمية واخرى بصفته الفردية الشخصية ام ان السذي يؤدي العمل الرسمي المؤمن عليه تضاعف مسؤوليته وتغلظ عقوبته حالة المخالفة. حتى مع المعصومين الانبياء بل سيد المعصومين سيدنا محمد ﷺ يقول له رب العزة: «بنا أنيها

واصدار هذه الادانه.

ارد قائلاً ان حكم الرأي العام في تلك الجريمة بادانة المجرمين بدافع الفقرة في كراهيته الظلم والظالمين دون ان يتجنى الشعب في راية العام على احد.

ورد في نهاية صفحة ٣ من المخالفة: فعل الوزير في هذه القضية موكول اليه ادارة اموال منقوله او غير منقوله لحساب الدولة بمعنى آخر هل تنسب الوزير لمجلس الوزراء بتلزم مشروع على جهة ما يعتبر ادارة لاموال منقوله لحساب الدولة؟

التعقيب: فأرد على ذلك: ان الاتفاق من خزينة الدولة للصالح العام يعتبر نوعاً من ادارة الاموال، لان شمولية الادارة المالية تتضمن بدهياً الصادرات والواردات، وان الاتفاق على الطرق وغيرها يعتبر من ضمن ذلك في خضوعها لمسؤولية الحكومة بموجب قانون الموازنة العامة. ورد في البند ٢ من صفحة ٤ من المخالفة: «يؤيد ما تقدم ان الوزير هو احد الذين يتولى الملك ممارسة السلطة التنفيذية وهي مظهر من مظاهر السيادة بواسطتهم ثم يدير اعمالاً وليس اموالاً منقولة او غير منقولة، بل هو يدير شؤوناً وليس اموالاً، فالوزير مسؤول عن ادارة جميع الشؤون بوزارته فأرد على ذلك: فهل يا ترى الاعمال التي يريدها رئيس الوزراء او الوزير تتضمن اتفاقاً مالياً ام لا تتضمن؟

بدهياً انها تتضمن إنفاقاً مالياً، فلوان وزير التربية مثلاً اراد تشييد مدرسة، فهل ينفذ ذلك بدون مال؟ لذلك كان المال عصب الحياة وكان المال شقيق الروح. فمسؤولية الوزير

المفسدون في البلاد لا يسألون عما يفعلون أم ووقفهم انهم مسئولون.

معالي رئيس المجلس: خلتنا على المادة مباشرة ورأيك فيها دون اوصاف خارجة عن الموضوع، لا نريد اوصاف خارجة عن الموضوع. انت قاضي وتقول كلمة الحق في قضية معروضة.

السيد عبدالمعتم ابو زنت:

ورد في فقرة «د» من المخالفة الصفحة: «هل ينطبق على هؤلاء الناس صفة الموظف العام حتى تطبق عليهم الجرائم الموصوف فيها الفاعل بأنه «موظف عام» وبعبارة اخرى هل الوزير موظف عام بالمعنى الوارد في قانون العقوبات اذا ليس في قانون العقوبات نصوص تحرم الفاعل بصفته وزيراً.

أرد على ذلك ان معنى ذلك القول: ان الطبقة البغيضة تشعشع في القانون وادى على ذلك: بقاعدة العدالة والمساواة التي قررها الاسلام، وارسى قواعدها ممارسة وتطبيقاً الرسول الاعظم ﷺ وعلى آله حيث يقول (انما اهلك من كان قبلكم انهم كانوا اذا سرق فيه الشريف تركوه، واذا سرق فيههم الضعيف قطعوه فوالذي نفس محمد بيده ل ان فاطمة بنت محمد سرت لقطع محمد يدها كذلك: نسمع الاعراب يخاطب الخليفة عمر رضي الله عنه: لو وجدنا فيك اعوجاجاً لقومناه بحد سيفنا».

ورد في البند ٤ من صفحة ٣ للمخالفة: ان التحقيق ثم في قضية او قضايا أصدر الرأي العام المحلي حكمه فيها بالادانه ومن المعروف ان أجهزة الاعلام قد اسهمت الى حد كبير في توجيه

كلنا من الشعب

كل من اشعل

مزدوجة تخطيطاً وتنفيذاً. ورد في نهاية الصفحة الخامسة.

وبالنتيجة نرى ان الوزير استعمل صلاحية وسلطته القانونية في التنسيب لاصدار القرار، فهل يجوز بأي حال من الاحوال معاقبة من يستخدم صلاحياته القانونية لانه استخدم الصلاحيات المخولة اليه في الدستور والقانون؟

أعقب على ذلك :-

لقد صرح رئيس الوزراء المعني امام مجلس النواب العاشر انه يعلم ذلك وانه يعلم الفرق بين العرضين فكيف نوفق بين هذا التناقض وممارسة الصلاحيات القانونية؟ فهل القانون يعطي مسوغاً للتناقض في ممارسته ... ؟ ام انه الالتواء عن طريق الحق : افرايت من اتخذ الله هواه واخله الله على علم؟ ورد في الصفحة السادسة : «لا يوجد في هذه القضية ما يخرج عن الوصف والرأي والتنسيب وكل ذلك لا يكون شكلاً او موضوعاً بكليته او بأي جزء منه ما يمكن الاستناد اليه في هذه القضية لاقامة مسؤولية مدنية او جزائية.

أعقب على ذلك :-

لست ادري هل الكذب والتواطؤ والتناقض لا يخرج القضية عن الوصف والرأي والتنسيب ولا يقيم ذلك مسؤولية مدنية او جزائية.

ورد في الفقرة الثانية من الصفحة السادسة من المخالفة :-

«لا يعرف القانون الاردني ولا تعرف المجلة ولا يعرف الفقه الاسلامي الضمان او التفويض عن المبدأ الا ان طاعة المهوم التالي

للضمان والالاساس الذي يستوجب الضمان، اما مفهوم الضمان في القانون وفي المجلة والفقه الاسلامي وهو منحصر في :

- ١ - ضمان العقد.
- ٢ - ضمان اليد.
- ٣ - ضمان الائتلاف.

أعقب على ذلك :-

ان الادعاء بنفي الضمان في الفقه الاسلامي في مثل تلك الجريمة الاقتصادية فان ذلك يتناقض مع عموم قولة عليه الصلاة والسلام : لكم راع وكلكم مسئول عن رعيته ومن بدهيات الرعاية في المسؤولية ان يضمن رئيس الوزراء المعني حقوق الشعب وان يعرض عن الضرر الذي يلحق بالشعب وأمواله في خزينة الدولة.

وان المؤتمن على المال العام او الخاص يضمن ويعرض اذا تلفت المال نتيجة الاهمال، فبا بالتناهدر المال العام نتيجة التلاعب والتواطؤ؟ بل يعتبر ذلك من باب الافساد في الأرض يرتدي المفسدون فيه ثوب النفاق الذي يطبق عليه قول الله عز وجل : ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا ويشهد الله على ما في قلبه وهو ألد الخصام.

«واذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد واذا قيل له اتقي الله اخذته العزة بالاثم فحسبه جهنم ولبس المهادة.

وفي الختام معالي الرئيس حضرات الاخوة النواب أقول : يا اعلام اردن الحشد والرباط إتق الله في تغطية هذه القضية العادلة بمقدار مباراة

المناقشات ... وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس : شكراً للملاحظة واي بحث آخر، هذه الشكالية لو طبقنا النظام الداخلي، تبحث في نهاية الحديث. واي اقتراح يسجل يطرح للتصويت والقرار للمجلس الكريم.

وشكراً للملاحظة وقد رجوت الاخوة أكثر من مرة ان نختصر ما أمكن. وعدد المتحدثين الان حوالي عشرين بهذه الطريقة الحقيقة تأخذ وقت طويل. ونرجو من الاخوة الاختصار وعدم التكرار وعدم الخروج عن الموضوع عن الموضوع في الحديث نفسه. الشيخ عبدالحفيظ.

السيد عبدالحفيظ علاوي : شكراً معالي الرئيس، اننا ارى ان الكلام من مختلف الجهات مكرر، لذا ادفع بوقف النقاش والتصويت على القضية لأن الكلام مكرر ... وشكراً.

اصوات : نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس : ارجو النظر بخصوصية هذه الموضوع وان المجلس الكريم بجميع اعضائه هيئة اتهام، وهذه الخصوصية نرجو مراعاتها. انا اكون سعيد اذا الاخوان اختصروا او تنازلوا عن كلماتهم، لكن لا يستطيع ان امنع أخ سبيل للحديث وأمنعه من الحديث، لكن كلي رجاء الاختصار وعدم التكرار.

ولذلك اعفوني من قصة ندفع بعدم النقاش او اغلاق باب النقاش والتصويت عليه، هذه القضية لها هذه الصفة الخاصة. فنرجو فقط

كرة القدم، او بمقدار عشر مهرجان جرش، إستجب يا اعلام بلدي لرغبة الشعب ونوابه قبل ان يردكم الشعب بعصا الحق والحرية الى بيت الطاعة، والسلام عليكم.

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام، نقطة نظام الاستاذ سليم.

السيد سليم الزعبي : شكراً سيدي الرئيس، نقطة النظام تتعلق بتطبيق المادة «٥٩» من النظام الداخلي التي تقول «يجب على الاعضاء المحافظة على نظام الكلام وعدم المقاطعة، وعلى المتكلم الا يكرر اقوال غيره من الاعضاء والا يخرج عن الموضوع المطروح للبحث ولا عما يؤيد رأيه فيه فاذا حاد العضو عن شيء من ذلك لفت الرئيس نظره».

سيدي الرئيس الحقيقة لحد الان فيه اسامنا اكثر من عشرين متحدث، كثير من المتحدثين حقيقة يكرروا اقوال زملائنا السابقين.

فارجو من حضرة الرئيس ان يلفت النظر الى هذه النقطة على وجه التحديد حتى ننجز هذه المهمة لأنه عندنا قضايا كثيرة خلاف هذه القضية، وعندنا شغل كثير. يعني ان نكرر اقوال زملائنا السابقين مضية للوقت فرجاء سيدي الرئيس ان يلفت النظر لهذه القضية. الحقيقة سيدي الرئيس فيه نقطة شكلية اخرى عادة في المحاكم، والاخوة المحامين يعرفوا، انه لا ندخل في الموضوع الا اذا استوفينا الشكل. فيه نقطة شكلية اثرتها انا في الجلسة الماضية اللي هي اقتراح باعادة القضية لاستكمال النواقص. هذه نقطة شكلية انا ارى استيفائها قبل دخولنا في

الاختصار ومن اعتذر عن كلمته اكون له من الشاكرين لكن لا استطيع ان اجبر احد ان يلقي كلمة اعداها او كلمة يريد ان يقولها. الشيخ فيصل.

السيد فيصل الجازي:

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس، حضرات النواب المحترمين.

يا معالي الرئيس انني مع ما ذهب اليه الاستاذ حسين مجلي عضو لجنة التحقيق في موضوع طريق الأزرق الجفر.

ايها الاخوة الكرام انني تعايشت مع سيادة الشريف زيد بن شاكور رئيس الوزراء كما تعايشت مع دولة الرئيس مضر بدران كما تعايشت مع دولة الأخ زيد الرفاعي كما تعايشت مع دولة الرئيس احمد عبيدات كما تعايشت مع دولة الأخ احمد اللوزي ودولة طاهر المصري كما تعايشت مع دولة الأخ بهجت التلهوني كما تعايشت مع المرحوم سمير الرفاعي كذلك المرحوم الشهيد مزاع المجالي في هذه المدة الذي تعايشنا بها في المجلس الكريم واصحاب الدولة لم ارى واسمع مثل هذا الوقت. كلنا اخوة واصدقاء نشاطر بعضنا بالخير والمودة في ظل صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم وولي عهده.

انجواني انه لدى فحص اوراق القضية كلها نجد انه لا يوجد دليل اثبات واحد ضد الاشخاص الذين في هذه القضية هذه ما قاله الاستاذ حسين مجلي في مخالفته الواضحة.

وانني لا ارجو من المجلس الكريم والمجلس

الكريم عدم التشهير في رجال بيت الاردن على كتوفهم في ظل صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم.

- وهنا انصت الجميع واستمعوا لأذان العشاء ثم عاد بعدها السيد فيصل الجازي لأكمال كلمته -

السيد فيصل الجازي: وقد صادف هذه المغالطات حينذاك هبوط الدينار الاردني وارتفاع الدولار مما سبب ارتباكاً ما بين المتعهد وصاحب العطاء. وانني لارى انه وافق هذا التقرير بعض العداوة الشخصية، ونحن واجب علينا ان نقول للمحسن انت محسن وللمسيء انت مسيء وانني لارجو من اخواني الكرام بالترفع عن هذه المغالطات وان نكون ابيدنا واحدة وقلوبنا واحدة في هذا المجلس الكريم، والسلام عليكم ورحمة الله.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، الدكتور علي الحوامدة. الدكتور علي الحوامدة: بسم الله الرحمن الرحيم.

معالي الرئيس - شكراً
الاخوة والزعماء النواب الالكرام:
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته أما بعد:-

قال تعالى وان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى أهلها واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل وقال تعالى واكم في القصص حياة يا اولي الابواب لعلكم تتقون وقال ﷺ (كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته).

ولهذا وابتداءً للذمة ووفاء للمهد مع

والاداري على المجلس الكريم كمجموعة من القضايا. وقد عهد الى لجنة التحقيق مشكورة والتي شكلت من هذا المجلس العمل على التحقيق بها والتنسيق الى المجلس برأيها.

وان قضية طريق الجفر - الازرق وهي محور النقاش الآن هي واحدة وليست الوحيدة من القضايا المطروحة. وان السيد زيد الرفاعي لم يكن هو رئيس الوزراء الوحيد على مدى سنين طويلة والتي تراكمت بها الديون المثقلة.

لذا كان من الافضل على اللجنة الكريم ان تطرح نتائج التحقيقات في جميع القضايا التي أسندت اليها وليس بقضية واحدة. لذلك اقترح على المجلس الكريم ارجاء البث في هذه القضية لحين ظهور كامل نتائج التحقيقات في بقية القضايا الاخرى حتى لا نكون قد وقعنا في موقف المدافع عن شخصيات تريد تصفية حساباتها الشخصية من خلال اعطاء المجلس ... وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الشيخ عبدالباقى جمو.

السيد عبدالباقى جمو: الكلمة الاخيرة مش هيك؟ انا اخر واحد.

معالي رئيس المجلس: تشطب بعدين، خذها أحسن لك.

السيد عبدالباقى جمو: ليش تشطب؟ انا موجود هنا.

معالي رئيس المجلس: مش هيا كيفك هذا موضوع نظام، تحب تأخذها الان كان به.

السيد عبدالباقى جمو: انا طلبت الكلمة

المواطنين الذين انتخبوني لعضوية هذا المجلس الكريم بأن تحقق مع جميع المسؤولين حول الفساد الاداري والمالي والذين ادى سوء تصرفهم الى ما نعاني من مديونية خارجية كبيرة بالنسبة لحجم امكانياتنا وقدراتنا المالية. ولهذا كله فإني أؤيد قرارات لجنة التحقيق النيابية جميعها وأطالب بإحالة دولة السيد زيد الرفاعي ومعالي محمود صالح الحوامدة ومعالي حنا عودة الى المجلس العالي المختص بمحاسبه ومحكمة الوزراء وفق الدستور لاثبات ادانتهم او براءتهم كما اطلب لجنة التحقيق النيابية ان تواصل تحقيقاتها حول باقي القضايا. الموكول لها البث بها وبأسرع وقت لأن هناك رؤساء وزارات ووزراء سابقين يجب احالتهم الى المجلس العالي أيضاً اذا ثبت عليهم اية مسؤولية او تقصير او تواطؤ مالي او اداري.

ان الله مجاسنا غداً يوم لا ينفع مال ولا بنون والشعب الذي انتخبنا ينتظر منا سرعة البت في هذه الامور حتى تستمر ثقته بنوابه وسوف يسجل التاريخ لهذا المجلس النيابي الكريم انه اول مجلس في تاريخ الاردن يقوم بمثل هذه الخطوة الجريئة والتي تعطي الديمقراطية معناها الحقيقي والشرعي وتشعر المواطنين بأن نوابهم يؤدون واجبهم في الرقابة الادارية والمالية ... والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، الاستاذ سعد خدادين.

الدكتور سعد خدادين:
معالي الرئيس - الزملاء النواب الأفاضل لقد سبق وان طرحت قضايا الفساد المالي

هذه من أعمال

الاخيرة وانت وافقت، اذا بذك تسحب كلامك..

معالي رئيس المجلس: ما عندي علم، طلبت الكلام فقط، سجلت للكلام.

السيد عبد الباقي جمو: والله زيارة خاصة لمكتبك، وهنا قلت لك لي الكلمة الاخيرة وعندي شهود.

معالي رئيس المجلس: انا فهمت انك طلبت الحديث مش الاخير.

السيد عبد الباقي جمو: انا عادة تكون كلمتي الاخيرة وانا مش كاتب ولا اريد ان اكرر ما قاله الاخوة الزملاء.

معالي رئيس المجلس: على كل حال اذا كان لما متع في الاخير كان به والا انا اعطيتك الدور. الاستاذ عبدالعزيز جبر.

السيد عبد العزيز جبر: بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً معالي الرئيس، حضرات الزملاء الكرام.

- ١ - بسم الله الرحمن الرحيم «يا ايها الذين امنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله».
- ٢ - «واذا قلتم فاعدلوا ولو كان ذا قربى».
- ٣ - «واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل».
- ٤ - «واقر الكيل والميزان بالقسط».
- ٥ - «واقيموا الوزن بالقسط ولا تخسروا الميزان».

وقوله ﷺ «انما اهلك الذين من قبلكم انهم كانوا اذا سرق الشريف تركوه واذا سرق الضعيف اصابوا عليه» الذي ان يقول ولو

سرت فاطمة بنت محمد لقطعت يدها. ان هلاك الامم سببه الظلم وان الظلم كالنار، لهذا قيل ان الدولة العادلة تبقى وإن كانت كافرة وإن الدولة الظالمة تفتى ولو كانت مسلمة.

وكان ابو بكر يقول «القوي منكم ضعيف حتى اخذ الحق منه والضعيف منكم قوي حتى اخذ الحق له».

كذلك نجد في تاريخ هذه الامة ان هذه المحاسبة كانت في عهد صحابة رسول الله ﷺ حيث وقف صحابي من عرض المسجد يقول لعمر «لا سمع لك ولا طاعة يا عمر» ذلك لأن نوبك أطول من ثيابنا، فمن اين لك هذا يا عمر» هكذا تاريخنا وهكذا أمتنا.

لما سرت المرأة المخزومية واهم الناس امرها سألوا أسامة بن زيد ان يستشفع لها عند رسول الله ﷺ، غضب رسول الله وقال «أنشفع في حد من حدود الله» أحيى هذا المجلس الكريم الذي لم يشهد بلدنا مجلساً مثله يحاكم الكبار كما يحاكم الصغار.

اشكر اللجنة الكريمة لجنة التحقيق النيابة التي أثبتت انه ما زال في الامة من يشير للظالم بأصبع الاتهام في الوقت الذي تغفص الاعين عن فساد المفسدين.

ان بعض الزملاء الذين تعاملوا على هذه اللجنة واتهمها البعض بالحق، معنى ذلك الا تتولى اية لجنة بعد اليوم التحقيق في اي فساد. ان لجنتنا الموقرة تقدم لكم نتيجة اعمالها وان الأدلة التي قدمتها واضحة وضوح الشمس في رابعة النهار وانه لمن الحق والعدل ان يت

القضاء في هذه التهم بدلا من ان ندافع عن المتهمين.

كان الشعب الذي وعده النواب حين كانوا مرشحين بالبحث عن اركان الفساد في الحكومات السابقة، كان ينتظر منهم الشعب ان ينفوا المواقف التي ترضي الله ضمائرهم وترضي الشعب في تحويل مثل هذه القضية الى المحكمة حتى يعلم الشعب ان نوابه الذين اختارهم دافعوا عنه وعن حقوقه وهم يعلمون ان قسماً كبيراً من هذا الشعب حرم من أقل الحاجيات حتى لقمة العيش، ونحن بدلا من ان نتهم اركان الفساد رحننا نرمي لجنة التحقيق التي كلفناها ونحن قد تمنناها على اقدس قضايا هذا الشعب، عظم الله اجر الشعب وعوضه الله خيراً فيمن وكل اليهم قضايا ومصالحه.

تقرير اللجنة الكريمة يشير الى استشارة وزارة الاشغال لمكتب هندسي، ودفعت وزارة الاشغال مبلغاً كبيراً مقابل تلك الاستشارة ثم ضرب عرض الحائط بتلك الاستشارة، وكان رأي المكتب يوفر على شعبنا مبلغ «٢٠» مليون دينار فقط.

اخفاء وزير الاشغال في ذلك الحين للعطاء الذي يوفر على الخزينة «٣» ملايين دينار، ما هي المصلحة ايها السادة من وراء هذا الاخفاء مع ان تلك الشركة هي هندية ايضاً؟ ليس عدم توسيع دائرة التحقيق والاتيham في قضايا كثيرة معناه إهمال لها. فان هذه البداية بهذه القضية معناه اول الغيث قطر ثم ينهمر.

التهمون ابرياء حتى تثبت ادانتهم ونحن لا نحكم ولا نبريء فليحول ذلك المتهم الى

المحكمة لتقول كلمتها، وعلينا ان نبريء ذمتنا امام الله والشعب والتاريخ ان هذه التجربة ووضعت هذه القضية امام وسائل الاعلام والشعب والداخل والخارج ليست كشف سوءات ولا عورات ولكنها تجربة نعتز بها ونفاخر الدينا بأسرها في هذا البلد، لا خير فيكم ان لم تقودوها ولا خير فينا اذا لم نسمعها. شكراً والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، الاستاذ سلامة الغويري.

السيد سلامة الغويري: بسم الله الرحمن الرحيم.

معالي الرئيس السادة الزملاء ان موضوع الفساد الذي تناقش جزء منه اليوم هو مهم في هذه المرحلة التي نمر بها فانا ضد الفساد بجميع اشكاله وضد كل من حاول او يحاول الاساءة لسمعة الاردن من بعيد او قريب او يحاول ان يتناول على أموال وثروات هذا البلد. ومن الواجب علينا جميعاً ان نحارب الفساد بشق الوسائل ونحن كسلطة تشريعية من واجبتنا الاساسي مراقبة ومتابعة السلطة التنفيذية. والقضاء على الفساد الاداري والمالي ان وجد بعيدين عن المواقف التي يقصد منها تصفية الحسابات السياسية والشخصية.

ولأن موضوع اليوم مهم وخطير فأنني ارى ان اللجنة المشكلة كان يجب عليها التوسع في مثل هذه الأمور لتصل الى نتائج اوسع وأشمل للفساد الاداري والمالي ليشمل جميع من كان لهم علاقة بالقضية موضوع البحث.

هذه من أعمال

معالي الرئيس

أرى أن قضيتنا التي تبحث اليوم حول اتهام مجموعة من مجلس وزراء سابق أقر تلزيم عطاء مخالف لشروط فنية ومالية وأنه جاء بناء على تنسيب من وزير اشغال سابق وهو الذي اهل تقرير اللجنة الفنية والمستشار الذي درس العطاء وحسب ما جاء في تقرير اللجنة المقدم للمجلس. لم نعرف هل قدم تقرير اللجنة الى رئيس الحكومة السابق وللمجلس الوزراء ام اخفى عليهم هذا الأمر وهو يتحمل المسؤولية القانونية على ذلك اذا لم يطلع مجلس الوزراء عليه.

أما وزير المالية السابق فإنه يتحمل المسؤولية الكاملة عن موافقته وتنسيبه لمجلس الوزراء بتهامونه واعفائه للشركة من الرسوم والضرائب ودفع مبالغ للشركة دون سند قانوني. والا فان المسؤولية يجب ان تكون فيه مشتركة لكامل مجلس الوزراء الذي اقر تلزيم العطاء على الشركة الهندية مع اعفاء الوزراء المخالفين على القرار ان كان هناك مخالفة. فالمعروف انه بدون موافقة مجلس الوزراء لا يمكن لرئيس الوزراء تلزيم العطاء للشركة المعنية.

والمخالفة هنا مدعومة بقرار من مجلس الوزراء وكان من الواجب على اللجنة ان تبحث هذا الامر من جميع جوانبه وتدين كل من اقر هذا التلزيم وتحقق معه لا ان تنهم مجموعة وتترك باقي الوزراء الموقعين على القرار.

معالي الرئيس

أني اطالب اعادة تفسير اللجنة واستكمال التحقيق الذي بدأته في تلك العديده

من الجوانب الغامضة في هذه القضية ذات الالهية وذات العلاقة بقرار التلزيم ويجب البحث عنها لتكون بالصورة الصحيحة ولتتخذ قرارنا بكل موضوعية وصدق ونزاهة. ولنصل الى الهدف المنشود وهو القضاء على الفساد والمفسدين ونحقق العدالة والديمقراطية تحت القيادة الهاشمية. والسلام عليكم ورحمة الله.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، الاستاذ ابراهيم خريسات.

السيد ابراهيم خريسات: بسم الله الرحمن الرحيم.

معالي الرئيس، الاخوة الكرام لقد جاء هذا المجلس وفي اذهان الكثيرين من اعضائه ان من الامور الواجب معالجتها الفساد الاداري والمالي، وان القضايا التي تتعلق بهذا الموضوع تزيد عن ثلاثين قضية، وهذه القضية واحدة منها.

ان من واجب هذا المجلس كشف هذا الفساد، وهذا من اول الواجبات والتي تأخر المجلس بكشفها.

وقد تبين من خلال هذا التقرير ان اصحاب القرار قد اساءوا في استعمال السلطة سواء كان ذلك باحالة العطاء الى الشركة المؤتلفة بتسيب من الوزير وموافقة رئيس الوزراء، وما قام به وزير المالية. من مراعاة لمصالح شركة سوم ذات المؤتلفة مع ام. ام. تي. سي.

وما ادت اليه هذه التصرفات من ضياع اموال طائلة على خزانة الدولة ونحن نشكو من المديونية، ونشكو من تنكّر الاصدقاء والاخوان ونشكو من قلة الموارد، وان الطفل والمسكين

والخريج والعامل احق بهذه الاموال من الشركات واحق من اصحاب الاموال واحق من اي متنفذ يتصرف باموال هذه الامة فيضيع على خزانة الدولة اموالا تعد بالملايين.

من خلال هذا التقرير نجد ان الفروق واضحة بين العروض ما اعطي من امتيازات اضعفت على الخزينة الملايين ثابتة، تثبيت سعر الدولار، الفرق بين تكاليف المدة الاسفلتية والمدة الاسمنتية، والاعفاءات الجمركية، واستعمال اراضي الدولة لاستغلالها كل هذا واضح ولا نقاش فيه.

رأي المكتب الاستشاري حول مضار المدة الاسمنتية وموافقة اللجنة الفنية على هذا الامر، والضرب بعرض الحائط بهذا الرأي الفني العلمي كل هذا يدل دلالة واضحة على الاساءة في استعمال السلطة.

ان حقوق هذا الشعب امانة في اعناق نوابه، فكل واحد منهم عاهد الله امام هذا الشعب على ان يدافع عن الحقوق المهددة، وان يكشف كل فساد اداري ومالي، وانتم ايها الاخوة مسؤولون عن هذا العهد (ان العهد كان مسؤولاً) وسيفق الشعب الواعي الذي يفتح عقله وعينه واذنيه لكل كلمة تقال ولكل موقف من المواقف.

أمل من الاخوة الكرام ان يقفوا وقفة واحدة مع قرار لجنة التحقيقات النيابية الذي تقنعت به اليكم مشكورة واحالة من اساءوا استعمال السلطة في هذه القضية الى الجهة المخولة بالمحاكمة وليقول القضاء العادل كلمته في شأنهم. كما واطلب ان تستمر اللجنة في عملها لبحث بقية قضايا الفساد ليعرف كل من

تلاعب بمقدرات هذا البلد انه سيكشف يوماً ما وانه سوف يحاسب على ما اقترفت يده. كما واطالب ان تسارع اللجنة في البحث وان تعرض تقاريرها على المجلس لاتخاذ القرار المناسب... وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الدكتور ذيب مرجي.

الدكتور ذيب مرجي:

شكراً معالي الرئيس،،،

أعتقد أن القضية المطروحة تحتاج الى هدوء وحكمة وصراحة، وسأتناول في هذا الموضوع النقاط التالية:-

أولاً:- اننا امام قضية واحدة انتجت من قبل لجنة التحقيقات النيابية، في الوقت الذي كان التقرير الاول بتاريخ ١٩٩٠/٣/٢٠ يحوي على عشرات القضايا، وفي هذا الاطار لا اجد علراً مقبولاً ومقنعاً لعدم تناول المجلس ومتابعته لكافة قضايا الفساد وسوء استخدام السلطة.

ثانياً: وان كنت لست من انصار النظرة الانتقائية والجزئية ولكن لا بد من بداية كما ارفض النهج القسري الذي يحاول ان يقطع الامور بالتحجّات لا استطيع تحديدها الآن، ولكنني اخشى من ان توجه الى مآرب ومقاصد شخصية وقثوية. مما يستدعي مني التأكيد على المسائل الجوهرية التالية:-

١ - ان الفساد وسوء استخدام السلطة وهدر الاموال العامة مسألة مرفوضة ومدانة مبدئياً لا تقبل التجزأة او الاجتهاد وليست بحكومة بطرف زمني او مكاني. بغض

كل هذا من أجل

النظر عن مرتكبيها، والمصلحة العامة وضميرنا قبل ذلك، يتطلب منا ان نكشف عن فاعلية ومسببية فشخوص القضية المثارة اليوم، ووفقاً للمعطيات المقدمة ليسوا ابرياء، كما ان البعض الاخر غيرهم ليسوا ابرياء كذلك.

٢ - انني لا انظر للمسائل من حيث ان فلاناً قد تساوق معي ... او الحق الظلم بي كشخص، ام كحزب او كتيار سياسي. إن موقفي يتحدد من موقف هذا المسؤول او ذاك بالتزامه بمسؤولياته الدستورية والقانونية والادارية وعمارته وفقاً لما بما يخدم مصلحة الوطن والمواطن.

٣ - انني ارى ان هناك ابعاد سياسية وقانونية ودعائية للمسألة المثارة لا بد من القضاء الضوء عليها. فعل المستوى السياسي :-

- انني مع فتح الملفات الكاملة لتلك الفئات السياسية التي استغلت الدولة حيث تحمل الشعب الكثير الكثير من تبعات سياستها.

- انني مع محاسبة هذه الفئات التي استخدمت الأردن ولستوات طويلة لخدمة مصالحها الشخصية ووظيفته لخدمة مصالحها الخاصة، داخلياً او اقليمياً.

أما في الجانب القانوني:

يجب ان اؤكد اننا كسلطة تشريعية اعطينا الحق بل فرض علينا الدستور ان نراقب السلطة التنفيذية ونحاسبها في أفعالها، ولا يمكن ان نتنصل من مسؤوليات بذلك حتى وان شكلت خطورتنا سابقة.

سيني الرئيس:

لقد حاولنا ان نعالج المسألة المثارة

بعيداً عن الاستهداف السياسي والاستغلال الشخصي وكان الهدف هو التقرب من الحقيقة وهنا لا بد من ان اسجل ما يلي :-

ان ما هو مشار في هذه القضية تحديداً هو حقيقة واعني بذلك الحلل الكبير الذي حصل في طريقة التلزم والموافقة على العطاء ضمن الشروط المعروفة وما لفت نظري التناقض بين رأي اللجنة التفاوضية الأولى - واللجنة التفاوضية الثانية وموافقة رئيس الوزراء على التلزم، ومن ثم كتاب وزير الأشغال الى وكيل الوزارة الذي غُيب في اللجنة الثانية يطلب منه التنفيذ وبناء على ما تقدم فإن المسؤولين يتحملون تبعات مسؤولياتهم.

وأخيراً، أم بين يدي اللجنة كثيراً من العمل، أمل ان لا يتوانى المجلس في انجازها والكشف عن حقائق الأمور التي تهم كل المواطنين في هذا البلد الطيب ... وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الدكتور يوسف الحصاونة.

الدكتور يوسف الحصاونة: بسم الله الرحمن الرحيم.

معالي الرئيس - حضرات النواب المحترمين

ان صاحب الحق والذي يراقب جلستكم اليوم هو الشعب الاردني الكريم الذي عاش صابراً على كل انواع المعاناة وهو يتطلع الى انتصار الحق وازهار وازدهار الفضيلة.

ولأن الشعب الأردني لن يموزع اي امر مهما كان من العودة الى وقواعد الصبر حتى يأتي

ايها الاخوة الى درجة تدعو الخيرين في كل الاوقات الى التكشير عن أسنانهم غاضبين لا يتسمين وعندها يصعب وضع الامور في نصابها. والسلام عليكم ورحمة الله.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام، الاستاذ فخري قعوار.

السيد فخري قعوار:

معالي الرئيس

ايها الاخوة المحترمون

ليس في نيتي ان اطيل عليكم، لكنني رغبت في توضيح بعض الجوانب التي ارى ان توضيحها ضروري وضروري جداً، ورغبت في التأكيد على بعض آخر من الجوانب التي تطرق اليها زملاء آخرون.

ففي البداية، اود ان اوضح انني زاهد تماماً في الاصطفاك مع الذبّاحين الذين لا يتكاثرون الا عندما يقع الجمل ... والشطارة ان يقف الذبّاح في وجه الجمل وهو في عتفوانه وقوته. وحتى لا يختلط الامر على احد اقول بدون موارد، انني مع توجيه الاتهام الى المذكورة اسمائهم في تقرير لجنة التحقيقات النيابية، وانني مع تنسيبها، ولكن، الا ترون معي ان القضية المطروحة بالغة الضلالة بالقياس الى حجم الفساد المتراكم في البلاد؟ الا ترون معي ان الحديث عن عشرات الميرين من الدنانير هو شكل من اشكال التبسيط لقضية الاردن الكبرى البالغ حجمها حوالي احد عشر ملياراً؟ الا ترون معي ان زيد الرفاعي ليس وحده الذي خرب الدنيا، بل ان هناك من سبقه ومن لحقه في

الفرج الذي لا نشك في قدومه معتمدين في قناعاتنا هذه على الدروس والعبر التي خلصت اليها من دول استشرى فيها الفساد الى درجة ظن فيها اهلها بانهم واقعوها وانهم لا ييغون عنها حولاً حتى جائها فرج الله ونصره وسقطت رموز الفساد وتركت مراتعها لأصحاب الوطن الحقيقيين والمخلصين لأوطانهم ان اخشى ما اخشى عليه معالي الرئيس وحضرات النواب المحترمين انه في خصم عطفنا او خوفنا ومن خلال فشلنا في تحويل هذه القضية الى القضاء العادل ليقول كلمته في التبرة او الادانة اخشى ما اخشاه ان فشلنا في ذلك ان نخلع جرم الفساد الذي أقرفته انفس لم ترى بعد الفقر في الشعب ولا بعد البطالة في الخريجين ان المخلع عن هذه الانفس للتصقة دون رغبة منا وفي زمن لن يكون بعيداً عنا في ثوابت هذا الوطن شخوصهم وقيمهم. ومن هذا المنطلق فأنني اهاب بالخريصين على النظام وبالخريصين على الوطن وبالخريصين على سمعة مؤسسات هذا الوطن التزام الحق الديمقراطي الذي يملكه شعبنا الذي انتخبكم في معرفة بل وفي التعرف على مدى تورط بعض من أبنائه او براءتهم كبراءة الذئب من دم يوسف في قضية من ابلغ قضايا الفساد.

ثم ان المتهمين في عرفنا وللمحظنتنا هذه ابرياء حتى يخلصوا بأدلتهم وبياناتهم التي حوتها بعض مرافعاتكم وكلماتكم أمام قضاء عادل يغسل عنهم عار هذه التهمة ويبرؤهم من فساد الذمم هذا القضاء الذي ان لم يمثلوا أمامه سوف تظل أعين الريبة والشك في نفوس ابناء هذا الوطن وزبما ينمو الشك في نفوس ابناء الشعب

العام، وكلفت الخزينة اعباء مالية ثقيلة، من بيتها اعفاء الشركة من ضريبة الدخل بنسبة (٣٠٪) .. أي ان اللجنة ترى ان هذه النسبة اضرت بالمال العام، وكان ينبغي ان لا تقبل بهذا الشرط، غير ان مجريات الاحداث تشير الى ان الاعفاء الضريبي بلغ في مرحلة لاحقة الى (١٠٠٪) .. فهل تعلم اللجنة ذلك؟ وما هو رأيها؟

وفي هذا السياق اقول ايضاً، ان هدر المال العام وزيادة مبالغ المديونية قد بدأ منذ اواخر السبعينات، وتساعد في الثمانينات الى حد لم يعد فيه المواطن قادراً على الاحتمال، مما أدى الى انفجار نيسان الشهير، وما أدى الى دخولنا في المخرج الاضطراري الوحيد الذي اطلقنا عليه اسم «الديمقراطية» ..

فهناك ايها الاخوة شريحة متفلسة واسعة، اقترفت الفساد، وزجت بالبلاد والعباد الى اتون الغلاء ونفق الاختناق بالمعضلة الاقتصادية.

معالي رئيس المجلس: استاذ فخري رجاء خيلنا في الموضوع وأختصر.

السيد فخري قعوار: انا اتحدث عن الفساد عالي الرئيس، وهذه قضية فساد.

معالي رئيس المجلس: نحن نتحدث عن قضية متعددة في الفساد.

السيد فخري قعوار: على كل حال لنا اوشكت ان اتم كلامي.

معالي رئيس المجلس: يعني رجاء خيلنا تنقيد في الامر.

السيد فخري قعوار: والشريحة التي اشير

الامعان في التخريب؟ الا ترون معي ان هناك رقعة واسعة من الفساد تبلغ مساحتها ما يفوق خيالنا، وان قضية الأزرق - الجفر ليست أكثر من نقطة في محيط الفساد؟ فحلقات الفساد المالي والاداري متصلة، ومتشابكة، وممتدة في اتجاهات كثيرة وخلاياها مستفحلة في بلدنا، وابطاله ما يزالون يسعون بيتنا، ويدبّون في الارض، وينهبون من لحم هذا الشعب الطيب .. واذا كنا نقبل من لجنة التحقيقات النيابية هذه القضية، فانا نقبلها من باب انها الحلقة الاولى من السلسل، وبانتظار باقي الحلقات، علماً أننا نعرف الظروف الصعبة التي عملت بها، ونعرف العوائق التي اعترضت سبلها، ونعرف حجمها ايضاً، لأنها في الاساس لجنة تحقيق نيابية، وليست محكمة ثورة .. فلهم الشكر مرة لأنهم تنطحو لهذه المهمة الشاقة، ولهم الشكر مرة ثانية، لأنهم ارتضوا ان يكونوا يد المواطن التي تطل الفاسدين، ولهم الشكر مرة ثالثة لأنهم جعلوا مجلس النواب محط ثقة واحترام وإجلال من شعبنا، ولهم الشكر مرة رابعة، لأنهم حولوا الديمقراطية الى فرج شعبي غامر، ملأ النفوس واعاد الأمل الى القلوب المكسورة!

وفي هذا السياق اقول، ان خلايا السرطان كانت موجودة في الفترة التي تولى فيها السيد زيد الزفاقي رئاسة الحكومة، لكنها ليست منقطعة عما قبلها، ولم نزل آثارها في الفترة التي تلت ذلك .. واذكر مثلاً ان اللجنة قالت في البند الحادي عشر الواقع على الصفحة التابعة من تقريرها، ان العقد المبرم مع الشركة تضمن شروطاً غير عادية، أضرت بالمال

اشد من لا يليق؟

السيد فخري قعوار: معالي الرئيس انا اتحدث عن ناس طفيليين فعلاً.

معالي رئيس المجلس: لا يجوز اخي هذا الكلام، غير مقبول.

السيد فخري قعوار: معالي الرئيس انا اتحدث عن فئة طفيلية.

معالي رئيس المجلس: هذا في هذا المعرض يسيء، لا يقبل، هذه الفاظ لا نقبلها، انا أقول لا يليق كلمة مهذبة ولكن طفيليات لا نقبلها.

السيد فخري قعوار: انني شديد الخوف على مستقبل الاردن، وشديد الخوف على هذا البلد، وشديد الخوف من سرطان الفساد، لأنه داء عضال، ان لم يبتّر في بدايته، يؤدي الى الموت!

انني شديد الخوف على مستقبل الاردن، لأن جيوب الفساد ما تزال موجودة، ولأن الآثار المفاقية ما يزال موجوداً، ولأن آثار لاختلاس ما تزال موجودة، ولأن الذين سرقوا الاموال العامة ما يزالون يتحركون، مرة على المسرح الرسمي ومرة على المسرح الشعبي دون ان تطرف لهم عين، وكأنهم يعلمون ان كل ما يحدث وكل ما يجري ليس أكثر من كلام لا يغير ولا يبدل في أمرهم شيئاً!

وانني ايها الاخوة - شديد الخوف على مستقبل الاردن، ليس من الفساد وحسب، بل من انتشار ظاهرة الافساد انتشاراً ذريعاً .. فقد

اليها هنا، هي التي تخترع المشاريع التي ليس لها ضرورة، او المشاريع التي لها ضرورة، ليس من اجل اعلاء شأن البلد ونهضته، وانما لأجل اغراض الاستفادة من العمولات .. وهذه الشريحة، هي التي تعقد الصفقات الكبرى، ليس حباً في تعزيز قدرة مؤسسة من المؤسسات، بقدر ما هو حب وهيام في افادة الوكلاء وشركائهم، وافادة الاطراف الطفيلية التي تعيش على هامش الانتاج، مثلما تعيش الطحالب على ضفة النهر ..

معالي رئيس المجلس: خلي الاوصاف هذه رجاء نحن في قضية قانونية.

السيد فخري قعوار: معالي الرئيس ارجوك يعني حتى نعرف نتم كلامنا.

معالي رئيس المجلس: هذه قضية قانونية يا اخي ما بدها الاوصاف هذه لا يليق فينا ان نلقي الاوصاف هكذا.

السيد فخري قعوار: معالي الرئيس ارجو شطب كلمة لا يليق.

معالي رئيس المجلس: لا يليق وأكرر لا يليق في قضية من هذا النوع.

السيد فخري قعوار: ارجو ان تشطب لأن هذه الكلمة غير لائقة.

معالي رئيس المجلس: لا تشطب وأصر عليها.

السيد فخري قعوار: هذه الكلمة بعد ذاتها غير لائقة.

معالي رئيس المجلس: هل الطفيليات

هذه من الطفيليات

صار شراء الذمم يتم بنفس طريقة الصفقات التجارية، وصار شراء الأشخاص مهنة.

معالي رئيس المجلس: يا أخي هذه الاوصاف، انت سلطة، قدم هؤلاء الذين تقول عنهم الى لجنة التحقيقات النيابية.

السيد فخري قعوار: معالي الرئيس انا اعرف دوري جيداً، وانا اريد ان اتم كلامي.

معالي رئيس المجلس: ما تدعيه قدمه الى لجنة التحقيقات النيابية، انت سلطة، لا يجوز فقط ان نلقي هذا الكلام على عواهنه.

السيد فخري قعوار: يا أخي ليس على عواهنه، انت تطلق الكلام على عواهنه عليّ ايضاً، يعني لا يجوز معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: قدم ما عندك بدل هذا الكلام، قدم ما عندك للجنة التحقيقات النيابية.

السيد فخري قعوار: معالي الرئيس ارجو ان لا يستمر مثل هذا الكلام، ارجوك.

معالي رئيس المجلس: ولا اسمح بمثل هذا الكلام ايضاً.

السيد فخري قعوار: ارجوك، مرة على عواهنه ومرة لا يليق، ارجو هذا الكلام ايضاً ان تسحب وان تشطب.

معالي رئيس المجلس: اني هذه اللغة غير مقبولة، انت بملطة قدم الى اللجنة ما تدعيه.

السيد فخري قعوار: يا أخي المجلس ما اعترض، كل المجلس ما اعترض، ليس

الاعترض هذا؟

معالي رئيس المجلس: انا المسؤول.

السيد فخري قعوار: المجلس ما اعترض وهذا كلامي وانا المسؤول عنه.

معالي رئيس المجلس: هذا الكلام لا اسمح به، وباب لجنة التحقيق النيابية مفتوح لاي شكوى.

السيد فخري قعوار: بقي ان ادعو اخواني في المجلس الكريم الى ضرورة التصويت مع تسريب لجنة التحقيقات، محذراً من ان عدم الحصول على اصوات ثلثي المجلس، سيكون معناه صك براءة للمتهمين، وسيكون معناه سقوط النواب امام شعبهم، وعندئذ، فأنني شخصياً سأحمل المسؤولية لكم.

وبقي ان اشير بسرعة، الى الخلط المقصود بين ما هو سياسي وما هو قانوني، وأعلن عدم الرضا عن اخفاء السياسي وراء القانوني، ويؤسفني ان اجد القانون يستخدم ضد مصلحة الوطن وضد مصلحة المواطن، ويؤسفني ايضاً ان نجد رجال قانون يبحثون عن وسائل للدفاع عن ابطال الفساد، مما يجبل القانون الى مطية يركبونها ويسيرونها عليها في اي اتجاه يشاؤون، حتى لو كان الطريق يؤدي الى جهنم. وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس لجنة التحقيق النيابية: سيدي الرئيس يعني الرجاء الالتزام بتقرير الجفر الأزرق، ولنا لقاء اخر لبحث جميع معوقات

اللجنة، وماذا رأت اللجنة، ستقدم تقريرها عن اعمال الادارية.

انا شخصياً ما عندي مانع اذا استمرينا جميعاً، انا ارى انه يجب ان نبت هذه القضية الليلة، يعني ما يبصر.

خلينا نخلص عندنا اشغال اخرى، ولذلك نرجو ان نصوت على هذا الامر، ان نبت هذه القضية اليوم، وارجو ان تطرح هذا الموضوع سيدي على الزملاء.

اصوات: نثني على هذا.

معالي رئيس المجلس: بقي (احد عشر) متحدث، اذا سمحتم القرار لكم؟ من يود ان يلغي كلمته؟

كامل العمري، الدردور، الظهيرات، زياد ابو محفوظ الكوفحي، عبدالباقى، عوني البشير، داود قوجق. والاخوة الذين احتجوا وذكروا اسمائهم وطلبوا الحديث الاستاذ حسين مجلي، د. عبدالله المكايله، عبدالرؤوف الروابدة، نحن على استعداد ان نستمر، هل من الاخوة من يريد ان يلغي كلمته؟ حتى نخفف. استاذ عويدي نقطة نظام ما هي؟

الدكتور احمد العبادي: انا بلدي اقدم اقتراح برفع الجلسة، ومتابعة المناقشة في جلسة اخرى.

اصوات: نثني على هذا.

معالي رئيس المجلس: نقطة نظام للشيخ الفقير.

الدكتور علي الفقير: هناك طلب من

نائب محترم وثني على طلبه بالدفع يقدم الكلام، وباعتقادي ان هذا رد على صاحبه، بأن هذه الجلسة متميزة لأن كل نائب فيها له صفة وحق الاتهام في هذه القضية.

وباعتقادي معالي الرئيس ان حق النائب في ان يتهم صحيح لكن الاتهام مبني على قناعة، والقناعة من خلال قراءته للتقرير من خلال معلوماته الخاصة ايضاً.

وباعتقادي هذا الامر يبرز من خلال التصويت وليس من خلال الغاء الخطب.

لذلك ما دام هنالك كلام بدفع الكلام وهذا حسب النظام الداخلي اذا كان هناك من يعارض ذلك فله الحق ان يتكلم في موضوع المعارضة لاغلاق الكلام وليس في قضية الامر المطروح. فمئلذ يصوت على هذا الموضوع ويختم النقاش معالي الرئيس حتى لا نطيل جلستنا بما لا طائل نحته وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، هذه ليست نقطة نظام حقيقة وملاحظة نحترمها، واذا اردتم ان نستمر فالاسماء التي ذكرت اذا كان هناك احد يتنازل عن راية فنقبل هذا الرأي اذا استمرتم فنفسخ المجال للجميع.

من يرى ان نستمر حتى ينتهي الحديث والتصويت؟ بغير ذلك اذا لم نستمر اليوم فتؤجل الى يوم الاثنين القادم، من يود ان نستمر بالحديث؟ من يود ان تؤجل الى الاثنين القادم؟ اذن نستمر وتحمل جهد اخواننا ورجائنا الوحيد فقط ان نختصر ما أمكن ولا لزوم للخطابات، الاستاذ كامل العمري.

هذا من العمل

كل من الله على

السيد كامل العمري:

بسم الله الرحمن الرحيم
معالي الرئيس، أيها الاخوة الزملاء:

يقول الله سبحانه وتعالى: «ويا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين».

صدق الله العظيم

إن ما ورد في تقرير لجنة التحقيق النيابية - موضوع الحديث هذا اليوم - هو مجرد تنسيب اتهام اشخاص بعينهم على انهم تصرفوا في المال العام على وجه لا يحقق مصلحة وتحويلهم الى محكمة خاصة والقضاء هو صاحب الحق في ادانتهم أو تبرئتهم، ونحن في هذا المجلس كما نعتقد لا نحب لبريء ان يجرم أو يدان، كما لا نحب لمجرم أو مُدان ان يبرأ.

إن اللجنة قامت بجهد مشكور طالما انتظر الشعب ثمرات هذا الجهد مع انها حتى الآن لم تعرض على المجلس سوى هذه القضية الواحدة وهي قضية مشروع طريق الأزرق - الجفر، ونحن بانتظار قضايا أخرى تتعلق بهدر المال العام لكشف كل فساد اداري ومالي وانزال العقوبة الرادعة بأربابه، ليكون هذا المجلس موضع ثقة الشعب وعمل آماله وتطلعاته.

معالي الرئيس، أيها الاخوة الزملاء

إن المرافعة التي ادى بها السيد رئيس اللجنة القانونية بمخالفته تشجع من وصل الى النيابة العلوية في الدولة - كما اسمها الزميل المحترم - تشجعة ان يتصرف بما شاء وكيف شاء طالما أنه كما يقول الزميل المحترم - وكيل يتصرف ضمن صلاحياته سبحانه الله وكان الوكالة تلك

تمنحه صلاحية تبديد أموال الأمة أو تحوله ان يرفض عرض شركة كذا أو يقبل عرض شركة كذا بدافع المزاجية دون مراعاة لناحية فنية أو مصلحة امة ضاربا بكل رأي يخالف عرض الخاطئ ولو اشتمل هذا الرأي على الوجه الأصواب. ومع احترامي لما جاء في كلمة الزميل الدكتور العبادي فإن ذلك يفيد المتهمين في جلسات القضاء ولنا ضد الدفاع كما اني لست مع بعض الزملاء الذين ذهبوا الى ان محاسبة اصحاب القرار مع علو مكاتهم يسيء الى سمعة الأردن بل ان ذلك يعزز سمعة بلدنا ويرفع من مكانته بين البلدان لأن رسولنا ﷺ الذي جاء بالحق وللحق لم يستر بقوله والذي نفس محمد بيده لو ان فاطمة بنت عمدة سرت لقطع محمد يدها - قالها على مسمع أصحابه في خطبة مشهورة بمناسبة سرقة امرأة مخزومية هم قريشاً أمرها وتوسطوا لاعفائها من العقوبة والى لهم ذلك.

معالي الرئيس: ان تحويل من أساء استخدام السلطة ولو من باب الإهمال أو الغفلة الى القضاء يجعل كل من يتولى مثل هذه السلطات ان يحسب الف حساب قبل ان يقدم على الموافقة أو عديمها على اي قرار فيه حتى شبهة الاضرار بالمصلحة العامة. فكيف اذا كان الاضرار واضحاً ومشهوراً والقاعدة الشرعية ولا ضرر ولا ضرار.

معالي رئيس المجلس: اذا سمحت باختصار استاذ كامل.

السيد كامل العمري: ام الاستاذ رئيس اللجنة القانونية المحترم يرافقتي القانونية التي

سمعناها يجعل من يقدم على مثل ذلك القرار غير مسؤول قانوناً ولا يجوز ان يشار اليه بأصبع الاتهام! ان هذا هو العجب المعجيب.

ان ما أوردته الصحافة وما تردد على السنة ابناء الشعب وما اتخذته اللجنة القانونية بأكثريتها من قرار التنسيب بالاتهام كل ذلك مرفوض لدى السيد رئيس اللجنة القانونية الا ما ورد على لسانه فهو الصحيح!

ان مثل هذا الدفاع يجعل الانسان اي انسان لا يطمئن والى الوصول الى حقه المهضوم طالما ان هناك من يستطيع ضمن هذا الحق وأمانته بأسم القانون.

معالي الرئيس أيها الاخوة الزملاء:

ان تلك المرافق عليها القضاء وليس عليها هنا ولذلك فاني مع اللجنة النيابية في أحالة القضية الى المحكمة مع الشكر.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، ونؤكد ونرجو الاختصار الاستاذ محمد الدردور.

السيد محمد الدردور.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

بللت لجنة التحقيق النيابية جهداً كبيراً من اجل التوصل الى قناعات ثابتة وأدلة حقيقية تؤدي الى ادانة كل من له علاقة بعباء طريق الأزرق - الجفر، ولكن ما حصل وقدمته اللجنة النيابية ليس سوى امور تقع في رأيي ضمن صلاحية المهتمين وحققتهم التي تمنحهم اياها

القوانين الاردنية. واذا حدث اهمال فان سبب ذلك يعود الى الفساد في التشريعات القانونية والتي استغلت استغلالاً سيئاً بما يطرح دور المجلس والاخوة في اللجنة القانونية بالمبادرة لمعالجة مثل هذه القوانين واعادة النظر في تلك الصلاحيات الممنوحة للوزراء.

ولا بد لي هنا من التنويه بالامور التالية:

١ - لقد قدم وزير الاشغال محمود الحوامدة تنسيباً بالتزيم الى مجلس الوزراء ووافق المجلس على ذلك التنسيب ولما كانت قرارات المجلس مشتركة يكون فيها الجميع متساوون في المسؤولية فلماذا يسأل رئيس الوزراء عن ذلك الاهمال وهو في هذا القرار لا يزيد في مسؤوليته عن اي واحد من الوزراء الآخرين.

٢ - عندما نسب معالي وزير المالية حنا عودة تسهيلات متعددة لم يعط مثلها لشركات اخرى وقدم التنسيب الى مجلس الوزراء فلماذا يحمل زيد الرفاعي مسؤولية اكثر من مسؤولية الوزراء المشاركين الا اذا كان في اتهام شخص زيد تنفيس عن انفعالات مكبوته.

معالي الرئيس اني ارى ان المسؤولين عن تنسيب القرارات الى المجلس وهم وزير المالية حنا عودة ووزير الاشغال محمود الحوامدة هم المسؤولون عن الهدر المالي الكبير وأن الوزير هو اكبر مركز في السلطة التنفيذية وليس رئيس الوزراء سوى رئيساً للمجلس ينظر في ما يرفع اليه من الوزراء كما حدث في تنسيب هؤلاء الوزراء واذا كان الرئيس الوزراء تأثير مباشر في التنسيب فان الذي يجب بحاسب هم الوزراء

كل من أشعل

الذين يستجيبون لرغبة رئيسهم ولذلك فأنتي أرى ان لا بد من تحويل الوزيران المذكورين الى المحكمة لان احالتهما الى المحكمة هي في مصلحة الوطن لان بقاء التهم موضع التهمة ليس في صالح البلد ولا بد من قرار من المحكمة الخاصة لبراءة أو ادانة هؤلاء المتهمين.

اما تقديم رئيس الحكومة زيد الرفاعي الى المحكمة فانه يتطلب تقديم كل من وقع على قرار الاحالة وهم مجلس الوزراء بأكمله وهم مشتركون في المسؤولية وهذا ما أرى ضرورة استبعاده وحصر الموضوع بالوزيرين السابقين.

واحب هنا ان اذكر الاخوة والزلاء بان لا تأخذهم في قرارهم روح الانتقام من اجل قضايا شخصية وان لا يكون الهدف كسباً لتأييد شعبي نخسر مقابلة سمعة الاردن في العالم كله والتي بنيت بجهد وعرق قائد الوطن الذي سيعكس آثاراً اقتصادية سلبية علينا جميعاً. شكرًا والله الموقف

معالي رئيس المجلس: شكرًا لكم، الاستاذ الظهيرات.

السيد نادر الظهيرات:

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس - حضرات النواب المحترمين.

بداية ليست لي علاقة من قريب او بعيد بشخص دولة السيد زيد الرفاعي وزملائه الاثنين معالي السيد محمد الحوامده ومعالي السيد حنا عوده ولذلك سيكون رأيي حيادياً ومن منطلق المصلحة العامة وبموضوعية كاملة لا

تدفعني بذلك اية علاقة شخصية في هذا الموضوع، بعد ان اقدم شكري للجنة التحقيق على الجهد التي بذلته في هذا الموضوع ارى ما يلي:

١ - ان ايماني المطلق بوجوب محاسبة كل مسؤول تسبب في اطباعة المال العام والاضرار بمصالح الوطن قبل عهد الديمقراطية وبعدها.

٢ - ان مسؤولية الحكومة مسؤولية مشتركة بجميع اعضائها لان الجميع ناقش هذا القرار ووافق عليه دون ان نرى اية معارضة من اية جهة.

٣ - لقد تأكدت ان التنسيب للعطاء كان من معالي وزير الاشغال العامه السيد محمد الحوامده حسب قرار مجلس الوزراء في ذلك الوقت الذي جاءت موافقته بناءً على تنسيب معالي الوزير المذكور.

٤ - لقد طرح هذا الموضوع في مجلس النواب السابق، ولم نعلم ماذا اصدر المجلس السابق من قرارات وما دار من نقاش حوله واحتراماً للمجلس السابق وغيره من المجالس قديمها وجديدها يتوجب ان نعلم ماذا دار من قرارات او نقاش حول هذا الموضوع خاصة وان جميع الاتفاقيات والعطاءات يوقعها مجلس النواب من خلال الموازنة العامة.

٥ - اتفق على الزملاء الكرام ان يناقشوا الامور بموضوعية وان يتوخوا مصلحة الوطن وان يتعدوا عن التشهير بأي طرف.

٦ - من خلال حديث الزملاء الكرام هناك

مستجدات وبيانات جديدة لم تكن من بين اوراق القضية لذا اقترح سيدي الرئيس رد القضية الى اللجنة لاستكمال التحقيق.

واخيراً أصرح الى الله العلي القدير ان يحفظ هذا البلد من كل سوء وان يجنبه كل مكرره.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، الاستاذ زياد ابو محفوظ.

السيد زياد ابو محفوظ:

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس - الاخوة الزملاء النواب

قال تعالى «قل جاء الحق وزهق الباطل انا الباطل كان زهوقاً».

صدق الله العظيم

لقد جاء هذا المجلس النيابي المنتخب من قبل الشعب بكل نزاهة بعد غياب طويل - وكان من مطالب هذا المجلس الرئيسة وضع حد لانتشار الفساد الاداري والتنسيب المالي ومحاربة البطالة والقضاء على جيوب الفقر. كما كان من مطالبه التحقيق في اسباب المديونية الهائلة التي لا زال ينوء بها الشعب الاردني.

الاخوة الزملاء

انني في هذه الجلسة اقف مؤيداً للتنسيبات لجنة التحقيق النيابية في ادانة المتهمين في الازمة والعبث في اموال الخزينة المخصصة في انجاز طريق الجفر - الازرق كما طلب من المجلس الكريم احالة المتهمين الى القضاء العادل الذي لا نشك في نزاهته واستقلالته. فهو الذي

يديهم او يرثهم كما انني امل ان يكون السير في هذه القضية الحساسة فائحة لقضايا اخرى من قضايا الفساد المالي علنا نضع حداً لكل من يعبث او يحاول او يتحدث نفسه بالاقتراب من المال العام.

شكرًا معالي الرئيس

معالي رئيس المجلس: شكرًا لكم، الدكتور الكوفحي.

الدكتور احمد الكوفحي:

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس - الزملاء المحترمين ...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

ان موضوع بحثنا تحديداً هو ان تقرير لجنة التحقيق النيابية الذي عرض علينا هل يشكل لائحة اتهام كافية لاحالة القضية الى المجلس العالي الذي يحاكم امامه الوزراء حتى يصدر قراره بالتجريم او بالتبرئه اولا؟

ومن خلال النظرة الموضوعية المجردة عن اي هوى سيضح انه تتوفر فيه كل عناصر لائحة الاتهام وذلك للأسباب التالية:-

اولاً - ان الجو العام الذي كان سائداً آنذاك، وما افرزه من تضخم في المديونية الهائلة التي اقل ما يقوله فيها ممن يحسنون الظن، انها غير مبرره وانها غير مقنعة. هذا الجو العام يشكل قرينه تقوم مقام الدليل في ظل الاتهام، ولا يرقى الى مستوى هذه القرينة القاعدة التي تقول بان الانسان بريء حتى تثبت ادانته في مثل هذا الجو العام.

ثانياً - ان المتعارف عليه في حرمة المال العام، انها اشد من حرمة المال الخاص، ولهذا

اعطي حق الاولوية في التحصيل وهذا يجعل التشدد الزائد في مكونات اركان الاتهام لا مبرر له على الاطلاق.

ثالثاً - أن المخالفات التي صدرت من المقصودين بظن الاتهام كاعتماد مبدأ التلزم مع شركة سوم دات الهندية مثلاً وتقديمها على الشركة الوطنية وسعر أعلى يشكل دليل اتهام قرينة قطعية عليه، وإن فيه هدراً للمال العام وإساءة لاستعمال السلطة مع أن مقام الموظف العام في المال العام كمقام ولي اليتيم في مال اليتيم لا يجوز له التصرف في ماله إلا بما هو أولى وإلا تعرض للمساءلة وأبطل تصرفه.

رابعاً - من المعلوم أن من يملك حق المحاكمة يملك حق الادعاء العام، ومن خلال النظر في تشكيل المجلس العالي يتضح اشتراك السلطتين التشريعية ممثلة برئيس مجلس الاعيان وثلاثة من اعضائه، وبخمس من السلطة القضائية يحتلون أعلى وأقدم القضاء فيها، والرقابة كما نعلم هي لرئيس مجلس الاعيان. الذي هو رئيس الجلسة المشتركة لمجلس الامة بين الاعيان والنواب من هنا فإن مجلس النواب كممثل للامة يجب أن يمارس ولائته ورقابته على اعمال السلطة التنفيذية بما هو أولى للامة ومعلوم.

أن إحالة القضية الى المجلس العالي أولاً وليس العكس.

خامساً - إن محاربة الفساد المالي والإداري وبالتالي تحقيق الإصلاح الإداري والمالي لا معنى له على الاطلاق إلا فتح باب المحاسبة للصغار على مصراعيه وإغلاق الباب أمام محاسبة الكبار

وإن هذه المبادرة أمام المجلس العالي تجعل المستثمرين يقلبون على توجيه اموالهم الى بلدنا، حيث أن الصارف الاعظم لهم عن ذلك هو عدم الاطمئنان الى حسن التصرف في ادارة المشاريع، وعلاوة على ذلك فإنه يشكل عملاً وقائياً يستهدف ابعاد الفساد من جهة، وعلاجياً يعيد المال العام الى الخزينة.

سادساً - أن البريء لا يخشى المحاكم بل شأنه أن يطالب بها حتى يقطع دابر الاتهام، ولهذا رفض سيدنا يوسف عليه السلام تولي منصب الوزارة حتى تعترف النسوة ببراءته: فقلن عندما سألن «ما بال النسوة قطعن ايديهن» قلن «حاشا لله ما علمنا عليه سوء» وبعدها قبل منصب الوزارة.

معالي الرئيس - الاخوة الزملاء
إن عدم إحالة هذه القضية الى المجلس العالي يعني أننا لسنا جادين في محاربة الفساد والاعتداء على المال العام، من حيث المبدأ، وهذا يظل وكالتنا عن الامة من ناحية اخلاقية. وافهم من دلالة المادة «٤٧» من النظام الداخلي لمجلس النواب أن التصويت ينبغي أن يتم بطريق المناقشة على الاعضاء باسمائهم، لأن العلة التي تتوفر عند بحث الثقة بالوزير تتوفر في هذه القضية. وإذا اتحدت العلة اتحد الحكم... والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، الدكتور عوني البشير.

الدكتور عوني البشير:
شكراً معالي الرئيس.

ايا الاخوة النواب

يشاركني في هذه الكلمة اصحاب المعالي والسعادة محمد الملاونة وعاطف البطوش وعمود المويصل.

نشكر لجنة التحقيقات النيابية على الجهد الذي بذل في اخراج تقريرها موضوع النقاش لهذا اليوم.

ومن الملاحظ ان هذا التقرير يتنازعه اتجاهان:

اتجاه الاغلبية في اللجنة الذي خرج الى توجيه اتهام بحق المسؤولين المذكورين بناء على سوء استخدامهم للسلطة وتبذيرهم للمال العام.

والاتجاه الآخر والمتمثل بقرار المخالفة المقدمة من الاستاذ حسين مجلي والذي يورد بأن السادة المذكورين لم يتجاوزوا بأفعالهم الصلاحيات المخولة لهم والتي تمنحهم سلطات تقديرية في هذا المجال.

تفضلتم سيدي الرئيس بأن هذه اول مره في تاريخ الاردن يقوم المجلس بالنظر في موضوع من هذا النوع. لذلك نجد ان من واجبتنا ان نؤكد بأنه لا بد وان تتوفر لنا جميع المعلومات التفصيلية حول هذه القضية.

وحق نستطيع ان نتوصل الى قناعة تتفق والضمير فنحن بحاجة الى معلومات تثبت او تنفي تبذير المال العام الناتج عن سوء استخدام السلطة التقديرية، ويمكن تلخيص هذه المعلومات المطلوبة بالتالي:-

١ - نحن بحاجة للاطلاع على كراس المواصفات الذي طرح به العطاء.

٢ - نحن بحاجة الى تقرير يحدد حالة الطريق المذكور في الوقت الحاضر ومواصفاته بما فيها الحمولات المحورية التي يتحملها.

٣ - نحن بحاجة لتقرير عن كلفة انشاء وكلفة صيانة مقدره العمر الافتراضي بفواصل بين الطرق الاسفلتية والاسمنتية.

٤ - نحن بحاجة الى تقرير عن مقدار المبالغ التي انفتحت داخل الاردن نتيجة لهذا المشروع ومقارنتها بالمبالغ التي كان يمكننا ان تنفق داخل الاردن في حال تنفيذ الطريق الاسفلتية.

٥ - نحن بحاجة الى تقارير حول الاعفاءات الضريبية بهذا المشروع وامثاله عبر الحكومات المتعاقبة ونطلب من اللجنة الموقرة الاجابة لماذا توجه التهمة رقم (٥) في الصفحة (٩) من تقرير اللجنة وهي اعفاء ٣٠٪ المتعاقبة من ضريبة الدخل للشركة ولا توجه لمن اعفى نفس الشركة ولنفس المشروع ١٠٠٪ من ضريبة الدخل.

٦ - نحن بحاجة الى تقرير يفيد بصلاحيه او عدم صلاحية استخدام هذا الطريق كمهبط للطائرات العسكرية في الحالة الراهنة للطريق رغم علمنا بما افاده مندوب سلاح الجو الوارد في تقرير اللجنة.

وبناء على ما تقدم نقترح تأجيل البت في هذه القضية الوطنية ريثما تتوافر المعلومات المطلوبة ليتسنى لنا اخذ القرار المتفق على الضمير... وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً لكم،
الاستاذ داود قوجق .

السيد داود قوجق :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس، الزملاء الكرام

قد لا يجد المتحدث بعد هذا العدد الكبير من المتحدثين ما يقوله الا انني سأحاول ما استطعت ان لا اكرر قولاً او اطيل الحديث وسأختصر في حديثي على نقاط قصيرة.

١ - ان وجود اخطاء كثيرة في مشاريع متنوعة سابقة او حالية ربما اكثر من اخطاء مشروع الجفر الأزرق لا يعني عدم المحاسبة على اخطاء هذا المشروع ومحاسبة الذين تسببوا بها . ولا يمكن القول بتقديم جميع الاخطاء دفعة واحدة الى المحاكمة وهنا اتساءل هل يُطلب من النائب العام ان لا يتهم احد المتهمين او يطلب من القاضي ان لا يحكم على المتهم الا اذا تم تحويل جميع المخالفين والمتهمين الى المحكمة في آن واحد؟؟

٢ - ان محاولة ربط الخطأ بمجلس الوزراء وعدم محاسبة الرئيس او الوزير المعني انما هي محاولة لتميع القضية . هذا مع العلم بأن مجلس الوزراء - اي مجلس - يتحمل المسؤولية كاملة على اي خطأ . الا اننا اذا عدنا الى كيفية اتخاذ القرارات في مجالس الوزراء السابقة ادركنا مسؤولية الوزير المعني مع رئيس الوزراء .

٣ - اشتراك مجلس الوزراء الحالي او الاسبق بتنفيذ ما يتعلق بالاتفاقية السابقة مع الشركة الهندية لا يعني مرتكب الخطأ في

البداية ويمكن محاسبة اي مجلس وزراء على اي خطأ اذا توفرت الادلة .

٤ - ان القول بعدم محاسبة الوزير وانه لا يسأل عما يفعل أمر خطير يجعل الوزير فوق القانون والدستور . مع العلم بأن الدستور الاردني ينص على محاكمة رئيس الوزراء والوزراء بأسلوب او اخر .

٥ - استغرب القول الذي يقول بأن اشارة عارية الفساد ومحكمة مرتكبين الفساد وبصورة عليه يُدين الاردن . وارى واعتقد ان اشارة هذا الموضوع الدستوري وبهذا الشكل يرفع من مستوى الاردن بين الامم وكذلك يجعل الدستور الاردني الذي يسمح بمحاكمة رئيس الوزراء والوزراء في صاف ارقى الدساتير الوضعية في العالم اجمع . ويفتخر كل اردني ويرفع رأسه عالياً عندما تتناقل وسائل الاعلام العالمية بأن مجلس النواب الاردني يحاسب الوزير ورئيس الوزراء ويقدمهم الى المحاكمة .

٦ - اعتقد ان اصحاب رؤوس الاموال والمستثمرين من خارج البلد يتشجعون في استثمار اموالهم في هذا البلد الطيب عندما يلاحظون عارية الفساد وتحويل المفسدين للمحاكمة .

٧ - ان القول باستعمال الخرسانه المسلحة وعدم استعمال الخلطة الاسفلتية لصالح البلد وصالح مصنع الاسمنت قول غير مقبول لأن الحكومة قادرة على دعم مصنع الاسمنت بطريقة او اخرى دون اللجوء الى اللف والدوران واخيراً اثنى ما قامت به

اللجنة الموقرة من عمل جليل في هذه القضية فلها الشكر والتقدير ووفق على كل ما جاء في تقريرها والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، الشيخ عبد الباقي جو .

السيد عبد الباقي جو : بسم الله الرحمن الرحيم، آليت على نفسي بعد ان استمعت الى كلمات الاخوة الزملاء ان لا اكرر ما ورد في كلمات الاخوة الزملاء تقيداً بالنظام وتخلصاً من التكرار، واحتراماً للوقت . فأقول ابتداءً اشكر اللجنة على الجهد الطويل الذي امتد الى اكثر من ستين وجاء بهذا التقرير المشيع بالادلة والبراهين .

ولا اليوم الذين عارضوا او اختلفوا مع اللجنة مع محاولة منع توجيه لوم اليها لأنها مكلفة بقرار من هذا المجلس للتحقيق في الفساد المالي والاداري، ولأن هذا المجلس هو الذي اختارها ووكّل اليها امر التحقيق فيجب ان تكون بعميدة كل البعد عن الانتقاد .

ولذلك اسير معها لأقول بأنني كبعض اعضاء هذا المجلس الذي وقف مرة هنا ومرة هناك واختلفوا فيما بينهم وهم الذين استمعوا الى الشهود والمتهمين بخلاف اعضاء هذا المجلس الذي كالتهم بلا عد ولا حصر متخلين من هذا التقرير وسيلة لجرح المواطن الاردني من خلال المتهمين، وان هناك من يباع ويشترى، وان هناك العملاء وهناك كذا وكذا . . . وان هناك الطحالب والنفائق والصفادع، تهمة بلا تحديد لكل مواطن اردني .

وانا هنا لأدافع عن هذا المواطن الاردني الذي اثبت انه مواطن حر شريف، ولا ادل على ذلك من انه تحدى قوى العالم ووقف وقفة الرجولة والشرف والكرامة متحدياً كل التهديدات بقطع الارزاق واغلاق الحدود . . .

معالي رئيس المجلس : الاختصار يا شيخ عبد الباقي .

السيد عبد الباقي جو : جاء الاختصار عند عبد الباقي جو، اما الذين شتموا هذا البلد وقذفوا، فلهم الحق .

معالي رئيس المجلس : الاختصار رجاء .
السيد عبد الباقي جو : أنا اختصر ولي حق ان اتكلم ساعة كاملة .

معالي رئيس المجلس : لا، ليس من حقك هذا، انت لا تعطي، هذا ليس حقك .

السيد عبد الباقي جو : انا لم اكتب ولم اقرأ خمسين ورقة، لذلك انا اقول ان هذا التقرير الذي قدم لهذا المجلس، حسب فهمي واعتقادي، انه تقرير ناقص لا يكفي مطلقاً لأن يرفع ما فيه من يتهم الى درجة الظن هناك نواحي عديدة اهملتها اللجنة مع تقديري واحترامي وشكري لها على هذا التقرير الذي امتد كما قلت اكثر من ستين، الا ان اللجنة حاولت ان تذكر الاسماء وان تغض الطرف عن الحسنات، وان تتعرض للنتائج التي اعتبرت نهباً ومنهاً، المدة الاسفلتية والاسمنتية . لم تذكر اللجنة ان النتائج التي حذر منها الجهة الفنية هل تحقق نتائج التحذير؟ هل وقع هناك عطب او تشقق؟ او ان هذه العملية ادت الى فساد

كل من اشعل

هذا من أشعل

العملية.

لم تعرض اللجنة الى النتائج التي اتجهت اليها بأن سلاح الجو قالت بأنها لم تتقدم بطلب ولكنها عندما عرض عليها أيدت هذا الطلب.

لذلك وهناك نواحي كثيرة جداً، لذا ارى حتى يتم الاتهام انا لا اقول كما قال البعض ان هناك اتهامات كثيرة ولا يجوز لنا ان نفرّد باتهام معين، لأن اتهام الكثيرين لا يبرر عدم اتهام البعض. فنحن في طريق كل من سولت له نفسه ان يتلاعب بأموال البلد وان يوقع فساداً ادارياً مدة طويلة في هذا البلد. انما اقول يجب ان تكون البيانات مقنعة حتى نستطيع ان نوجه الاتهام دون أن نسيء لهذا البلد وأهله ومواطنيه.

لذلك اقترح ان تعاد هذه الاوراق الى اللجنة لتستكمل التحقيق، وعلى هذا المجلس ان يكون في مستوى المسؤولية. لأن كل من يغض نظره عن سارق او مفسد فيكون شريكاً لهذا السارق وهذا اللص ونحن امانة على مصلحة وشعب هذا البلد ... والسلام عليكم.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام، بقي لدينا بالإضافة الى ملاحظات رئيس اللجنة ومقررها هناك ثلاث اخوة طلبوا حق الحديث بسبب ذكر اسمائهم في مداخلات الاخوة وحديثهم. فمن حيث المبدأ لا ارى مانعاً من اعطاء الاخوة حق توضيح الموقف لأنه كما قلت هذه القضية ليست قضية عادية وانما هي قضية المجلس كله بساكنة جميعاً. وحديثه وتوضيحاتهم لا بأس به إحقاقاً للحق وحتى يكون

الامر واضح للجميع ودون منع اي زميل من ان يدلي برأيه وقد تحدث ما يزيد عن الخمسين بكثير. ولهذا افصح المجال لكن رجاء الاختصار الاستاذ حسين مجلي.

السيد حسين مجلي: شكراً سيادة الرئيس.

لا بد من التأكيد أولاً بما هو معروف اننا هنا جالسون كسلطة اتهام. ويقيني ان الاتهام يجب ان يتم بحوار علمي عقلاني قانوني لقرر هل نتهم او لا نتهم، ونحن هنا نمارس سلطة محاسبة التي تدخل ضمن سلطة مجلس النواب. ويقيني ايضاً ان حوارنا يجب ان يتم بعيداً عن اي تهويل او تهيج. وانا من حيث المبدأ لا اعرف لا في الحاضر ولا في التاريخ اتهاماً يتم في مهرجان ساهمت فيه وسائل الاعلام، ومع ذلك نؤاخذ وسائل الاعلام لماذا لم تزد في هذا المهرجان.

اعتقد ان النائب وهو يمارس سلطة الاتهام ليقرر الاتهام ام لا، والنائب العام عندما يراقب المدعي العام اي لجنة التحقيق، يجب ان يكون ليقرر النائب العام الاتهام او لا كامل اوراق القضية مجتمعة. وبخلاف ذلك لا يملك من حيث الشكل ان يقرر الاتهام. وأرجو ان لا اوجه لأنني التحدث في القضية وفي اطار القانون، في اطار الشكل والموضوع ...

معالي رئيس المجلس: اذا سمح الاستاذ حسين.

السيد حسين مجلي: يا سيدي انا اليومين عم أجرح بارتياح وقبول ومن حقي أن أطرح هذه القضية قانوناً دون أن أرد على اي شخص تحدث عني.

قناعتي هذه وأحيل الموضوع الى المجلس، هذا الامر واضح ...

السيد حسين مجلي: الامر ليس واضح. معالي رئيس المجلس: ليس دفاعاً ولا مراعاة جديدة ولا اتهام جديد، انت ترد على من ذكرك فقط.

السيد حسين مجلي: يا سيدي انا لا ادافع عن نفسي ولست في معرض الدفاع عن نفسي. معالي رئيس المجلس: انت ترد على من ذكرك مع بقية الاخوة. الاستاذ رئيس اللجنة نقطة نظام.

السيد رئيس لجنة: سيدي، واضح جداً ان سيادتكم اعطيتم الكلام لمن ذكر، اي ان الموضوع فيما نسبته اليه اعضاء المجلس حتى يرد على ما ذكر به شخصياً. فالالتزام بهذا هو الاصل وأي خروج عن ذلك التنازع على الكلام، وراي القانوني قد ابداه.

معالي رئيس المجلس: اذا سمحت إحقاقاً للحق وجهة نظري وتقييمي وتقديري للموقف، هذا الذي ذكرت. إن كان هناك من بعض الاخوان من يرى غير ذلك ليطرحه حتى اطرحه للتصويت والرأي لكم.

تقديري للموقف ان الاخوان جميعاً كما رأيتم قدموا الآراء جميعاً، بقناعة مني عرضت الامر عليكم ان نفسح المجال لثلاثة من الاخوة ذكرت اسمائهم. حديث جميع الثلاثة فقط فيما نسب اليهم وليس وضعاً جديداً الاستاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: سيدي الرئيس،

معالي رئيس المجلس: اذا سمحت أولاً انت عضو في هذا المجلس، وانت عضو في لجنة التحقيقات النيابية وقد قدمت دفاعاً في عشرة صفحات فولسكاب كاملة وقد وزعت على الناس جميعاً. الان اعطيك هذا الموقف الان تقول بكلمات محددة معينة عن قضايا اشير اليك بها، اما ان تنتقد طريقة العمل بأن الاتهام في مهرجان فهذا ليس من حقك لأن هذا قرار اللجنة وانت عضو فيها. ارجو ان تتكلم مباشرة اذا سمحت.

انا اعطيك المجال لتحدث بما نسب اليك بعد البيان الذي قدمت وليس مرافعه جديدة، اذا سمحت لا اقبل ايضاً الا ان يكون هذا الكلام.

السيد حسين مجلي: يا سيدي انا بدلي احدث قانوناً في هذه القضية وهذا معنى ان المجلس حقيقة ارجو ان تتفق على ما هو الاتهام، الاتهام حوار بين الاطراف يتكرر فيه الحوار.

معالي رئيس المجلس: اذا سمح الاستاذ حسين انا اعطيتك وانا متفق وقناعتي الشخصية واستأذنت المجلس في ذلك، انت ومن ذكر اسمه، لا نريد مراعاة جديدة ولا اتهام وانما ترد بمعلومات عما نسب اليك. انت وبقية الاخوان الاستاذ عبدالله المكايلة والاستاذ عبدالرؤوف الروابدة.

السيد حسين مجلي: لا يا سيدي انا لا ادافع عن حالي أنا احاور المجلس في القانون، لا ادافع عن حالي بما نسب الي.

معالي رئيس المجلس: ليس موضوع بحث جديد، القرار للمجلس. انا حقيقة

حقيقة الامر انا بالرغم من رأيي في هذه القضية التي أبديتها في الجلسة الماضية لكنني مع اعطاء الزميل حسين مجلي حق الكلام لأنه نسب له الكثير على مدار الجلستين السابقتين. فمن حقه فعلاً ان يرد على الكلام للأمانة.

معالي رئيس المجلس: الدكتور احمد عتاب.

الدكتور احمد عتاب: الحقيقة انا ايضاً مع الزميل حسين مجلي لأن هناك نقاط اوردت، ومن خلال هذه النقاط يستطيع ان يتقدم بشروحات اخرى ... وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ احمد عويدي.

الدكتور احمد العبادي: شكراً سيدي الرئيس. انا اعتقد بأن مخالفة الزميل حسين مجلي قد وردت في موضوع المناقشة والانتقاد تارة والتأييد تارة في كثير من كلمات الزملاء. وبناء عليه فأرى ان يعطى الحق الكامل في الحديث والمرافعة، ليس في الدفاع عن نفسه فحسب وايضاً في الدفاع عن وجهة نظره القانونية لكي يكون مقنعاً لنا، لعل ذلك قد يؤثر على سير القضية اذا أردنا العدالة وأردنا الحق ... وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: الدكتور عبدالله المكايلة.

الدكتور عبدالمكايلة: شكراً معالي الرئيس.

واضح انك اعطيت الكلام لثلاثة اشخاص بعد ان انتهت كلمات الزملاء جميعاً في معرض الرد على كل ما ذكر فيه كل واحد منا،

انا والزميل حسين مجلي عضوان في هذه اللجنة وكان هنالك عرف استقر في هذا المجلس ان اعضاء اللجنة لا يتكلمون، وقبلنا بذلك، وقد قدم الزميل مرافعة كما ذكرت قوامها عشر صفحات وثبت على التلفزيون تقريباً كاملة. اذا اراد الزميل له الحق الكامل ان يتكلم في كل نقطة أثبتت في معرض كلمات الزملاء النواب، اما ان يبدأ المرافعة من جديد فلنا الحق معالي الرئيس ان نتناول من خلال ادوارنا قناعتنا كاملة في هذه القضية ... وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، ونرجو من الاخ حسين ان يلتزم بالرد على نقاط محددة ذكرت على كلمته ولك ذلك.

السيد حسين مجلي: نحن مستحاور كسلطة اتهام ولأي من الزملاء ان يرد علي ايضاً، ولا يجوز ان نخلص دون ان يفرغ كل منا ما عنده. نحن كلنا نائب عام، كلنا الثمانين نائب نشكّل النيابة العامة.

فسيدي الرئيس انا لست، مرة ثانية، معنياً بدائي لأدافع عن حالي. انا أريد ان احاور القانون في القانون.

معالي رئيس المجلس: ومتى ينتهي الامر؟

السيد حسين مجلي: يا سيدي لو خليتوني خلصت.

معالي رئيس المجلس: انت تقول شيء وسأفسح المجال لمن يريد ان يوضح ان يوضح ايضاً.

السيد حسين مجلي: حقه، هذا حقه يا

مجلسي.

معالي رئيس المجلس: انا اقل لا مانع لدي اذا وافق المجلس على ذلك ما عندي مانع ابداً. الدكتور حسني الشيباب.

الدكتور حسني الشيباب: شكراً معالي الرئيس.

اذا لجأنا الى هذا الاسلوب أخشى اننا نخالف النظم الداخلي واننا نخالف ما استقر عليه العرف بطريقة عملنا. لا يجوز ان نبقي نحاو ويرد الواحد منا على الآخر والآخر يرد على الواحد ... وهكذا.

كل ما حدث في الجلستين هو حوار، قال كل المتحدثين ما عندهم. حسب النظام الداخلي للاستاذ حسين مجلي الحق كل الحق بأن يرد على الملاحظات التي وجهت اليه. لكن لا نبدأ من جديد ويصبح لي الحق ان اطلب الحديث مرة اخرى. معنى ذلك اننا لا نحاو. معنى ذلك اننا نضيع الوقت ... شكراً.

معالي رئيس المجلس: وهذا الحق بهذا المفهوم معطى للاستاذ حسين لكن تنقيد به، وأرجو فقط ومباشرة على النقاط المحددة التي اثبتت. تفضل.

السيد حسين مجلي: يا سيدي انا اقول ابتداءً انه اذا لم يسد القانون ساد الاستبداد، واعتقد انه من اخطر الامور التذرع بمكافحة الفساد فتعالج الفساد بفساد أخطر. وذلك حين نخرج على مبدأ سيادة القانون وحقوق الانسان فهندم باليمن ما نحاول إصلاحه باليسار، وبالتالي نترحم في عهد الديمقراطية على ايام القوانين الاستثنائية.

ولعله من المفيد ايضاً ان نحذر رجال السياسة بشكل خاص من التهاون في الدفاع عن مبدأ سيادة القانون، ومن انتهاك هذا المبدأ البالغ الاهمية ...

معالي رئيس المجلس: هل لديك نقاط تشير اليها.

السيد حسين مجلي: يا سيدي انا اذا قوطعت.

معالي رئيس المجلس: انا اخلاقياً لا اقبل اي امتياز لاحد في هذا المجلس.

السيد حسين مجلي: يا سيدي انا ما يدي امتياز ولا أطلب بامتياز.

معالي رئيس المجلس: الجميع متساوون والامتيازات لا اقبلها الا للجميع.

السيد حسين مجلي: يا سيدي انا لا اطلب بامتياز انا اريد ان اناقش قرار لجنة التحقيق ولي مدخل في ذلك.

معالي رئيس المجلس: انت قانوني، قول قال فلان ...

السيد حسين مجلي: يا سيدي، انا معلم وسأعلم، في هذا الموضوع الذي أناقشه انا اعلم، شغلني معلم في مجال القانون انا عملي كذلك.

معالي رئيس المجلس: هذا كلام مرفوض غير مقبول، لا يجوز، هذه مراكز نفوذ لا نقبلها في هذا المجلس.

السيد حسين مجلي: يا سيدي انا اقول في القانون انا معلم.

كلنا من الشعب

كل من اشغلي

معالي رئيس المجلس: هذا غير مقبول ابداً، وآسف ان نسمع مثل هذا الكلام من رئيس اللجنة القانونية. لا نشطب ويسجل التاريخ وتحفظ السجلات ما يقال، لا نشطب. الاستاذ محمد فارس.

محمد فارس الطراونه: شكراً معالي الرئيس.

استغرب جداً معالي الرئيس كيف نتعارض مع النظام الداخلي والقانون والدستور، النظام الداخلي يقول ان اي عضو في لجنة، وانا اعني ان العرف والتقاليد التي نرسنها في هذا المجلس جزء من النظام الداخلي، عضو اي لجنة لا يجاز له الحديث. وقد سبب هذا استقالة البعض من اللجنة القانونية وانا واحد منهم.

الزميل حسين مجلي خالف اعضاء لجنة التحقيق ان بمراقبة طويلة، نشرت في الاعلام ولم ينشر الاعلام غير هذه المرافعة. وهنا ادين اجهزة الاعلام واتهمها بالتحيز لرأي الاستاذ حسين مجلي، وهذا مخالف لأرادة الشعب والديمقراطية.

الاستاذ حسين مجلي قدم مراقبة طويلة كتب فيها عصارة افكاره، وكان تلخيص عصارة افكاره انه ألغى الدستور ضمناً عندما ألغى ضمناً قانون محاكمة الوزراء رقم ٣٥٥، ألغى الدستور ضمناً عندما أطاح بالمواد ٥٥-٦١.

الاستاذ حسين مجلي دافع عن البنية العلوية وكان البنية العلوية متميزة.

وانا استغرب ان نخالف الدستور الذي يقول لا فرق بين الاردنيين، الاردنيون سواء.

كيف نجز لانفسنا ان نقبل محاكمة مواطن عادي ولا نحاكم رئيس وزراء سابق ووزراء عاثروا فساداً في البلاد؟! بنوا القصور والقلاع والمساح...

معالي رئيس المجلس: ارجو ان نقف عند هذه النقطة.

السيد محمد فارس الطراونه: سيدي الرئيس ارجو ان تسمح لي لاعدود للاستاذ حسين مجلي:

معالي رئيس المجلس: رجاء انا استشير المجلس فيما تبقى من كلمات.

السيد محمد فارس الطراونه: لن اتعرض لاشخاص، سيدي الرئيس لن اتعرض لاشخاص.

معالي رئيس المجلس: فقط الرأي فيها هو معروض الان.

السيد محمد فارس الطراونه: معالي الرئيس، ما اريد ان اقول انه لماذا يعطى الحق لعضو اللجنة المخالف الذي قدم تقريراً طويلاً بأن يتكلم ثانية ١١٩ وهل يقتضي مبدأ العدالة ان يتكلم هو ولا نتكلم جميعاً ١١٩ هذا امر مرفوض وحوار من شأنه إطالة أمد القضية.

انا واثق تماماً ان هذا المجلس الكريم قد شكل قناعته، وهذه ورقة تستطيع ان احدث من الذي سيحول الى الاتهام ومستعد ان اسلمها الى الرئاسة. اساء الذين سيحاولون اتهم الواردة اسماؤهم هي في هذه الورقة، اما الذين لا يريدون الاتهام يحاولون الكف على الموضوع سواء بأعادة اوراق التحقيق او... الخ.

معالي الرئيس، اني اعترض على اعطاء الاستاذ حسين مجلي دور الا ما ينسجم مع نص المادة ٥٤» وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، اعيد الموضوع الى بداية الاستشارة، انا حاولت ان اعرض على المجلس الكريم الاساء الثلاثة للأخوة الذين طلبوا التعليق عندما ذكرت اسماؤهم تحت هذا البند، والذي ذكر اسمه يشار الى من ذكره ويرد على النقطة التي اثبتت فقط. هذا المجال الذي في ذهني وأفسح المجال للأخوة الثلاثة اذا ارادوا ان يتقيدوا بهذا. غير ذلك القرار لكم ان تقررو هذا المبدأ اولا تقرروه. نقطة نظام الاستاذ الدغمي.

السيد عبد الكريم الدغمي: شكراً سيدي الرئيس. الحقيقة اشكر انك تريد اعمال النظام الداخلي فيما يتعلق بالرد على من يذكر اسمه اثناء كلام احد الاعضاء، ولكن سيدي الرئيس مع الاحترام الكامل للرئاسة الجليلة ان المادة (٥٤) من النظام الداخلي تعطي او قصد بها في النظام ان تعطي العضو الذي يذكر اسمه في النقاش الاولوية، اي الرد الفوري على الذي تحدث باسمه. اي مجرد ان ينهي المتحدث، لنفرض ان عبد الكريم الدغمي ذكر اسم الاخ ليث شبيلات، يعطى الحق فوراً بالرد. لكن ان يؤجل الى ما بعد فهذا كرم زائد من معاليك وليس له، مع الاحترام الكامل لرأي معاليك، ليس له أي سبب في النظام.

أأرجو معالي الرئيس ان نهي الموضوع خوفاً من مزيد من التشنجات ايضاً، ونصوت على اقتراحات وتوصيات اللجنة او نستمع الى

رد رئيس اللجنة او مقرر اللجنة إذا كان لديهم ردود على كل ما قيل، وان تنتهي إن شاء الله وشكراً.

اصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الان اذا كان اي تعليق من حق رئيس اللجنة ان كان رد بسيط سريع او مقررهما ثم نطرح المقترحات للتصويت، الاستاذ عبدالرؤوف.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: شكراً سيدي الرئيس. الحقيقة بعض زملائي الكرم الطيبين، وبحسن نية، وفي محاولة للدفاع في هذه القضية حاولوا اشارة بعض الغبار حول الموضوع، موضوع النقاش هو العقد الذي وقع مع هاتين الشركتين، وليس ما ترتب على ذلك العقد وليست طريقة تنفيذ ذلك العقد.

القضية متعلقة بالعقد ولقد ترتب على ذلك العقد اجراءات متعددة، كل الحكومات التالية مجبرة على تنفيذ العقد ولا تملك التراجع عنه. ولقد اصدرت الحكومة الموقرة عام ١٩٨٩ في مطلع العام وبعد ان تنزل سعر الدينار، اصدرت قراراً بالتعويض على المتعهدين، جميع المتعهدين، في هذا البلد اردنيين واجانب عن نزول سعر الدينار او ارتفاع سعر الاسمنت والحديد وما الى ذلك. وهو قرار عام شامل تملك الشركة موضوع البحث حق المطالبة بتعويضها ولقد تم ذلك. واثارة الغبار حول ذلك التعويض تعني اما ان ذلك التعويض كان صحيحاً فذكره غير وارد، او انه كان فساداً مالياً وعندها يقدم الى لجنة التحقيقات البرلمانية للتحقيق فيه، حتى اذا تبين انه اجراء فاسد

هذا من العمل

ترتبت عليه مساءلة.

اما ان يطلق في باب القول ان الحكومات التالية عوّضت، بمعنى ذلك ان كل شيء سابق صحيح، انا اعتقد انه في غير موقعه.

اما الامر الثاني فهناك قرار صادر عن الحكومات المتعاقبة تسهياً على المتعهدين في السيولة المالية ان تعاد اليهم محتجزاتهم مقابل كفالات بنكية معينة. ولقد عومل هذا المتعهد كما عومل غيره من المتعهدين بإعادة محتجزاته مقابل كفالات مالية اصولية.

هذا الموضوع، إعادة المحتجزات والتعويض، لا علاقة لها من قريب او بعيد بالقضية موضوع البحث.

شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم الاستاذ العكايلة.

الدكتور عبده الله العكايلة: بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً معالي الرئيس، كنت اود ان يكون الاخ الكريم، معالي الاخ محمد عضوب الزين، موجوداً بيننا لأنه هو الذي سأل عن دوري في المجلس العاشر يوم كنت في ذلك المجلس حين وقع هذا العقد ونفذ هذا المشروع، او بدأت عملية تنفيذ هذا المشروع.

ارجوان يعلم الزملاء ان دوري هو مبرز في إحدى وثلاث هذه القضية، وربما كان دقيقاً أن أقول ان رأيي في تلك القضية في المجلس العاشر كان المحرك الاساسي لهذه القضية التي نتظرونها اليوم.

فقد وُفِّت في هذا المجلس وبسالت

الحكومة يومها ما معنى ان تقوم الحكومة بتلزييم مشروع طريق الجفر - الازرق الى شركة هندية وحيدة وان يدفع بكل ما كان يقال من ان الميزان التجاري بيننا وبين الهند معكوس لصالحنا. وكان ردي يومها ان هذا الكلام صحيح لو انه قد جرى هنالك تنافس بين الشركات الهندية، لو ان الشركة التي قدمت عرضها قد اعطيت الفرصة كما اعطيت الشركة السابقة.

ان تعديل الميزان التجاري قد ورد في كلمتي، ودفعت بهذه الذريعة انه اذا اردنا ان نعدل الميزان التجاري مع الهند فليفسح المجال امام شركات هندية متعددة، وليس تعديل الميزان التجاري يكون بتلزييم شركة بعينها.

ثم وقفنا يومها وحاسبنا وصفيينا حسابات لمصلحة هذا الوطن ولمصلحة هذا الشعب، ولذا ساءني اكثر ما ساءني ان يطلق عبارات اليوم اسمها تصفية الحسابات، نعم ايها الاخوة انها تصفية حسابات ولكن لمصلحة هذا الشعب وليست لمصلحة ليث شيبيلات او عبدالله العكايلة اوبقية اعضاء لجنة التحقيقات النيابية.

وقفنا يوم كانت الكلمة مكلفة ويوم كانت المعارضة قليلة، وقفنا ايضاً لكي لا تكرر عبارات اليوم سمعناها بكل أسف هي الاختباء وراء النظام، وحذرنا من الاختباء وراء النظام. وقلنا لبعض الوزراء في تلك المرحلة أخرجوا من الاختباء وراء النظام وبالتحديد من وراء مقام جلالة الملك، فجلالة الملك ارفع مقامه من ان يجتنب وراءه فاسدون. قلنا لهم ذلك وستقوم اليوم وستقول لزملائنا الذين يحاولون ان يصفوا هذه الصفة على من ارتكبوا جريمة بحق هذا

الشعب، إنهم انما يدينونهم أنفسهم وانما يميزون تلك المقولة وانما يشجعون الفاسدين الذين لا يشرف النظام ان يلتصق فسادهم لا من قريب ولا من بعيد بهذا النظام.

وقلنا يومها وفي تلك الجلسات ايضاً وفي غيرها ان دستورنا الاردني كان من الوعي، وان مشرعنا كان من الذكاء بحيث حصّن المسؤولية نحصينا كمالاً فقال «وامر الملك الخطية والشقوية لا تعفي الوزراء من مسؤولياتهم». وكنا نقول لهم كل واحد منكم يحاول ان يتذرع بهذه الذريعة هاه الدستور فأما ان يكون عند موقع المسؤولية واما ان يقدم استقالته.

لذلك نحن ايها الاخوة لسنا اليوم في صدد مذنبه او اغتيال سياسي على مائدة الاحقاد كما قال بعض الزملاء، نحن باختصار شديد امام المحاسبة على المسؤولية. والمسؤولية ايها السادة ليست الا مجموعة الالتزامات المترتبة على إشغال المركز.

فهل يريد مجلسكم الكريم ان يقول لا سلطة إطلاقاً يمكن ان تكون لشخص ثم بعد ذلك لا يحاسب عليها ١١٩ هل يريد مجلسكم الكريم يحصن السلطة ويطلق يد السلطة ثم بعد ذلك يحل بالمسؤولية ١١٩ ان المسؤولية هي الوجه الآخر للسلطة ولا يوجد إطلاقاً ضابط للسلطة بلا حس من مسؤولية.

وما يمارسه مجلسكم الكريم هو مجرد المسامحة على إشغال المركز، ليس تشهيراً ولا قنحاً ولا اغتيالاً سياسياً. فاذا أراد مجلسكم الكريم ان يخالف من موافقة موافقة التي اعلنها للشعب فليختر ذلك، اما نحن فأننا نبريء الى الله عز وجل ونقول فيما يخص الادلة.

وهل يصح في الاذهان شيء اذا احتاج النهار الى دليل. واخيراً أقول ما قال عز وجل «ها انتم جادلتم عنهم في الحياة الدنيا فمن يجادل الله عنهم يوم القيامة ام من يكون عليهم وكيلاً. شكراً معالي الرئيس والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، اخواناً هذا الامر الان استكمل شروط الحديث ولدينا تقرير للجنة المختصة لجنة التحقيقات النيابية، واللجنة قد نسبت اربع تسييبات، الاستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس لجنة التحقيق النيابية: سيدي، ارى ان الاخوان يقولون لا داعي لرد رئيس اللجنة والمقرر. نحن لسنا متحمسين للرد ولكن هنالك أسئلة طرحت، إن لم يرد المجلس ان يسمعها لا بأس عندنا ما فيه اي مانع. اما ان اردنا ان نرد لا بد من بعض السرد.

معالي رئيس المجلس: ان كان هناك قضايا تم الرد عليها من كلا الطرفين وأرجوان يكون الرد في قضايا لم يتم الرد عليها من الاخوان التي ردوا على بعضهم البعض. استاذ حسني.

الدكتور حسني الشياح: معالي الرئيس، اعتقد وفاة لروح الموضوعية، ووفاء لثل هذه الدرجة الرفيعة من الاحساس بالمسؤولية الوطنية، واستجلاء لكل نقطة فانا اؤيد ما ذهب اليه رئيس اللجنة بأن يقول ما لديه من ردود يعتقد بأهميتها فقط إزالة لأي غبار حول هذه اللجنة.

اؤيد انه لا بد من الردود على ما يعتقد انها

كتاب من الله على

نقاط هامة لهذه الغاية ... وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، دكتور محمد الحاج.

الدكتور محمد الحاج: اعتقد انه بعد كل هذا الكلام وبعد كل هذه التوضيحات والمداخلات لم يبقى اي غبار والقضية واضحة، ولذلك اقترح اعفاء اللجنة من الاجابة عليها... وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً الشيخ علي.

الدكتور علي الفقير: شكراً معالي الرئيس. اظن ان الامر قد اشبع وان القنوات قد تولدت وليس هناك من امر فيه لبس او غموض، وباعتقادي اعطاء الحديث لرئيس اللجنة والمقرر هو من باب إطالة الجلسة بما لا طائل تحته، وباعتقادي ان تقرير اللجنة كاف في الرد على كل ما طرح.

ولذلك اقترح اعفاء المقرر ورئيس اللجنة من كلام والتصويت على الموضوع... وشكراً.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس لجنة التحقيق النيابية: سيدي الرئيس، كنت مستعداً للاستجابة لهذا الطلب الكريم حقيقة من الزميل وبعض الزملاء لولا انه ملاحظ ان بعض الزملاء قد علقوا موقفهم على بعض الاجابات. لذلك من باب الامانة ان يجاب على ما تفضلوا به حتى نعد الى الله.

معالي رئيس المجلس: طيب، تفضل مقرر اللجنة لكن رجاء في النقاط التي ذكرت والتي لم يتم توضيحها.

السيد المقرر: بسم الله الرحمن الرحيم، الحقيقة انه كان هناك سؤال تكرر انه لماذا خص الثلاثة ورئيس الوزراء ووزير المالية ووزير الاشغال العامة؟ هذا السؤال طرح من اكثر من واحد.

اما بالنسبة لوزير الاشغال فهو قد نس وتعلمون يعني ما تجاوز، فلا نريد ان نجسد الحديث في هذا.

اما بالنسبة لرئيس الوزراء كان يعلم بالعرض وفرق المبلغ وتواطىء مع وزير الاشغال في هذه القضية ولم يعلم اعطاء مجلس وزارته، وبالتالي هم لا يعلمون بهذا الامر.

انما العلم نتيجة التحقيقات كان يعلم رئيس الوزراء وباعترافه كان يعلم ان هناك عرض اقل من العرض الذي لزم بثلاثة ملايين على الاقل.

الامر الثالث، وزير المالية في الحقيقة هو وافق على الشروط التي سببت ما سببت من تحميل الخزانة هذه المبالغ. غيره من الوزراء ليس مسؤولاً لا عن الشروط ولا عن الامور الفنية، انما هؤلاء الثلاثة في هذه القضية بالذات هم المسؤولون هذه القضية الاولى دون تفصيل.

الامر الثاني بالنسبة لدعوة السيد زيد سمير الرفاعي بموجب المدة ٦٣ من اصول المحاكمات، والتي تليت، تمت الاجراءات القانونية التالية بالنسبة للجنة.

كتابه ما يلي:

١ - ترى اللجنة الاكتفاء بالتحقيق فيها يتعلق بالسيد زيد الرفاعي كمتهم علماً بأنه ارتأى الاكتفاء بأقواله الواردة بشهادة لدى المدعي العام ولجنة التحقيق النيابية ولا يرغب بالمثل أمام اللجنة شخصياً وبصحبته محام وكان الحضور من الحقوقيين حسين مجلي وفارس النابلسي ومعالي وزير العدل السيد يوسف البيضين.

هذه كمعلومات نريد ان نقول أن اللجنة بعد ان استوفت ما استوفت قررت هذا، وبناء عليه اعتبرت افادته كشاهد افادته كمتهم وأخذت المعلومات من هذا الامر.

في الحقيقة التنسب هوليس رأي وانما هو جزء مهم من القرار، وهو مرحلة من مراحل اتخاذ القرار. وبالتالي الاصل ان لا يكون قرار الا بعد التنسب من جهة متخصصة فنية، على ضوء ذلك يجيب رئيس الوزراء ومجلس الوزراء. ويكون لهذه الجهة الفنية المتخصصة لرأيها وزن مهم في هذا المجال.

انا لا اريد ان اتناقش بقية الامور، هذا ما طرح من اسئلة... وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس لجنة التحقيق النيابية: سيدي الرئيس، قبل ان ابدأ بالاجابة اريد فقط ان اعزز الكلام الذي تفضل فيه المقرر، فأقول انا شخصياً كرئيس لجنة استشرت زملاء حقوقيين

١ - قرأت اللجنة شهادة السيد زيد الرفاعي امام المدعي العام.

٢ - قررت اللجنة استدعاء السيد زيد الرفاعي للاستماع الى شهادته مرة ثانية ومناقشته.

٣ - استمعت اللجنة الى السيد زيد الرفاعي كشاهد ونافشته في شهادته ودونت ذلك.

٤ - تدارست اللجنة البيانات والشهادات وقررت بناء على ذلك استدعائه كمتهم لسماع اقواله بتاريخ ١٧/٨/١٩٩١، والجلسة في ٢٤/٨/١٩٩١.

٥ - وجهت اللجنة عن طريق رئيسها كتاباً الى السيد زيد الرفاعي تطلب فيه حضوره كمتهم وتذكره ان من حقه ان يصطحب محامياً له.

٦ - لم يحضر السيد زيد الرفاعي في الموعد المذكور والمحدد في ٢٤/٨/١٩٩١.

٧ - قررت اللجنة بتاريخ ٢٤/٨/٩١ ما يلي
١ - تحقيقاً للعدالة تقرر اللجنة اعادة تبليغه ورفع الجلسة الى يوم السبت ٩١/٨/٣١.

٨ - اجتمعت اللجنة بتاريخ ٣١/٨/١٩٩١ وقرأت كتاباً من السيد زيد الرفاعي موجهاً الى رئيس اللجنة جواباً على كتابه الذي يستدعيه كمتهم يذكر فيه انه يكفي بأقواله الواردة بشهادته لدى المدعي العام ولجنة التحقيق النيابية ولا يرغب بالمثل أمام اللجنة شخصياً وبصحبته محامياً ولابداء دفاعة عن الشكوى الموجهة اليه.

٩ - قررت لجنة التحقيق النيابية بعد قراءة

وبالذات الأستاذ حسين مجلي على قضية عدم حضور المشتكى عليه فقال لا بأس بذلك وأشار عليّ، وكما قال هو معلم، فأطمت المعلم.

أيها السادة الكرام.

هذا العطاء كما تفضل الزميل الدكتور عبدالله المكايلة وذكر بعض خلفياته، وأثير وكشفه الأخ عبدالله وقتئذ ثم أثير في مجلس النواب السابق وكان الكثير يقولون وكثير من مخالفون اللجنة اليوم، كانوا يقولون وسبح هؤلاء الرجال لو كان معهم مجلس. ولقد فرحنا ان المجلس الذي كان يُدّ به قد جاء، لا لنستمع لظعن في تصرفات واجراءات لصالح الشعب. بدأها البعض واستكملت بقرار من هذا المجلس الذي طالب بحالة قضايا الفساد وأصر على الحكومة، اول انتخابه، على إحالة قضايا الفساد الى المحكمة. فجري ما جرى فأحيل الى المدعي العام ثم جاءت الينا بعد ان رفع المدي العام موضوع الوزراء الينا.

أضيف الى كلام الدكتور عبدالله المكايله ان هذا الموضوع قد بحث في الهند أيضاً وقد جاءنا الخبر وقتئذ. وان البرلمان الهندي قد بحثه، وان البرلمان الهندي ساءل رئيس الحكومة كيف تختار شركة واحدة فقط فقال ان الاردنيين هم الذين اختاروا ذلك، وكان هذا الموضوع بسبب بعض المشاكل.

وقد سألنا عن كراس العطاء وانا اتقى على الزميل الذي سأل هذه الاسئلة ان يستمع لانه على تصويته على هذه الاجابات. سيدي العزيز ليس هنالك كراس عطاء هذا تلزيم، لا بل هنالك اصروا على التلزيم بالمدّة الاستثنائية لم يكن

هنالك مخططات سوى مخططات اوليه، عدة اوراق، ولا يحال مثل هذا المشروع باللايين الا وقد استكملت عقوده.

أحيل المشروع وليس له مخططات، هذا بالوثائق ويمكن الرجوع اليها. كون الطريق مطاراً، لا يمكن ابدأ ان يكون طريق كامل مطاراً. وقد أجاب سلاح الجو على ذلك. وأعزز ذلك من الناحية الهندسية الطرق لما اتجهات كثيرة ولما انحناات كثيرة، والمطار يحتاج الى اتجهات معينة فقط ومطلوب ايضاً اعفاءات في الميلان انحناات معينة ولقد اوضح سلاح الجو انه لم يطلب إلا ٣٠ كيلو مترات وقد اثبت الوثائق ذلك وهي امامنا.

لذلك ان يقال ان الطريق كله مطار هذا ساذج جداً ولا يمكن فنياً مطلقاً ان يحدث ذلك.

سؤال اخر من الزميل وكرر، عن اعفاء ضريبة الدخل ١٠٠٪. ولقد أجاب الاستاذ عبدالرؤف الروابدة على القضية الاخرى المشابهة، والاجابة مشابهة ان الاوراق التي بين يدينا والتي احالها المدعي العام هي اوراق احالة العقد على هذه الشركة. واللجنة لم تكلف وليس بين يديها متابعة ما حدث بعد هذا في الحكومات السابقة.

اما الاعفاء ١٠٠٪ مثلاً اذا رايتم في ذلك فساداً فنحن نرحب جداً ان يحال هذا الموضوع علينا لكي نحقق مع الحكومة الحالية حول هذا الموضوع. ارجو ان يحدث ذلك. سألت لماذا حصلت اللجنة على هذه المعلومات؟ قالت اللجنة ان عندها معوقات

وكيف حصلت على هذه المعلومات وعندها معوقات؟ هذه اللجنة جمعت كما قال الزميل ٥٠٠-٣٠٠ صفحة وهي تضيف الاوراق تلو الاوراق على موضوع المدعي العام.

المعوقات التي ذكرتها اللجنة هي في قضايا اخرى بدأت تحركها ولم يحدث اي تحارب مع الحكومة وسيأتي ذلك في التقرير العام.

اما القول، وهو قول مشروع، عن ان مجلس الوزراء جميعه مسؤول، نعم. لقد تداولت اللجنة في هذا الموضوع ووجدت في رأيها ان مجلس الوزراء بكل تأكيد مسؤول على الاقل من الناحية السياسية، خصوصاً لانه رضي ان يتحمل مسؤوليته استناداً الى تقارير شفوية تبين له ان هناك عرضاً واحداً، ولم يطلب تعزيزاً خطياً التزاماً بذلك. وأن التقارير الشفهية اخفت عنه التقارير الفنية فيما يخص الاسمنت.

لذلك حتى يتابع من ناحية جزائية كان يجب ان يثبت لنا انه علم ان هنالك عرضاً اخر، ولم يثبت لدينا ذلك انه علم بعرض آخر.

المخالفة التي ارتكبتها هو انه استمع الى تقرير أمن على هذا التقرير، تسبب من وزير الاشغال قصير وكلام ان الهند تريد هذه الشركة وانه لا يوجد عرض اخر فأحال هذا الموضوع.

ولو ثبت للجنة ان المجلس قد اطلع على بقية الامور بكل تأكيد لكانت وجهت اتهاماً لجميع المجلس. ولكن مجلس الوزراء بكل تأكيد مسؤول سياسياً عن ذلك، وفي هذا المجال يجب على مجلس النواب ان يتخذ قراراً يطلب فيه من مجلس الوزراء اصدار نظامه الداخلي الذي لم يصدر منذ تأسيس المملكة. وان يلتزم بتسجيل

نعود الى القضية والتقرير المقدم من

محاضر جلسات ومحاضر لقاءات كل وزير، فهذه هي اصول العمل العام والا فان الوزير يتصرف كأنه يتصرف في ملكه الخاص.

فيه اسئلة لم نجيبها؟ اذن نختم يا سيدي ونترك الامر للمجلس وشكراً لكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، اخواني هذا الموضوع موضوع دستوري رسمي لا يختص بأسماء على الاطلاق، والقضية بحالة حسب الاحوال الدستورية والقانونية الى هذا المجلس الكريم، موضوع الاتهام والتبرئة قضية حضارية اخلاقية لا يقوم بها الا العظام والكبار، والكبار هم اللذين يقبلون الاتهام ويقبلون بالتبرئة.

أخواني القضية الحقيقية يعتر بها هذا البلد ويعز على الآخرين ان يقوموا بمنزلها. ولهذا يتسع صدرنا لهذا الموضوع.

هذه امانة وشهادة امام الله وامام الناس، وقال الله تعالى: «ولا يجرمنكم شنآن قوم على ان لا تعدلو، اعدلوا هو اقرب للتقوى» العدل هو الاساس.

لا تتأثر بأي رأي وهذه قناعة الاخوة الزملاء يدلون بها بغض النظر عن كل ما قيل، ولا نريد الا الحق ولا نريد الا الامانة. وليس في نفس احد منكم اي ضغينة نحو أي طرف او اي اسم من الاسماء. هذا ما تقتضيه العدالة والامانة وشرف المسؤولية ونأمل ان يلتزم الجميع بذلك.

نعود الى القضية والتقرير المقدم من

هذا من أصل

كل من أشعل

اللجنة وفيه في الصفحة «٢١» اتهام لأحد السادة وهو السيد محمود الحوامدة وفيه تنسيب بالادانة . في الصفحة «٢٤» من التقرير فيه ادانة للسيد زيد الرفاعي ، وفي الصفحة «٢٦» فيه إدانة السيد حنا عودة ، والصفحة «٢٧» فيه ادانة بموضوع اخر للثلاثة مجتمعين .

هذا هو تقرير اللجنة الذي مستندي عليه في التصويت على كل واحدة من هذه الارب . بقي من خلال النقاش هناك اقتراح بأعادة الموضوع الى اللجنة المختصة لاستكمال التحقيق .

وفي موضوع التصويت اود ان اعود الى المادة «٤٧» الفقرة «أ» اذا كانت التصويت متعلقاً بال دستور او بالاقتراح على الثقة بالوزارة او بأحد الوزراء فيجب ان تعطى الاصوات بالمناداة على الاعضاء بأسمائهم ويصوت عال . ولما كان هذا الموضوع الذي لديكم الان ومعرض على المجلس الكريم هو اتهام لأحد الوزراء ، والاتهام هنا كما فسر المجلس العالي قال ان حكم الوزراء السابقين هو حكم الوزراء اللاحقين . ولما كان هو موضوع اتهام وتهمة فال تصويت في تقديره بالمناداة .

بقي الجزء الاول وهو اقتراح إعادتها ، هذا ليس اتهاماً وإنما رأي للمجلس . فنطرحه ونأخذ الاصوات برفع الايدي او الوقوف وأما القضايا الاخرى فتنادى بالاسماء .

المادة «٤٧» وقد قرأناها على المجلس الكريم « اذا كان التصويت متعلقاً بالدستور او بالاقتراح على الثقة بالوزارة او بأحد الوزراء فيجب ان تعطى الاصوات بالمناداة على الاعفاء

بأسمائهم ويصوت عال» ولما كان المجلس العالي فسر موضوع قضايا الوزراء السابقين بأن حكمها هو حكم الوزراء العاملين وعلى هذا الاساس جاءت هذه القضية الى هذا المجلس . فأقول التصويت على هذا الاساس بالمناداة .

الموضوع الثاني وهو موضوع الاقتراح المقدم لاعادة الموضوع الى اللجنة هذا ليس قضية اتهام وإنما القرار للمجلس .

فأطرح الموضوع على المجلس الكريم ، الاقتراح الاول ، وهو ان هناك اقتراح وثني عليه من عدد كبير ، وان يعاد هذا الموضوع الى لجنة التحقيق لاستكمال التحقيق . هذا كلام ذكر وثني عليه ، الامانة العامة فيه غير هذا الاقتراح فيها يخص التهم ؟ اذن هذا الموضوع معروض على المجلس الكريم للتصويت عليه ، الدكتور حسني .

الدكتور حسني الشيباب : الحقيقة هو استفسار يتعلق بالوضع القانوني للتصويت هذه المسألة تحتاج الى اغلبيه الثلثين من اعضاء مجلس النواب .

معالي رئيس المجلس : هذا نص دستوري لا يحتاج الى تفسير .

الدكتور حسني الشيباب : لا ، لا ، انا اريد ان اقصد نحن نعرف ان اخوين لنا قد فارقانا الى الآخرة ، هل يعتبر «٨٠» ام «٧٨» .

معالي رئيس المجلس : المجلس هو المجلس القسائم . اذا سمحتم موضوع رد الموضوع الى اللجنة لاستكمال التحقيق نطرحه عليكم أولاً . الاستاذ سليم .

السيد سليم الزعبي : شكراً سيدي الرئيس ، للأمانة الاقتراح جاء مني فيجب ان ينزل لانه امر يتعلق بتطبيقات قانونية ، وسأتلو الاقتراح على الزملاء جميعاً .

الاقتراح ، من تدقيق تقرير اللجنة ومن الرجوع لملف القضية فقد تبين لي ان اللجنة وجهت كتاباً للسيد زيد الرفاعي للمثول امامها كمشتكى عليه ، الا ان السيد زيد الرفاعي لم يلتزم بطلب اللجنة . بعدها أعدت اللجنة تقريرها الذي نسبت فيه اتهام المشتكى عليه السيد زيد الرفاعي والسيد محمود الحوامدة وحنا عودة ولزوم محاكمتهم امام المجلس العالي .

ان مجلسنا الموقر قد قرر اتباع اصول المحاكمات الجزائية في هذه القضية ومشايتها وقانون اصول المحاكمات الجزائية في المواد «٦٣» و «١١١» و «١١٨» و «١١٩» يوجب حضور او احضار المشتكى عليه للسبر في القضية حسب الاصول . فالمادة «٦٣» تقول . . .

معالي رئيس المجلس : واضح واضح .

السيد سليم الزعبي : سيدي الرئيس انا اريد ان اكمل ، وأرجو حقيقة ان لا أجبر على القول انه ليس هكذا تناقش الامور . يعني انا استمحيك عذراً ان تسكت زملائي خليني اكمل اقتراحي .

معالي رئيس المجلس : رجاء ، يعني احنا نحملناكم ونحملتونا هذه المدة كلها اصبروا باقي الجلسة . استاذ ليث هناك اقتراح قدمه الاستاذ سليم وثني عليه ونطرحه للتصويت . استاذ سليم الموضوع واضح .

السيد سليم الزعبي : لا يا سيدي اعتقد مش واضح .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ رئيس اللجنة .

السيد رئيس لجنة التحقيق النيابية : شكراً معالي الرئيس ، فقط حتى لا ينزل في محاضر هذا المجلس فقط ما تفضل به الزميل سليم الزعبي ، وهو كلام محترم ومقدر وعلى الراس والعين ، إلا ان سلطة الاتهام والمدعي العام حسب الدستور هو المجلس بأكمله . ولكن المجلس إستعان في عمله بلجنة ، اذن المجلس هو كله سلطة الاتهام . وليس هنالك موضوع عن اللجنة وكيف المجلس والمجلس يتصرف كسلطة اتهام وشكراً .

معالي رئيس المجلس : لا خلاف على ذلك استاذ ليث المجلس هو صاحب القرار المجلس شكل لجنة منه ، والاقتراح واضح وتم تأييده وثني عليه من عدد كبير .

ملخص الاقتراح للاسباب التي ذكرها ان تستكمل اللجنة التحقيق في قضايا معينة ، بمعنى آخر تعاد للجنة لاستكمال التحقيق . هذا هو الاقتراح والقرار لكم ، انتم شكلتم اللجنة واللجنة جاءتكم بهذا ، وإن كان هناك بعض الاستيضاحات من اللجنة فأنتم اصحاب القرار تحيلوه او تحيلوه . لا يجوز ان نفرض شيئاً تم الاتفاق عليه ، من يؤيد هذا الاقتراح ؟

لا بأس استاذ سليم أعدد الاقتراح وبسرعة .

السيد سليم الزعبي : المادة «٦٣» تقول

هذا من أصل

عندما يمثل المشتكى عليه امام المدعي العام
يتثبت من هويته وينلو عليه التهمة المنسوبة اليه
ويطلب جوابه عنها منها اياه ان من حقه ان لا
يجيب عنها الا بحضور محامي». والمادة «١١١»
الفقرة «٢» تقول «اما اذا لم يحضر المشتكى عليه
او خشي فراره فالمدعي العام يصدر بحقه مذكرة
إحضاره» والمادة «١١٩» تقول من لم يمثل للمذكرة
الحضار...

معالي رئيس المجلس: يا سيدي نريد
نص الاقتراح.

السيد سليم الزعبي: يا سيدي الرئيس
انا اريد ان ابين الاقتراح متكاملًا.

معالي رئيس المجلس: انت قلت هذا
كله، هذه المرة الثالثة، فاذا سمحت ما هو نص
الاقتراح حتى يطرح على المجلس.

السيد سليم الزعبي: ولما لم تفعل اللجنة
ذلك فأنني اقترح على المجلس الكريم ان يصدر
قراراً بالاستناد لأحكام المادة «١٣٣» الفقرة
«ج» يعيد بموجبه القضية الى اللجنة لأكمال هذا
النقص المشار اليه حسب الاصول المنصوص
عليها في المواد المشار اليها اعلاه... وشكراً
سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً من يوافق
على هذا الاقتراح؟ تعد الاصوات.

السيد الامين العام: «١٠» من «٧١».

معالي رئيس المجلس: «١٠» من «٧١»، ولم
يقبل الاقتراح. نمسود الى التصويت على
الاقتراحات المقدمة من اللجنة المختصة، لجنة
التحقيقات النيابية، الاقتراح الأول وهو

موضوع اتهام بالادانة وادانة للسيد محمود
الحوامدة وهذا ما جاء في التقرير صفحة «٢١»،
والان السيد الامين العام وأرجو الامانة العامة
ان تسجل والاخوان المساعدين يسجلوا ونجمع
الاسماء بالتالي. ينادى على الاسماء اسماً اسماً
حول تنسيب اللجنة بالاتهام مع الادانة
والتنسيب بالمحاكمة للسيد محمود الحوامدة
حسب ما جاء في الصفحة «٢١» من التقرير
الذي امامكم.

السيد الامين العام: سماحة الشيخ
الدكتور علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: اتهمه.

السيد الامين العام: سعادة السيد
عبدالعزیز جبر.

السيد عبدالعزیز جبر: اتهم.

السيد الامين العام: معالي الدكتور ماجد
خليفة.

الدكتور ماجد خليفة: اتهم.

السيد الامين العام: فضيلة الشيخ
عبدالممنع ابو زنت.

السيد عبدالممنع ابو زنت: اتهمه.

السيد الامين العام: سعادة الدكتور علي
الحوامدة.

الدكتور علي الحوامدة: اتهمه.

السيد الامين العام: فضيلة الشيخ
يعقوب قرش.

السيد يعقوب قرش: اتهمه.

السيد الامين العام: سعادة السيد ليث

شبيلات.

السيد ليث شبيلات: اتهم.

السيد الامين العام: السيد فارس
النابلسي.

السيد فارس النابلسي: اتهم.

السيد الامين العام: دولة السيد طاهر
المصري.

السيد طاهر المصري: أؤيد قرار اللجنة.

السيد الامين العام: سعادة السيد منصور
سيف مراد.

السيد منصور مراد: اتهم.

السيد الامين العام: سعادة السيد فخري
قعوار.

السيد فخري قعوار: اتهم.

السيد الامين العام: سعادة السيد حمزة
عباس منصور.

السيد حمزة منصور: اتهم.

السيد الامين العام: سعادة الدكتور همام
سعيد.

الدكتور همام سعيد: اتهم.

السيد الامين العام: سعادة الدكتور محمد
ابو فارس.

الدكتور محمد ابو فارس: اتهم.

السيد الامين العام: سعادة السيد عطا
الشهوان.

السيد عطا الشهوان: أؤيد قرار اللجنة.

السيد الامين العام: سعادة الدكتور احمد
العبادي.

الدكتور احمد العبادي: نظراً لعدم
اكتمال التحقيق فأنني امتنع سيدي انا اكلم
رأيي التاريخي، عدم اكتمال اوراق التحقيق،
ولذلك فأنني امتنع عن التصويت حتى تتحقق
الاوراق كلها.

السيد الامين العام: سعادة السيد داود
قوجق.

السيد داود قوجق: اتهم.

السيد الامين العام: سعادة السيد عبد
الحفيظ علاوي.

السيد عبد الحفيظ علاوي: اتهم.

السيد الامين العام: سعادة الدكتور سعد
حدادين.

الدكتور سعد حدادين: لا اتهم.

السيد الامين العام: سعادة الدكتور احمد
الكوفي.

الدكتور احمد الكوفي: اتهم.

السيد الامين العام: سعادة السيد
عبدالرحيم عكور.

السيد عبدالرحيم المكور: اتهم.

السيد الامين العام: سعادة السيد كامل
المعري.

السيد كامل المعري: اتهم.

السيد الامين العام: سعادة الدكتور
يوسف الخصاونة.

الدكتور يوسف الخصاونة: اتهم.

السيد الامين العام: معالي السيد محمد
العلاونه.

السيد محمد العلاونه: أؤيد قرار اللجنة.

كتاب من الأصول

السيد الامين العام: معالي السيد ذوقان الهنداوي.
السيد ذوقان الهنداوي: لا اهتم.
السيد الامين العام: سعادة الدكتور حسني الشيايب.
الدكتور حسني الشيايب: اهتم.
السيد الامين العام: معالي السيد عبدالرؤف الروابدة.
السيد عبد الرؤف الروابدة: اهتم.
السيد الامين العام: سعادة الدكتور ذيب مرجي.
الدكتور ذيب مرجي: اهتم.
السيد الامين العام: سعادة السيد عيسى الريموني.
السيد عيسى الريموني: امتنع.
السيد الامين العام: سعادة السيد حسين مجلي (خرج).
السيد الامين العام: سعادة السيد احمد عناب.
الدكتور احمد عناب: اهتم.
السيد الامين العام: معالي السيد عبدالسلام فريجات.
السيد عبدالسلام فريجات: اهتم.
السيد الامين العام: سعادة السيد جمال حداد.
السيد جمال حداد: لا اهتم.
السيد الامين العام: سعادة السيد محمد علي دردور.
السيد محمد علي دردور: اؤيد قرار اللجنة.
السيد الامين العام: معالي الدكتور قسيم عبيدات.
الدكتور قسيم عبيدات: لا اهتم.
السيد الامين العام: معالي السيد سليم الزعبي.
السيد سليم الزعبي: اهتم.
السيد الامين العام: معالي السيد عبدالمجيد الشريدة.
معالي السيد عبدالمجيد الشريدة: اهتم.
السيد الامين العام: سعادة السيد نادر الظهيرات.
السيد نادر الظهيرات: اهتم.
السيد الامين العام: معالي الدكتور عبدالله النصور.
الدكتور عبدالله النصور: اهتم.
السيد الامين العام: سعادة السيد ابراهيم خريسات.
السيد ابراهيم خريسات: اهتم.
السيد الامين العام: معالي الدكتور عوني البشير.
الدكتور عوني البشير: اهتم.
السيد الامين العام: معالي السيد مروان الحمود. (اجازة).

معالي السيد سلطان العدوان (اجازة)
السيد الامين العام: سعادة الدكتور فوزي شاعر الطعيمي.
الدكتور فوزي الطعيمي: اهتم.
السيد الامين العام: معالي السيد سمير قعوار.
السيد سمير قعوار: امتنع.
السيد الامين العام: سعادة السيد احمد الكفاوين.
السيد احمد الكفاوين: اهتم.
السيد الامين العام: معالي السيد جمال الصرايره.
السيد جمال الصرايرة: امتنع.
السيد الامين العام: معالي السيد عاطف البطوش.
السيد عاطف البطوش: اهتم.
السيد الامين العام: سعادة السيد محمود الموقبل.
السيد محمود الموقبل: اؤيد قرار اللجنة.
السيد الامين العام: سعادة السيد مطير البستنجي، (خرج).
السيد الامين العام: معالي السيد يوسف المبيضين.
السيد يوسف المبيضين: اهتم.
السيد الامين العام: معالي السيد محمد فارس الطراونه.
السيد محمد فارس الطراونه: اهتم.
السيد الامين العام: سعادة السيد عيسى مدانات.
السيد عيسى مدانات: اهتم.
السيد الامين العام: سعادة السيد عبدالله زريقات.
السيد عبدالله زريقات: امتنع.
السيد الامين العام: معالي السيد يوسف العظم.
السيد يوسف العظم: اهتم.
السيد الامين العام: معالي السيد سليمان عرار.
السيد سليمان عرار: اهتم.
السيد الامين العام: سعادة السيد زياد الشويخ (اجازة).
السيد الامين العام: معالي السيد هشام الشراري.
السيد هشام الشراري: لا اهتم.
السيد الامين العام: معالي السيد عبدالكريم الكباريتي.
السيد عبدالكريم الكباريتي: لا اهتم.
السيد الامين العام: سعادة السيد ذيب انيس شحادة.
السيد ذيب انيس شحادة: اهتم.
السيد الامين العام: سعادة الدكتور محمد احمد الحاج.
الدكتور محمد احمد الحاج: اهتم.

كل من أشعل

السيد الأمين العام: سعادة السيد سلامة الغويري.

السيد سلامة الغويري: أتهم.

السيد الأمين العام: سعادة السيد زياد أبو محفوظ.

السيد زياد أبو محفوظ: أتهم.

السيد الأمين العام: سماحة الشيخ عبد الباقي جو.

السيد عبد الباقي جو: أؤيد قرار اللجنة.

السيد الأمين العام: سعادة السيد بسام حدادين.

السيد بسام حدادين: أتهم.

السيد الأمين العام: معالي السيد عبد الكريم الدغمي.

السيد عبد الكريم الدغمي: أتهم.

السيد الأمين العام: سعادة الدكتور محمد أبو سليم.

الدكتور محمد أبو سليم: أؤيد قرار اللجنة.

السيد الأمين العام: سعادة السيد نواف الخوالدة (خرج بمعذرة).

السيد الأمين العام: معالي الدكتور عبد المكي.

الدكتور عبد الله المكي: أتهم.

السيد الأمين العام: سعادة السيد فؤاد الخلفات.

السيد فؤاد الخلفات: أمتنع عن التصويت.

السيد الأمين العام: معالي السيد إبراهيم النباشة.

السيد إبراهيم النباشة: لا أتهم.

السيد الأمين العام: سعادة السيد محمد بخيت المرعر.

السيد محمد بخيت المرعر: أتهم.

السيد الأمين العام: معالي السيد سعد هائل السرور.

السيد سعد هائل السرور: لا أؤيد قرار اللجنة.

السيد الأمين العام: معالي السيد جمال الحريشا.

السيد جمال الحريشا: لا أتهم.

السيد الأمين العام: معالي الدكتور محمد عضوب الزين (خرج بمعذرة).

السيد الأمين العام: سعادة السيد فيصل الجازي.

السيد فيصل الجازي: لا أتهم.

السيد الأمين العام: سعادة الدكتور نايف أبو تايه.

الدكتور نايف أبو تايه: لا أتهم.

السيد الأمين العام: معالي الدكتور عبد اللطيف عريبات.

الدكتور عبد اللطيف عريبات: أؤيد قرار اللجنة، كم الاصوات.

السيد الأمين العام: معالي الرئيس:

الاتهام ٥٤ صوت

ضد الاتهام ١١ صوت.

امتناع ٦ اصوات.

الغياب ٧ اشخاص.

معالي رئيس المجلس: مجموع الاصوات التي ايدت قرار اللجنة:

بالاتهام (٥٤) صوت.

ضد الاتهام (١١) صوت.

امتناع (٦) اصوات.

غياب (٧) اشخاص.

وهذا يتحقق النصاب القانوني بالاتهام، وموافقة على قرار اللجنة بهذا الموضوع.

البند الثاني وهو الاتهام الموجه للسيد زيد الرفاعي) تنادى على الاصوات بنفس الطريقة السيد الأمين العام.

السيد الأمين العام: سماحة الشيخ الدكتور علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: أتهم.

السيد الأمين العام: سعادة عبدالعزيز جبر.

السيد عبدالعزيز جبر: أتهم.

السيد الأمين العام: معالي الدكتور ماجد خليفه.

الدكتور ماجد خليفه: أتهم.

السيد الأمين العام: فضيلة الشيخ عبد المنعم ابو زنت.

السيد عبد المنعم ابو زنت: أتهم.

السيد الأمين العام: سعادة الدكتور علي الحوامدة.

الدكتور علي الحوامدة: أتهم.

السيد الأمين العام: فضيلة الشيخ يعقوب قرش.

السيد يعقوب قرش: أتهم.

السيد الأمين العام: سعادة السيد ليث شبيلات.

السيد ليث شبيلات: أتهم.

السيد الأمين العام: سعادة السيد فارس النابلسي.

السيد فارس النابلسي: أتهم.

السيد الأمين العام: دولة السيد طاهر المصري.

السيد طاهر المصري: أمتنع.

السيد الأمين العام: سعادة السيد منصور مراد.

السيد منصور مراد: أتهم.

السيد الأمين العام: سعادة السيد فخري قعوار.

السيد فخري قعوار: أتهم.

السيد الأمين العام: سعادة السيد حمزه منصور.

السيد حمزه منصور: أتهم.

السيد الأمين العام: سعادة الدكتور همام سعيد.

الدكتور همام سعيد: أتهم.

كل من أشعل

السيد الامين العام : سعادة الدكتور محمد ابوفارس.
الدكتور محمد ابوفارس : أتهم .
السيد الامين العام : سعادة السيد عطا الشهبان.
السيد عطا الشهبان : لا أتهم .
السيد الامين العام : سعادة الدكتور احمد عويدي المبادي .
الدكتور احمد عويدي المبادي : لا أتهم .
السيد الامين العام : سعادة السيد داود قوجق .
السيد داود قوجق : أتهم .
السيد الامين العام : سعادة السيد عبدالحفيظ علاوي .
السيد عبدالحفيظ علاوي : أتهم .
السيد الامين العام : سعادة الدكتور سعد حدادين .
الدكتور سعد حدادين : لا أتهم .
السيد الامين العام : سعادة الدكتور احمد الكوفحي .
الدكتور احمد الكوفحي : أتهم .
السيد الامين العام : سعادة السيد عبد الرحيم عكور .
السيد عبد الرحيم عكور : أتهم .
السيد الامين العام : سعادة السيد كامل العمري .

السيد كامل العمري : أتهم .
السيد الامين العام : سعادة الدكتور يوسف الخصاونه .
الدكتور يوسف الخصاونه : أتهم .
السيد الامين العام : معالي السيد محمد الملاونه .
السيد محمد الملاونه : أؤيد قرار اللجنة .
السيد الامين العام : معالي السيد ذوقان الهنداوي .
السيد ذوقان الهنداوي : لا أتهم .
السيد الامين العام : سعادة الدكتور حسني الشيباب .
الدكتور حسني الشيباب : أتهم .
السيد الامين العام : معالي السيد عبدالرؤف الروابده .
السيد عبدالرؤف الروابده : أتهم .
السيد الامين العام : سعادة الدكتور ذيب مرجي .
الدكتور ذيب مرجي : أتهم .
السيد الامين العام : سعادة السيد عيسى الريموي .
السيد عيسى الريموي : أمتنع .
السيد الامين العام : سعادة السيد حنين مجلي (خرج) .
السيد الامين العام : سعاد الدكتور احمد غناب .

الدكتور احمد غناب : أؤيد قرار اللجنة .
السيد الامين العام : معالي السيد عبدالسلام فرمجات .
السيد عبدالسلام فرمجات : أتهم .
السيد الامين العام : سعادة السيد جمال حداد .
السيد جمال حداد : لا أتهم .
السيد الامين العام : سعادة السيد محمد علي الدردور .
السيد محمد علي الدردور : أمتنع .
السيد الامين العام : معالي السيد قسيم عبيدات .
الدكتور قسيم عبيدات : لا أتهم .
السيد الامين العام : سعادة السيد سليم الزعبي .
السيد سليم الزعبي : أتهم .
السيد الامين العام : معالي السيد عبدالمجيد الشريدة .
السيد عبد المجيد الشريدة : لا أتهم .
السيد الامين العام : سعادة السيد نادر الظهيرات .
السيد نادر الظهيرات : لا أتهم .
السيد الامين العام : معالي الدكتور عبدالله النصور .
الدكتور عبدالله النصور : أتهم .
السيد الامين العام : سعادة السيد ابراهيم خريسات .

السيد ابراهيم خريسات : أتهم .
السيد الامين العام : سعادة الدكتور عوني البشير .
الدكتور عوني البشير : أمتنع .
السيد الامين العام : معالي السيد مروان الحمود (اجازة) .
معالي السيد سلطان المدوان (اجازة) .
السيد الامين العام : سعادة الدكتور فوزي الطعمية .
الدكتور فوزي الطعمية : أتهم .
السيد الامين العام : معالي السيد سمير قعوار .
معالي السيد سمير قعوار : لا أتهم .
السيد الامين العام : سعادة السيد احمد الكفاوين .
السيد احمد الكفاوين : أتهم .
السيد الامين العام : سعادة السيد جمال الصرايرة .
معالي السيد جمال الصرايرة : أمتنع .
السيد الامين العام : سعادة السيد عاطف البطوش .
السيد عاطف البطوش : أتهم .
السيد الامين العام : سعادة السيد محمود الهويل .
السيد محمود الهويل : أؤيد قرار اللجنة .
السيد الامين العام : سعادة السيد مطير

هل هذا من أهل

البستنجي (خرج).
السيد الأمين العام: معالي السيد يوسف المبيضين.
السيد يوسف المبيضين: لا أتهم.
السيد الأمين العام: سعادة السيد محمد فارس الطراونه.
السيد محمد فارس الطراونه: أتهم.
السيد الأمين العام: سعادة السيد عيسى مدانات.
السيد عيسى مدانات: أتهم.
السيد الأمين العام: سعادة السيد عبدالله زريقات.
السيد عبدالله زريقات: لا أتهم.
السيد الأمين العام: سعادة السيد يوسف العظم.
السيد يوسف العظم: أتهم.
السيد الأمين العام: معالي السيد سليمان عرار.
السيد سليمان عرار: أتهم.
السيد الأمين العام: سعادة السيد زياد الشويخ (اجازة).
السيد الأمين العام: معالي السيد هشام الشراري.
السيد هشام الشراري: لا أتهم.
السيد الأمين العام: معالي السيد عبدالكريم الكباريتي.
السيد عبدالكريم الكباريتي: لا أتهم.
السيد الأمين العام: سعادة السيد ذيب انيس شحادة.
السيد ذيب انيس شحادة: أتهم.
السيد الأمين العام: سعادة الدكتور محمد احمد الحاج.
الدكتور محمد احمد الحاج: أتهم.
السيد الأمين العام: سعادة السيد سلامة الغوري.
السيد سلامة الغوري: امتناع.
السيد الأمين العام: سعادة السيد زياد ابو محفوظ.
السيد زياد ابو محفوظ: أتهم.
السيد الأمين العام: سماحة الشيخ عبدالباقي جمو.
السيد عبدالباقي جمو: أتهم.
السيد الأمين العام: سعادة السيد بسم حدادين.
السيد بسم حدادين: أتهم.
السيد الأمين العام: معالي السيد عبدالكريم الدغمي.
السيد عبدالكريم الدغمي: أتهم.
السيد الأمين العام: سعادة الدكتور محمد ابو عليم.
الدكتور محمد ابو عليم: أؤيد قرار اللجنة.

السيد الأمين العام: سعادة السيد نواف الخوالدة. (خرج بمعذرة).
السيد الأمين العام: معالي الدكتور عبدالله العكايلة.
الدكتور عبدالله العكايلة: أتهم.
السيد الأمين العام: سعادة السيد فؤاد الخلفات.
السيد فؤاد الخلفات: أتهم.
السيد الأمين العام: معالي السيد ابراهيم الغباشة.
السيد ابراهيم الغباشة: أتهم.
السيد الأمين العام: سعادة السيد محمد المرعر.
السيد محمد المرعر: أتهم.
السيد الأمين العام: معالي السيد سعد هائل السرور.
السيد سعد هائل السرور: لا أتهم.
السيد الأمين العام: معالي السيد جمال الحريشا.
السيد جمال الحريشا: لا أتهم.
السيد الأمين العام: معالي الدكتور محمد عضوب الزين (خرج بمعذرة).
السيد الأمين العام: سعادة الشيخ فيصل الجازي.
السيد فيصل الجازي: لا أتهم.
السيد الأمين العام: سعادة الدكتور نايف ابوتايه.
الدكتور نايف ابوتايه: لا أتهم.
السيد الأمين العام: معالي الدكتور عبداللطيف عربيات.
الدكتور عبداللطيف عربيات: أؤيد قرار اللجنة.
السيد الأمين العام: النتيجة.
اتهام ٤٨ صوت.
ضد الاتهام ١٧ صوت.
امتناع عن التصويت ٦ اصوات.
غياب ٧ اشخاص.
معالي رئيس المجلس: اتهام (٤٨) صوت.
غير اتهام: (١٧) صوت.
امتناع ٦ اصوات.
غياب ٧ اشخاص.
ولم يحصل على الثلثين، ولهذا عدم الموافقة على تنسيب اللجنة.
الموضوع الثالث السيد حنا عوده.
السيد الأمين العام: سماحة الشيخ علي الفقير.
الدكتور علي الفقير: أتهم.
السيد الأمين العام: سعادة السيد عبدالعزيز جبر.
السيد عبدالعزيز جبر: أتهم.
السيد الأمين العام: معالي الدكتور ماجد خليفه.

كتاب من الأدب

الدكتور ماجد خليفة: أتهم.
السيد الأمين العام: فضيلة الشيخ
عبدالمعظم أبو زنت.
السيد عبدالمعظم أبو زنت: أتهم.
السيد الأمين العام: سعادة الدكتور علي
الحوامدة.
الدكتور علي الحوامدة: أتهم.
السيد الأمين العام: فضيلة الشيخ
يعقوب قرش.
السيد يعقوب قرش: أتهم.
السيد الأمين العام: سعادة السيد ليث
شبيلات.
السيد ليث شبيلات: أتهم.
السيد الأمين العام: سعادة السيد فارس
النابلسي.
السيد فارس النابلسي: لا أتهم.
السيد الأمين العام: دولة السيد طاهر
المصري.
السيد طاهر المصري: أمتنع.
السيد الأمين العام: سعادة السيد منصور
مراد.
السيد منصور مراد: أتهم.
السيد الأمين العام: سعادة السيد فخري
قنوار.
السيد فخري قنوار: أتهم.
السيد الأمين العام: سعادة السيد حمزة

عباس منصور.
السيد حمزة عباس منصور: أتهم.
السيد الأمين العام: سعادة الدكتور همام
سعيد.
الدكتور همام سعيد: أتهم.
السيد الأمين العام: سعادة السيد عماد
أبو فارس.
الدكتور محمد أبو فارس: أتهم.
السيد الأمين العام: سعادة السيد عطا
الشهوان.
السيد عطا الشهوان: أؤيد قرار اللجنة.
السيد الأمين العام: سعادة الدكتور احمد
عويدي العبادي.
الدكتور احمد عويدي العبادي: أمتنع.
السيد الأمين العام: سعادة السيد داود
قوجق.
السيد داود قوجق: أتهم.
السيد الأمين العام: سعادة السيد
عبدالحفيظ علاوي.
السيد عبدالحفيظ علاوي: أتهم.
السيد الأمين العام: سعادة الدكتور سعد
حدادين.
الدكتور سعد حدادين: لا أتهم.
السيد الأمين العام: سعادة الدكتور احمد
الكوفحي.
الدكتور احمد الكوفحي: أتهم.

السيد الأمين العام: سعادة السيد
عبدالرحيم عكور.
السيد عبدالرحيم عكور: أتهم.
السيد الأمين العام: سعادة السيد كامل
العمرى.
السيد كامل العمرى: أتهم.
السيد الأمين العام: سعادة الدكتور
يوسف الخصاونة.
الدكتور يوسف الخصاونة: أتهم.
السيد الأمين العام: معالي السيد عماد
العلاونه.
السيد عماد العلاونه: اوافق على قرار
اللجنة.
السيد الأمين العام: معالي السيد ذوقان
الهنداوي.
السيد ذوقان الهنداوي: لا أتهم.
السيد الأمين العام: سعادة الدكتور
حسني الشيباب.
الدكتور حسني الشيباب: أتهم.
السيد الأمين العام: معالي السيد
عبدالرؤف الروابدة.
السيد عبدالرؤف الروابدة: أتهم.
السيد الأمين العام: سعادة الدكتور ذيب
مرجي.
الدكتور ذيب مرجي: أتهم.
السيد الأمين العام: سعادة السيد عيسى

الريكوني.
السيد عيسى الريكوني: أمتنع.
السيد الأمين العام: سعادة السيد حسين
محلي (خرج).
السيد الأمين العام: سعادة الدكتور احمد
عنان.
الدكتور احمد عنان: أمتنع.
السيد الأمين العام: معالي السيد
عبدالسلام فريجات.
السيد عبدالسلام فريجات: أتهم.
السيد الأمين العام: سعادة السيد جمال
حداد.
السيد جمال حداد: لا أتهم.
السيد الأمين العام: سعادة السيد محمد
علي الدردور.
السيد محمد علي الدردور: مع قرار
اللجنة.
السيد الأمين العام: معالي الدكتور قسيم
عبيدات.
الدكتور قسيم عبيدات: لا أتهم.
السيد الأمين العام: معالي السيد سليم
الزعي.
السيد سليم الزعي: أتهم.
السيد الأمين العام: معالي السيد
عبدالمجيد الشريده.
السيد عبدالمجيد الشريده: أتهم.

فأخذ من أشعل

السيد الامين العام: سعادة السيد نادر الظهيرات.
السيد نادر الظهيرات: أمتنع.
السيد الامين العام: معالي الدكتور عبدالله النور.
الدكتور عبدالله النور: أتهم.
السيد الامين العام: سعادة السيد ابراهيم خريسات.
السيد ابراهيم خريسات: أتهم.
السيد الامين العام: معالي الدكتور عوني البشير.
الدكتور عوني البشير: أمتنع.
السيد الامين العام: معالي السيد مروان الحمد (اجازة).
معالي السيد سلطان العدوان (اجازة).
السيد الامين العام: سعادة الدكتور فوزي الطعيمة.
السيد فوزي الطعيمة: أتهم.
السيد الامين العام: معالي السيد سمير قموار.
السيد سمير قموار: لا أتهم.
السيد الامين العام: سعادة السيد احمد الكفاوين.
السيد احمد الكفاوين: أتهم.
السيد الامين العام: معالي السيد جمال الصرايرة.
السيد جمال الصرايرة: أمتنع.
السيد الامين العام: معالي السيد عاطف البطوش.
السيد عاطف البطوش: أتهم.
السيد الامين العام: سعادة السيد محمود الهويل.
السيد محمود الهويل: أتهم.
السيد الامين العام: مطير البستجي: (خرج).
السيد الامين العام: معالي السيد يوسف مبيضين.
السيد يوسف المبيضين: أتهم.
السيد الامين العام: معالي السيد محمد فارس الطراونه.
السيد محمد فارس الطراونه: أتهم.
السيد الامين العام: سعادة السيد عيسى مدانات.
السيد عيسى مدانات: أتهم.
السيد الامين العام: سعادة السيد عبدالله زريقات.
السيد عبدالله زريقات: لا أتهم.
السيد الامين العام: معالي السيد يوسف العظم.
السيد يوسف العظم: أتهم.
السيد الامين العام: معالي السيد سليمان عرار.

السيد سليمان عرار: أتهم.
السيد الامين العام: سعادة السيد زياد الشويخ (اجازة).
السيد الامين العام: سعادة السيد هشام الشراري.
السيد هشام الشراري: لا أتهم.
السيد الامين العام: معالي السيد عبدالكريم الكباريقي.
السيد عبدالكريم الكباريقي: لا أتهم.
السيد الامين العام: سعادة السيد ذيب انيس.
السيد ذيب انيس: أتهم.
السيد الامين العام: سعادة الدكتور محمد الحاج.
السيد محمد الحاج: أتهم.
السيد الامين العام: سعادة السيد سلامة الغوري.
السيد سلامة الغوري: أتهم.
السيد الامين العام: سعادة السيد زياد ابو عقوط.
السيد زياد ابو عقوط: أتهم.
السيد الامين العام: سماحة الشيخ عبدالباقي جو.
السيد عبدالباقي جو: أتهم.
السيد الامين العام: سعادة السيد بسام حدادين.
السيد بسام حدادين: أتهم.
السيد الامين العام: معالي السيد عبدالكريم الدغمي.
السيد عبدالكريم الدغمي: أتهم.
السيد الامين العام: سعادة الدكتور محمد ابو سليم.
الدكتور محمد ابو سليم: أتهم.
السيد الامين العام: سعادة السيد نواف الخوالدة (خرج بمعذرة).
السيد الامين العام: معالي الدكتور عبدالله العكايلة.
الدكتور عبدالله العكايلة: أتهم.
السيد الامين العام: سعادة السيد فؤاد الخلفات.
السيد فؤاد الخلفات: أتهم.
السيد الامين العام: سعادة السيد ابراهيم الغياشة.
السيد ابراهيم الغياشة: أتهم.
السيد الامين العام: سعادة السيد محمد المرعر.
السيد محمد المرعر: أتهم.
السيد الامين العام: معالي السيد سعد هائل السرور.
السيد سعد هائل السرور: لا أتهم.
السيد الامين العام: معالي السيد جمال الخريشا.
السيد جمال الخريشا: لا أتهم.

مجلس أمناء

السيد الامين العام: معالي الدكتور عم
عضوب الزين (تخرج بمعدلة).
السيد الامين العام: سعادة الشيخ فيصل
الجازي.
السيد فيصل الجازي: لا أتهم
السيد الامين العام: سعادة الدكتور نايف
ابوتايه.
الدكتور نايف ابوتايه: لا أتهم
السيد الامين العام: معالي الدكتور
عبد اللطيف عريبات.
الدكتور عبد اللطيف عريبات: أؤيد قرار
اللجنة.
السيد الامين العام: النتيجة :-
الاتهام ٥١ صوت
ضد الاتهام: ١٣ صوت
الامتناع: ٧ اصوات
الغياب: ٧ اشخاص
لم يحصل على الثلثي، ولهذا عدم الموافقة
على تنسيب اللجنة.
إذا ستمتحت التنسيب صفحة (٢٧)
بالتقرير امامكم، فقد تبين للجنة ان السيد زيد
الرفاعي والسيد حنا سليم عوده والسيد محمود
صالح الحوامدة اهتم وافقوا على صرف (٦,٥)
مليون دينار سلفة للشركة الهندسية (سوم ذات)
المؤلفة مع كذا وون ان يوجد هذا المبلغ في
الموازنة لعام (٨٧) وهذا يخالف المادة (١١٥) من
الدستور التي تنص على ما يلي:

ولا يخصص اي جزء من اموال الخزانة
العامة ولا ينفق لاي غرض منها كان نوعه الا
بقانون، ويخالف الفقرة (٦) من المادة (٥) من
قانون محاكمة الوزراء التي تنص:
تعد اساءة استعمال السلطة الافعال
التالية ستة منها الموافقة على صرف اموال غير
داخلة في موازنة الدولة، مما سبق تبين لنا ان
المذكورين اعلاه قد اساءوا في استعمال السلطة
المخولة لهم، وانسب الى المجلس الكريم بتوجيه
التهمة لهم، وهي مخالفة المادة (١١٥) من
الدستور، و الفقرة (٦) من المادة (٥) من قانون
محاكمة الوزراء.
هذا الاتهام للثلاثة معا للاسياب المذكورة
وهذا تنسيب اللجنة معروض على المجلس
يوافق عليها اولا يوافق عليه.
ينادي على الاساء كما ذكر في السابق:
استاذ رئيس اللجنة تفضل
السيد رئيس اللجنة: يا سيدي حسب
نص قانون محاسبة الوزراء هي جريمة الان لا
يوجد لها عقوبة، لكن لا يعني ذلك ان لا نتهم،
هناك خلل في قانون محاكمة الوزراء، لا يمكن ان
يكون هنالك تهمة ليس لها عقاب، الان هل
ارتكبت هذه التهمة برأي اللجنة؟ انها
ارتكبت، الان هل يعاقب عليها ام لا؟ هذا امر
آخر، المحكمة تقرر.
معالي رئيس المجلس: تنادي على الاساء
إذا سمحتم.
السيد الامين العام: سماحة الشيخ
الدكتور علي الفقير.

السيد الامين العام: دولة السيد طاهر
المصري.
السيد طاهر المصري: أؤيد قرار اللجنة.
السيد الامين العام: سعادة السيد منصور
سيف الدين مراد.
السيد منصور مراد: اوافق على قرار
اللجنة.
السيد الامين العام: سعادة السيد فخري
قموار.
السيد فخري قموار: أؤيد قرار اللجنة.
السيد الامين العام: سعادة السيد حمزة
منصور.
السيد حمزة منصور: مع قرار اللجنة.
السيد الامين العام: سعادة الدكتور همام
سعيد.
الدكتور همام سعيد: اوافق على قرار
اللجنة.
السيد الامين العام: سعادة السيد محمد
ابوفارس.
الدكتور محمد ابوفارس: اوافق على قرار
اللجنة.
السيد الامين العام: سعادة السيد عطا
الشهوان.
السيد عطا الشهوان: لا اوافق على قرار
اللجنة.
السيد الامين العام: سعادة الدكتور احمد
عويدي العبادي.
الدكتور علي الفقير: أؤيد قرار اللجنة.
السيد الامين العام: سعادة السيد
عبد العزيز جبر.
السيد عبد العزيز جبر: اوافق على قرار
اللجنة.
السيد الامين العام: معالي الدكتور ماجد
خليفة.
الدكتور ماجد خليفة: اوافق على قرار
اللجنة.
السيد الامين العام: فضيلة الشيخ
عبد المنعم ابوزنط.
السيد عبد المنعم ابوزنط: أؤيد قرار
اللجنة.
السيد الامين العام: سعادة الدكتور علي
الحوامدة.
الدكتور علي الحوامدة: موافق على قرار
اللجنة.
السيد الامين العام: فضيلة الشيخ
يعقوب قرش.
السيد يعقوب قرش: موافق.
السيد الامين العام: سعادة السيد ليث
شبيلات.
السيد ليث شبيلات: موافق على قرار
اللجنة.
السيد الامين العام: السيد فارس النابلسي.
السيد فارس النابلسي: اوافق على قرار
اللجنة.

فكرت من الله على

الدكتور احمد العبادي: امتنع عن التصويت.
السيد الامين العام: سعادة السيد داود قوجق.
السيد داود قوجق: اوافق على قرار اللجنة.
السيد الامين العام: سعادة السيد عبدالحفيظ علاوي.
السيد عبدالحفيظ علاوي: اوافق على قرار اللجنة.
السيد الامين العام: سعادة الدكتور سعد حدادين.
الدكتور سعد حدادين: لا اوافق.
السيد الامين العام: سعادة الدكتور احمد الكوفي.
الدكتور احمد الكوفي: اوافق على قرار اللجنة.
السيد الامين العام: سعادة السيد عبد الرحيم عكور.
السيد عبد الرحيم عكور: اوافق على قرار اللجنة.
السيد الامين العام: سعادة السيد كامل العمري.
السيد كامل العمري: اوافق على قرار اللجنة.
السيد الامين العام: سعادة الدكتور يوسف الحصاونة.
الدكتور يوسف الحصاونة: اوافق على قرار اللجنة.
السيد الامين العام: معالي السيد محمد العلاونة.
السيد محمد العلاونة: مع اللجنة.
السيد الامين العام: معالي السيد ذوقان الهنداوي.
معالي السيد ذوقان الهنداوي: لا اوافق.
السيد الامين العام: سعادة الدكتور حسني الشياب.
الدكتور حسني الشياب: اوافق على قرار اللجنة.
السيد الامين العام: معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة.
السيد عبد الرؤوف الروابدة: اوافق على قرار اللجنة.
السيد الامين العام: سعادة الدكتور ذيب مرجي.
الدكتور ذيب مرجي: اوافق.
السيد الامين العام: سعادة السيد عيسى الريموني.
السيد عيسى الريموني: امتنع.
السيد الامين العام: سعادة السيد حسني مجلي (مخرج).
سعادة الدكتور احمد عتاب.
الدكتور احمد عتاب: اوافق على قرار اللجنة.

السيد الامين العام: معالي السيد عبد السلام فريجات.
السيد عبد السلام فريجات: مع قرار اللجنة.
السيد الامين العام: سعادة السيد جمال حداد.
السيد جمال حداد: لا اوافق على قرار اللجنة.
السيد الامين العام: سعادة السيد محمد علي دردور.
السيد محمد علي دردور: مع القرار.
السيد الامين العام: معالي الدكتور قسيم عبيدات.
الدكتور قسيم عبيدات: لا اوافق على قرار اللجنة.
السيد الامين العام: معالي السيد سليم الزعبي.
السيد سليم الزعبي: اوافق على قرار اللجنة.
السيد الامين العام: معالي السيد عبد المجيد الشريدة.
السيد عبد المجيد الشريدة: لا اوافق على قرار اللجنة.
السيد الامين العام: سعادة السيد نادر الظهيريات.
السيد نادر الظهيريات: امتنع.
السيد الامين العام: معالي الدكتور عبدالله النصور.
الدكتور عبدالله النصور: الامتناع.
السيد الامين العام: سعادة السيد ابراهيم خريسات.
السيد ابراهيم خريسات: اوافق على قرار اللجنة.
السيد الامين العام: معالي الدكتور عوني البشير.
الدكتور عوني البشير: امتنع.
السيد الامين العام: معالي السيد مروان الحمود (اجازة).
معالي السيد سلطان العدوان (اجازة).
السيد الامين العام: سعادة الدكتور فوزي الطعيمة.
الدكتور فوزي الطعيمة: موافقة.
السيد الامين العام: معالي السيد سمير قعوار.
معالي سمير قعوار: لا اوافق.
السيد الامين العام: سعادة السيد احمد الكفاوين.
السيد احمد الكفاوين: اؤيد قرار اللجنة.
السيد الامين العام: معالي السيد جمال الصرايرة.
معالي السيد جمال الصرايرة: امتنع.
السيد الامين العام: معالي السيد عاطف البطوش.

كل من أشعل

السيد عاطف البطوش : وافق .
السيد الامين العام : سعادة السيد محمود الهويل .
السيد محمود الموسيل : وافق قرار اللجنة .
السيد الامين العام : سعادة السيد مطير البستنجي (خرج) .
السيد الامين العام : معالي السيد يوسف المبيضين .
السيد يوسف المبيضين : لا أتهم .
السيد الامين العام : معالي السيد محمد فارس الطراونة .
السيد محمد فارس الطراونة : وافق على قرار اللجنة .
السيد الامين العام : سعادة السيد عيسى مدانات .
السيد عيسى مدانات : أؤيد قرار اللجنة .
السيد الامين العام : سعادة السيد عبدالله زريقات .
السيد عبدالله زريقات : لا أوافق .
السيد الامين العام : معالي السيد يوسف المعظم .
السيد يوسف المعظم : وافق على قرار اللجنة .
السيد الامين العام : معالي السيد سليمان عراز .
السيد سليمان عراز : وافق على قرار اللجنة .
السيد سليمان عراز : وافق على قرار اللجنة .
السيد الامين العام : سعادة السيد زياد الشويخ (اجازة) .
السيد الامين العام : معالي السيد هشام الشراري .
السيد هشام الشراري : غير موافق .
السيد الامين العام : معالي السيد عبدالكريم الكباري .
السيد عبدالكريم الكباري : لا أوافق .
السيد الامين العام : سعادة السيد ذيب شحاده .
السيد ذيب شحاده : موافق على قرار اللجنة .
السيد الامين العام : سعادة الدكتور محمد احمد الحاج .
السيد الدكتور محمد احمد الحاج : وافق على قرار اللجنة .
السيد الامين العام : سعادة السيد سلامة الغويري .
السيد سلامة الغويري : وافق على قرار اللجنة .
السيد الامين العام : سعادة السيد زياد ابو محفوظ .
السيد زياد ابو محفوظ : وافق على قرار اللجنة .
السيد الامين العام : سماحة الشيخ

عبدالباقي جمو .
السيد عبدالباقي جمو : لا اوافق .
السيد الامين العام : سعادة السيد بسام حدادين .
السيد بسام حدادين : وافق على قرار اللجنة .
السيد الامين العام : معالي السيد عبدالكريم الدغمي .
السيد عبدالكريم الدغمي : وافق على قرار اللجنة .
السيد الامين العام : سعادة الدكتور محمد ابو عليم .
السيد محمد ابو عليم : وافق .
السيد الامين العام : سعادة السيد نواف الخوالدة (خرج بمعدرة) .
السيد الامين العام : معالي الدكتور عبدالله العكايلة .
السيد الدكتور عبدالله العكايلة : وافق على قرار اللجنة .
السيد الامين العام : سعادة السيد فؤاد الخلفات .
السيد فؤاد الخلفات : وافق .
السيد الامين العام : معالي السيد ابراهيم الغباشة .
السيد ابراهيم الغباشة : وافق .
السيد الامين العام : السيد محمد المرعر .
السيد محمد المرعر : وافق على قرار اللجنة .
السيد محمد المرعر : وافق على قرار اللجنة .
السيد الامين العام : معالي السيد سعد هائل السرور .
السيد سعد هائل السرور : أمتنع .
السيد الامين العام : معالي السيد جمال الحريشا .
السيد جمال الحريشا : لا اوافق .
السيد الامين العام : معالي السيد محمد عضوب الزين (خرج بمعدرة) .
السيد الامين العام : سعادة الشيخ فيصل الجازي .
السيد فيصل الجازي : لا اوافق على قرار اللجنة .
السيد الامين العام : سعادة الدكتور نايف ابوتايه .
السيد الدكتور نايف ابوتايه : أمتنع .
السيد الامين العام : معالي الدكتور عبداللطيف عريبات .
السيد الدكتور عبداللطيف عريبات : مع اللجنة .
السيد الامين العام : النتيجة :
الاعتماد (٥٠) صوت
ضد الاعتماد (١٤) صوت
امتناع (٧) اصوات
الغياب (٧) اشخاص
معالي رئيس المجلس : وبهذا لم يحصل